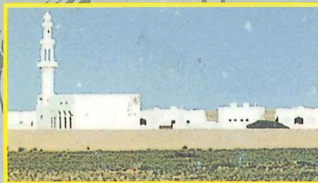
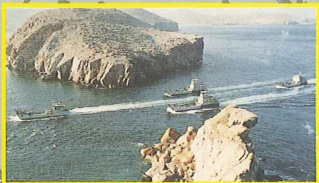
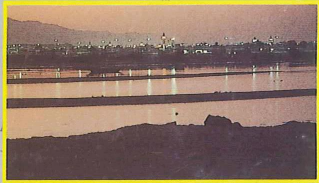
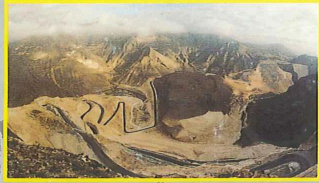


سلطنة
عُمان

مسيرة الخير



إصدار وزارة الإعلام

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

مسيرة الخير



بناء الدولة العصرية



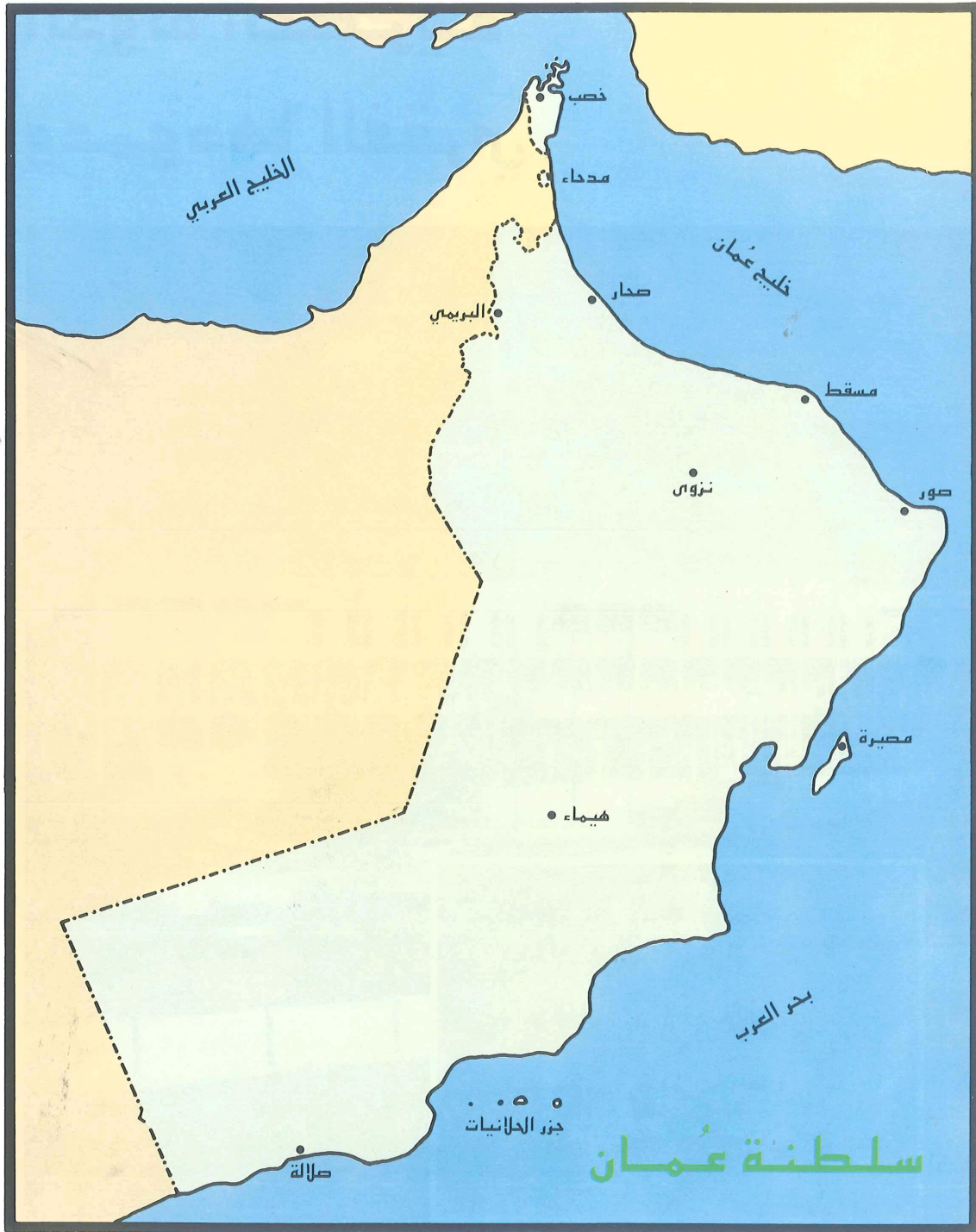
تقديراً

جُمَاةُ فَاوُوسَ مَعْجَزَةُ سَاطِعَةٍ تَضِي بِجَمِينِ النَّارِ بَخْرٍ وَرَسْمُ الصُّدُقِ
مَعَا فِي اللِّبْحَارِ، لِزَلْزَلَةِ فَاوُوسَ أَنْ مَا تَحْقُقُ حَالِي هَذِهِ الْأَرْضِ الْمَعْطَاةِ
خِلَالِ زَمَنٍ قَرَنٍ مِنَ الزَّمَانِ هُوَ الْبَازِ السُّطُورِي فِي حَصْرِ الْتَهْتِ فِيهِ
الْمَعْجَزَاتِ، وَابْتِدَاجِ مُمَيِّزِ قُلُوبِ مَا تَجُودُ بِهِ الْخِضَارَاتِ.
إِنِّي قِيمَةٌ وَأَهْمِيَّةٌ مَا لَمْ يَخْرُجْ خِلَالِ مَسِيرَةِ الْتَهْنَةِ السَّامِلَةِ الَّتِي يَفُودُهَا
وَيَرْجَاهَا حَضْرَةُ صَاحِبِ الْجُلَالَةِ السُّلْطَانِ فَاوُوسَ بْنِ سَعِيدٍ الْمُعَظَّمِ الْأَرْزَنْجَانِي
فَقَطْ بِحُجَّتِي مَا تَحْقُقُ أَوْ بِالْمَدَى الزَّمَنِيِّ الَّذِي الْبَخْرُ خِلَالَهُ، وَلَكِنَّهُ بِالْبَعْدِ
الْإِنْسَانِي وَالْحَقُولِ الْخِضَارِيِّ الَّذِي تَفَاحِلُ بِسَعْوِهِ وَابْتِجَائِيَّةِ مَعْ كُلِّ الْقِيَمِ
الْفَالِيَّةِ وَالْهَمِّ الْجُبَارَةِ الَّتِي لَسَمَى وَالْزَلْزَلِ بِهَا الْعُمَا فِي فِصَاخِ مَنَاهَا
صَانِعِ الْجَدِّ فَلَاوَةَ الْتَهْنَةِ بِلَا لَيْهَا الْخُفْسُ وَالْعُسْرُ وَنَسْجِ بَغْرِيَّةِ وَالْهَرَارِ
خِيُوطِ الْبَخْرِ الَّذِي إِنْبَاجِهِ فِي ٢٣ يُولْيُو ١٩٧٠م فَكَانَ بَدَلِيَّةَ نَحَارِ
جَهْدِي فِي كِتَابِ جُمَاةِ وَبَدَلِيَّةِ صَاحِبَةِ الْأُخْرَى مِنْ مَلَا حِجَةِ الْعَوَا،
النَّارِ بَخْرٍ حَالِي هَذِهِ الْأَرْضِ الْعَزِيزَةِ.

وزارة الاعلام مساهمة سخيا في إستئناف بعض
ما حفلت به مملكة البناد خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية
بسيرها أن تضع مجموعة كتب (مسيرة الخبر) المكونة من عشرة أجزاء
تأليف النور حالي ملحق النازي العثماني ومسيرة البناد المؤسسي في السلطنة
وإيجازات الخبر لمسيرة الخبر مع نبذة جغرافية وخصوصية كل منطقة من
مناطق السلطنة .

ولن يغيب عن بال الفارئ الكريم أن ما بين وفني كل جزء من
هذه الكتب ما هو إلا ملحق من إيجاز النازي ، وإشراف من فيهن
غير النخبة التي حو كل شبر من أرض عمان ، وإشارات لآفاق الفرد
الولائي الولاء لعملي مسيرة الخبر غور من النقد والرخاء والأمن
والاستقرار ، وبحر سفينة العطاء صوب مسارف الفرد الحادي
والعشرين بكل همّة وإفئدة ... مخضبة الماضي ، ومسابقة الحاضر
ومستقبل المستقبل من أجل كل عمالي هذه الأرض الغالية العزيزة
في ظل القيادة الحكيمة والرحابة الكريمة لرؤساء المسيرة المظفرة
هذه صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعزي - حفظه الله .

وزارة الاعلام

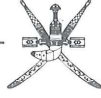




الدولة العصرية وعمودها الفقري



بالأمس كان التعليم تحت ظل الشجرة ... واليوم في إحدى أكبر قلاع العلم (جامعة السلطان قابوس).



حديث الأّمس يصبح مشروعا إن
جاء بالقدر الذي يسمح باطلالة سريعة
من نافذة الحاضر، وحالة صحية ان لم
يتعدى التذكير وجانب التكرار.

وفوق كل ذلك.. هو ضرورة تلبي
حاجة مستقبلية ان كان بمعدل
مسموح لشعب يسترجع الذاكرة ،
فالذين يفقدونها يضلون بالتأكيد
طريقهم الصحيح إلى المستقبل.





من نافذة الحاضر إلى مشارف السبعينات

فالإجابة على السؤال... كيف نُحققت تلك الحياة الممنوعة؟ هو بمثابة سيرة ذاتية لمسيرة صعبة زحلت سنواتها - الخمسة والعشرين - إلى صفحات من العطاء الصادق ممهورة ببصمة شعب اختار - طواعية - طريق العمل خلف قيادة أثرت أن تتحدى صلف التضاريس ووعورة الجغرافيا لتصنع حاضرا مشرقاً وتعكف على صياغة مستقبل ترحو أن يكون مشرقاً ، وذلك كله دون أن تنال من وقار التاريخ أو تعبت بجذور التراث.

السيرة الذاتية لمسيرة عمان الصعبة تنصدها شهادة ميلاد مؤرخة بالثالث والعشرين من يوليو (١٩٧٠م) ثم



منعطف تاريخي هام في مسار النهضة (القائد المفدى يخاطب المواطنين

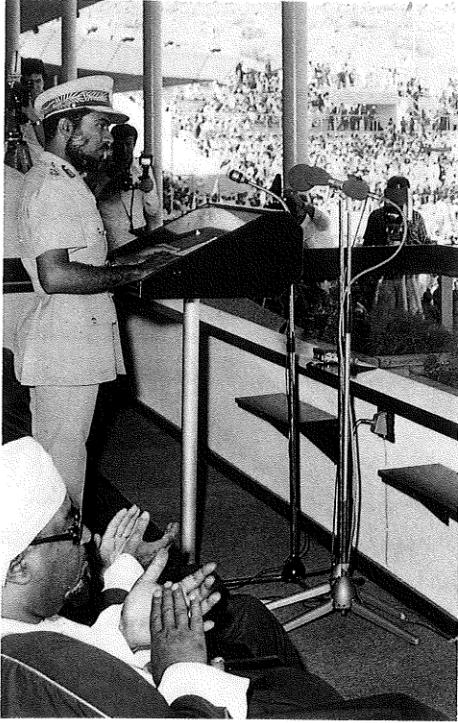
والجيل الجديد - حامل المشاعل على درب المستقبل - يخطئ ان ظن بأن ما نحقق له من حياة عصرية ناعمة، شواهدنا تتحدث عن نفسها ونحدث الآخرين عنها، يخطئ هذا الجيل ان ظن بأن ذلك قد نحقق بضربة حظ أو صفقة يانصيب.

أغلب الظن أن حديث الامس، بما يستدعيه من استعمال قد يتكرر لأفعال الماضي على حساب المضارع، أغلب الظن انه ليس محببا عند الكثيرين.

وبعض الظن ان الحديث (عما كان) يأتي دائماً خصماً من رصيد. (ما يجب أن يكون...) وتلك جريمة في حق المستقبل.

لكن كلا الظنين - الأغلب والبعض - يقعان في دائرة الائم العظيم على حد اعتقادنا. فحديث الامس يصبح مشروعا ان جاء بالقدر الذي يسمح باطلالة سريعة من نافذة الحاضر، وحالة صحية ان نمسك بالتذكير وجانب التكرار. وفوق كل ذلك، هو ضرورة تلبي حاجة مستقبلية ان كان بمعدل مسموح لشعب يسترجع الذاكرة.. فالذين يفقدونها يضلون - بالتاكيد - طريقهم الصحيح إلى المستقبل.

حديث الامس العماني ليس شروعا في ارتكاب جريمة ضد المستقبل، ذلك لأن جيلا جديدا - ناهضا - من حقه ان يعرف الحقائق بممارتها قبل حلها وتها، ليس فقط بحكم انتمائه لعمان.. وازما - وهذا هو المهم - لأن الوقت قد حان لأن يكون مسؤولا بفعل حتمية الحركة التاريخية - عن حماية المكتسبات التي ينعم بخيراتها الآن .. يحرص على تنميتها وتطويرها ويسعى لبناء أكثر مما بنى سابقوه.. وأفضل منهم ان استطاع.

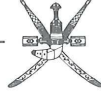


طفولة خشنة ظلت خلالها مجبورة على رضاعة الوجد طوال سنوات خمس عجاف. نعم .. فالذين يؤرخون لحركة التنمية الحقيقية في عمان الحديثة يقعون في خطأ فادح. ذلك لأنهم لم يسقطوا من حسابات الزمن تلك السنوات الخمس الأولى والتي خلالها، كان العمانيون يبنون بيد واحدة لأن اليد الأخرى كان مفروضا عليها أن تحمل السلاح.

التاريخ الحقيقي لحركة التنمية يجب أن يبدأ - وهذا هو الإنصاف - منذ الحادي عشر من ديسمبر (١٩٧٥م).



في مسيرة النصر ١٩٧٥م.



لماذا؟

والجيل الجديد - الناهض والأتني - يقع في شرك المغالطة ان سمح لنفسه بعقد المقارنة بين ما نحقق من مكتسبات تنموية في بلاده من ناحية، وما هو لدى الآخرين في بلدان أخرى؟ ذلك لأنها مقارنة ظالمة.. تسقط من حساباتها اعتبارات كثيرة.

فتضاريس عمان الجغرافية ليست محجوبة وراء ستار، وهي ظاهرة للعيان، جبال عنيدة يستوجب التعامل معها اتفاقاً قد يتجاوز الخمسة اضعاف لما ينفقه الآخرون في دول الجوار لتمهيد طريق أو بناء مدرسة.

وسكان عمان المواطنين يفوق تعدادهم المليون و ٥٠٠ ألف مواطن يتوزعون وينتشرون على امتداد رقعة الأراضي العمانية بسهولها وجبالها ووديانها وصاريها وشواطئها وما يقتضيه ذلك من تكلفة غير عادية للتنمية لأنها يجب ان تصل إلى المواطن في كل مكان في الوقت الذي يعرف الجميع حجم الموارد والثروات الطبيعية العمانية وهي دون موارد وثروات الآخرين بكثير ايضاً.. يضاف إلى ذلك

لأنه اليوم الذي انتصرت فيه ارادة التعمير ضد دعاة التخريب، وضعت فيه عمان - باجماعها واصالتها - حدا للتشرذم وخطر التقسيم.. اليوم الذي اختلطت فيه الوحدة الوطنية بدماء شهداء ابرار.. انصهرت فيه (المناطقية والقبلية) داخل بوتقة واحدة هي عمان الوطن وعمان الام الحنون على كل ابنائها.. لم تستثن منهم احداً، فحتى العصاة الذين ثابوا إلى رشدهم ضمتهم إلى حضنها الدافئ وهي تربت على اكتافهم مرددة: (عفا الله عما سلف.. عفا الله عما سلف).

نقول - ونأسف للتكرار - بأن التاريخ الحقيقي لحركة التنمية في عمان هو لحظة التصالح الوطني.. يوم أن ترسخت الوحدة الوطنية خلال سنوات خمس عجاف دفعتها البلاد ثمناً باهظاً من نهضتها.. من حركتها التنموية.. من دماء ابنائها وعرقهم ايضاً.



(المدرسة السعيدية) في مسقط تذكّرنا بالحقيقة المذهلة حينما كانت هناك ثلاث مدارس اليوم أكثر من (٩٧٤) مؤسسة تعليمية.



واطلالة من نافذة الحاضر إلى مشارف السبعينات من هذا القرن تؤكد لنا تلك الحقيقة.. ففي مجال الصحة كان هناك بعض العيادات وندرة في المستشفيات.. أسبقها مستشفى الارسالية الأمريكية في مطرح.

عاش العمانيون فريسة سهلة لعقارب الجحور واقاعي الجبال، ولم يكن ماذونا أو متاحا لمرضاهم بمغادرة البلاد أملًا في قطرة من دواء - عليها تشفيهم - أو بحثًا عن طبيب يخفف عنهم الآلام.

وفي مجال الزراعة، لم يكن هناك سوى مزرعتين نجربيتين أحدهما في نزوى والآخرى في صحر.. وحتى نتائجهما لم تكن ايجابية لأسباب عديدة.. في مقدمتها ضعف الإمكانيات المادية.

أما في مجال التعليم، فقد كانت معدلات انشاء المدارس في عمان (مدرسة كل ١٩ عامًا).

نعم.. هذه حقيقة.. فأول مدرسة عرفتتها عمان خلال القرن الحالي كانت في عام (١٩١٤م) وجاءت الثانية بعدها بحوالي ٢٦ عامًا حين انشئت المدرسة السعيدية في مسقط عام (١٩٤٠م) ثم بعدها بحوالي ١٩ عامًا كانت الثالثة.. وهي المدرسة السعيدية في صلالة، وعند هذه النقطة توقفت عمليات الانشاء لمدارس جديدة في عمان حتى اقتربت نهايات العام (١٩٧٠م).

انعدم الاهتمام - أو كاد ينعدم - بعملية تطوير الإنسان العماني، والذي ظل محروما من حق أساسي كانت تتمتع به - آنذاك - معظم شعوب المعمورة باعتباره ضرورة حياتية - يمكن الاستغناء عنها وحقا لا يجوز التفريط فيه.

في ظل تلك الأوضاع التي فرضتها حالة الغياب التنموية، عاش الإنسان العماني فريسة للجهل، ينهشه التخلف.. كان رهنا للحصار من اضلاع مثلث بغيض قوامه الفقر والجهل والمرض.

معدلات النمو السكاني العالية في السلطنة - ٣,٧٪ سنويا - وهي كفيلة بالتهام الكثير، وذلك خلافا لما هو حاصل بالفعل في دول الجوار.

والجيل العماني الجديد - الناهض والآت - يقع في شك مخادع للنفس حين يعقد مقارنة تسقط من حساباتها خمس سنوات عجاف كانت فواتيرها باهظة التكاليف.

إلى المرشحين لحمل المشاعل على درب المستقبل.. المسؤولين عن حماية المكتسبات ونخسين المسيرة.. إلى الجيل العماني الناهض والآتي كان هذا الكتاب.

نحت الحصار

القارئون للتاريخ بوعي.. المتابعون لأحداثه بامعان، يمكنهم الكشف عن ومضات - وهي نادرة الحدوث - يختار فيها القدر شخصا بعينه ليكون منقذا لامة مقهورة.. مجسداً لأحلام أفرادها.. أخذا بأيديهم من سراديب التخلف إلى آفاق التقدم الحضاري عبورا على جسر من التنمية الشاملة.

تلك التنمية التي كان الحديث عنها - وحولها - هو نوع من (الترف الفكري).. فهي شبه الغائبة على أرض الواقع.. الحاضرة في وجدان الناس وعقولهم.. الحلم الجميل الذي يصبو إلى تحقيقه الكافة.

في عام ١٩٩٤م وصل عدد المؤسسات التعليمية في عمان إلى ٩٧٤ مؤسسة بين مدارس ومعاهد وكليات بها ٤٧٧, ٦٢٦ طالبا وطالبة.

أما عدد مراكز تعليم الكبار فقد وصل إلى ١٩٢ مركزا في حين وصل عدد مراكز محو الأمية إلى ٢٥٢ مركزا بها جميعا ٨٣٣, ٢٤ دارسا ودارسة.



التواصل المفقود

بعد - شعور الانصهار في بوتقة الكيان الواحد.. كما ساهم في عجز الدولة عن بسط نفوذها صعوبة الوصول السهل إلى المناطق الوعرة في داخل البلاد، وانعدام الطرق الحديثة التي اختفت في غيبتها حالة (التواصل) بين الداخل من جانب والساحل على الجانب الآخر.

ازدواجية وتعدد رؤوس

والحديث عن الماضي - أو ما كان - ليس إلا بالقدر الذي يسمح لنا بالإطالة عليه من نافذة الحاضر، وليس من قبيل الاجترار والتكرار أو (سوالف السبلة) بقدر ما هو استرجاع لذاكرة شعب، فالذين يفقدون الذاكرة يضلون - بالضرورة - طريقهم إلى المستقبل.

على مشارف السبعينات كان الاسم الرسمي للدولة هو سلطنة (مسقط وعمان).. وهكذا - وللوهلة الأولى - تبدو الازدواجية وكأنها عنوان المرحلة.. فنحن بصدد رمز يوحي أننا أمام مقاطعتين تنفصل كل منهما عن الأخرى، وأن الباب يبقى مفتوحاً للاجتهاد.. فلعل ما بينهما ربما فقط (أنجاد كونفدرالي) أو حتى (فيدرالية) عند أفضل الفرضيات.

المسمى الرسمي للدولة - سلطنة مسقط وعمان - كان تعبيراً عن انعدام الاستقرار الداخلي وعنواناً لتعدد الرؤوس وفي حالة كهذه لم يكن غريباً أن يظل الجهاز الإداري ممارساً لأنشطته عند نهاية الستينات بنفس العقلية والأسلوب اللذان كانا يتعامل بهما في بداية العشرينات من القرن الموشك على الانتهاء دون تطوير أو تغيير، فتجمد عند نقطة واحدة لفترة زمنية طويلة، كانت كافية لإصابته بالصدأ وظهور أعراض التحلل.

فترة زمنية امتدت إلى خمسين عاماً متواصلة، لم تضع في حساباتها أن عوالمها جديدة تتشكل، وأن أمماً أخرى تقطع أشواطاً في مسارات الحضارة الإنسانية الحديثة، وأن تلك الأشواط - والسائرين على دروبها - ليسوا معنيين بالأخذ بأيدي آخرين أرادوا لانفسهم - أو أراد لهم غيرهم وارتضوا - التقوقع في ظلام العزلة.. متحصنين ضد ملاحقة التطور والأخذ بأسبابه وربما مقاومته أيضاً.

القارئون للتاريخ بوعي والمتابعون لإحداثه بإمعان يمكنهم الكشف عن ومضات - وهي نادرة الحدوث - يختار فيها القدر شخفاً بعينه ليكون نصيراً للشعب مظلوم.. مجسداً لأحلام أفراد.. وباعثاً لآمنته من جديد. باعثاً لكيان كان مهدداً في منطقة مهمة من مناطقه هي - ظفار الحبيبة كغيرها من ربوع عمان - حيث ظهرت حركة تسعى للخروج عن طاعة الوطن الأم.. تساندها في ذلك مجموعة القوى الدولية والإقليمية توافقت مصالحها في نهش الجسد العماني.. زحفها حالة الترهل التي وصلت إليها الدولة وما أصاب أجهزتها من هزال أفقدها المناعة في مواجهة الخطر وسلبها الإرادة الضرورية لحماية الذات.

وفضلاً عن ذلك برزت القوى التقليدية في المناطق الداخلية.. تغريبها الحالة العامة على ممارسة نوع من الحكم الذاتي المطبوع بالصيغة (القبلية) دونها شعور حقيقي بهيبة الدولة أو وجود فاعل لأجهزتها الحاكمة.

وساهم في تعميق الخطر وتوسيع رقعته طبيعة (الإدارة المحلية) والمعتمدة رسمياً في ذلك الوقت حيث بقيت المناطق الداخلية النائية موكول بادارة شؤونها لزعماء القبائل يشرف عليهم - دونها سلطة حقيقية - أحد الولاة الذين يستعين بهم السلطان.

ومن الطبيعي - في تلك الفترة - أن تقع الخلافات وتشتد المشاحنات بين مجموعات الفرقاء الذين لم يتوافق لديهم -

شهدت أواخر الستينات في عمان تشريع
قوانين تحد من النشاط التجاري بين المناطق
الساحلية للبلاد وداخلها، كما ارتفعت
الرسوم الجمركية إلى نسبة ٣٠٠٪ أما الآن فإن
الرسوم الجمركية لا تتعدى ٥٪.



عزلة وإنفصال

نعم.. كانت عزلة حقيقية.. فتعالوا ننظر من نافذة الحاضر في اطلالة سريعة - وعاجلة - على مشارف السبعينات من القرن الموشك على الانتهاء.. فماذا هناك؟

العلاقات الدولية للبلاد لم تكن تتجاوز أصابع اليد الواحدة.. وهي - في معظمها - لا ترقى إلى المستوى الذي يسمح لنا أن نطلق عليها علاقات دولية بمفهومها المعاصر.

المغناطيسي الأكثر التصاقا بالوجدان والنفس العمانية.

نعم.. كانت عزلة حقيقية.. فحيازة جهاز الراديو كانت تشكل جريمة يستحق مرتكبوها العقاب.. لم يكن مسموحا - أو متاحا - أن يسترق العمانيون السمع لأنغام قادمة من خارج الحدود.. وكأنه رجس من عمل الشيطان.

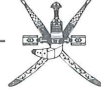
تصاعد المهزون الكثيف من المعاناة، فلم يبق أمام العمانيين غير خيار واحد هو خيار (التغريب) حيث خرجوا من وطنهم مكرهين.. متسللين وهائمين على وجوههم بحثا



لكي تقدر عظمة الحاضر وتعي معجزات اليوم... تذكر حال الأمس.

عن لقمة عيش كريهة لا تذيقهم طعم المذلة، وعن هواء لا تحمل جزئياته رائحة الكبت، وعن «فلج» يروي ظمأهم لرحيق الحربة.

ويضاف إلى ذلك - وهو ما يزيد النفس شعورا بالمرارة - أن العلاقات مع الدول العربية والإسلامية كانت منعقدة.. وهي البلدان التي يفترض بأنها وشعوبها وتراثها وعاداتها وتقاليدها وعقيدتها - تشكل في مجموعها المجال



جميعها اوراق رابحة بأيدي الرافضين للواقع، خاصة أولئك الذين بهرتهم (المعلبات العقائدية المستوردة).

خطفت ابصارهم ببريقها المخاذ فأفصحوا عن رغبتهم - أو كادوا - في الخروج عن طاعة الوطن.. الام.

كل شيء كان يمشي لصالحهم.. فالواقع - ومآسيه - يضعهم (بثبات) فوق بساط الريح السحري، يقدمهم إلى العالم باعتبارهم البديل المتحضر لواقع متخلف، والخيار المنطقي حين تتراجع كل الخيارات.

لكن التربة العمانية - وهي كذلك دائما - ظلت تقاوم زراعة النباتات الشيطانية في اعماقها.. تلفظ البذور العقائدية اللا منتمية للأرض الطهور.

وظل هاجس الايمان بالوطن يراود احلام العمانيين.. فكانوا على يقين - بحس الشعوب الذي لا يخيب - أن يوما



طوايع بريدية لتسجيل ذكرى أيام ماضية.

اغتربوا - أو فرض عليهم التغريب - رفضا لواقع بدأ غريبا على شعب كان له في التاريخ رصيد لا يمكن اغفاله، وفي مسيرة الحضارة الإنسانية - وخاصة الإسلامية - حصة ليس من الانصاف نجاؤها.

عاشت المرأة العمانية مكدودة بهموم ابنائها.. تضرب الأرض بالفأس.. ترويضها بما نجود به السماء من امطار أو ما يسمح به (وكيل الفلج) من حصص الماء.. نهضي عليها الايام وكأنها الدهر بطوله.. تترقب عطاء الأرض يحرقها الشوق لرسالة من زوج مغترب.. تفزع اختامها لتسعد بالقبض على حفنة من دراهم أو دنائير علها تعينها على تربية الابناء، وتضمن لها البقاء عند حافة الفقر.

بساط الريح السحري

والحديث عن الماضي - أو ما كان ليس من قبيل الاجتراء والتكرار أو (سوالف السبلة) بقدر ما هو استرجاع للذاكرة - وهي حالة صحية - فالذين يفقدون الذاكرة يضلون - بالضرورة - طريقهم إلى المستقبل.

وعلى مشارف السبعينات اطلالة عاجلة من نافذة الحاضر.. فماذا هناك؟

لقطات متفرقة تتجمع لترسم ملامح الصورة العمانية الشاحبة.

بلاد يتضور اهلها من شدة الفقر، يترنحون من قسوة المرض، ويسوقهم ظلام الجهل إلى سراديب العزلة، يدفعهم - بلا رحمة - إلى نفق التخلف.

كيان هزيل تتآكل اعمدته.. تتصدع جدرانه.. وجميعها يدق - في عنف - اجراس الانذار بالخطر الوشيك.. خطر السقوط في براثن المجهول المخيف.



من الطوابع القديمة قبل (عهد النهضة)

السنوات الخمس الأولى (يد تبني والأخرى نحمّل السلاح)

كان واضحاً أن جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على دراية واسعة بالحجم الذي وصلت إليه مأساوية الوضع في بلاده، وعلى يقين كامل بأهمية الإسراع في الحركة لتطوير هذا الوضع.

لم يكن بينه وبين فريق من شعبه أي خصومة مسبقة.. لكنه حدد خصوم هذا الشعب الحقيقيين، كما رسم المسارات الصحيحة لحركة المستقبل الهادفة للقضاء على هؤلاء الخصوم.

الخصم الأول هي حالة الازدواجية التي أصبحت رمزاً يجسده اسم الدولة - سلطنة مسقط وعمان - فكان قراره منذ الأيام الأولى لولايته بالقضاء على هذه الازدواجية الغربية وأصبح هذا الكيان الجغرافي الممتد - بحدوده المعروفة وتضاريسه الصعبة - يعرف باسم (سلطنة عمان) منذ أغسطس (١٩٧٠م).

سوف يأتي ليعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، وأن ظرف الزمان الاستثنائي لا يمكن له أن يكون مؤبداً.

والشعب الذي نجرع كؤوس الصبر المر لم يصبه دوار اليأس في محطة الانتظار لبزوغ الفجر الجديد.

عناية القدر.. وومضة التاريخ

وعند الثالث والعشرين من يوليو (١٩٧٠) حانت لحظة الإنصاف وكانت عمان على موعد مع تلك اللحظة القدرية الفريدة.. وكان جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم هو الومضة التاريخية المتفردة - وهي حالة نادرة - اختارته العناية الإلهية لعمان.. ليكون قائدها التاريخي القادم من رحم المعاناة.. الحامل لميراث مثخن بالجراح.. القابل للدخول في نحد سافر في مواجهة واقع مؤلم.

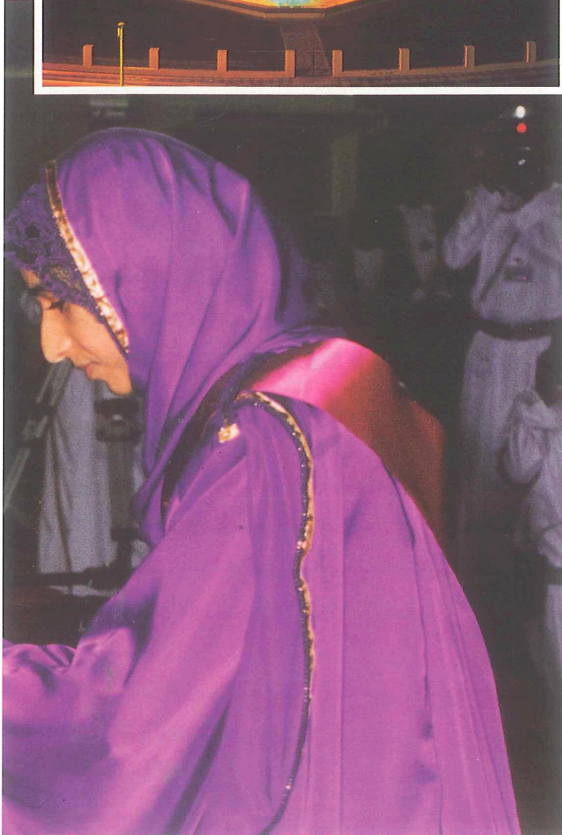
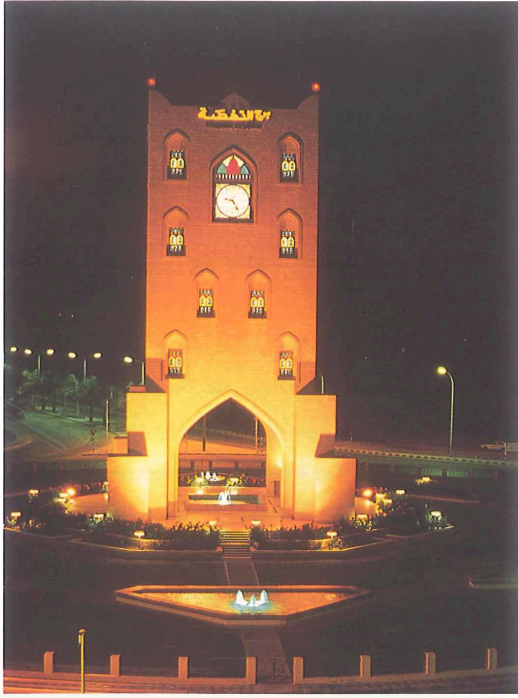
بدت راحة عقله في فرز الأولويات.. كان حازماً وهو يرتدي ثوب طبيب ماهر ليجري جراحة عاجلة في الجسد العماني الممتلئ، معيداً إلى بنيانه الصحة والتعافي.

دعا المهجرين للعودة إلى أحضان الوطن.. يناديهم أن يضعوا أيديهم في يديه، معاهدين على فتح صفحة جديدة بيضاء من صفحات التاريخ العماني.. يشارك في صياغتها الجميع، وبدون استثناء لأحد أيا كانت وجهته أو صيغة سوابقه.. وعفا الله عما سلف.

وهكذا، نزل المهاجرون خارج الوطن إلى أنصار في الداخل، عاكدين عزيمتهم على الدخول في عراق صعب مع أمواج عاتية.. وبدأت السفينة العمانية - سفينة الكل - رحلة أبحارها نحت قيادة ربان يعرف الإنجاز الصحيح.

وراحت يد الزمن تسجل باعجاب مسيرة نهضة تنموية شاملة تطرح ثمارها كل حين.

لكن المشوار كان طويلاً.. والرحلة كانت شاقة.. والمسييرة.. مسيرة الخير والنماء لازالت مستمرة.



القائد والمعلم الأول يكرم ابنائه الخريجين لكي ينعموا بثمار مسيرة ربـ

ودلالة الاسم الجديد للدولة فرضت ضرورة عاجلة تستوجب دعم التماسك الاجتماعي وترسيخ الوحدة الوطنية عبر فرض السيطرة على كل ربوع الوطن العماني، وهي مسألة حيوية للحيلولة دون أية محاولات للتأثير في مجريات الأمور داخل عمان خلال مرحلة كان التنافس الدولي عند ذروته بين الشرق والغرب... وفي منطقة تتداخل فيها المصالح من كل اتجاه.

وان كان آخر العلاج هو (الكي)، فإن حالة الضرورة فرضت على جلالة السلطان قابوس المعظم باعتباره امينا على مصلحة الوطن وحرصا على سلامة شعبه وأمنه فرضت عليه التعامل بحزم في مواجهة محاولات الخروج عن طاعة الوطن الام... ولم يجد مناصا - وهو الذي لا خصومة له مع شعبه - من اللجوء إلى القوة العسكرية للقضاء على فريق من المتمردين الذين رفضوا التوقف عن ممارسات التخريب وانتهاك الحرمات العامة والخاصة على حد سواء... فريق الرافضين لنداء التنمية في ظلال السلام المجتمعي، وهم الذين اغوتهم افكار (عقائدية مستوردة) لفطنتها التربة العمانية وحالت دون نهاء بذورها الشريرة.

وحديثنا - هنا - عن الماضي ليس الا بالقدر الذي يسمح لنا باطلاء عاجلة من نافذة الحاضر، وليس الا بالقدر الذي يسمح باسترجاع الذاكرة التي يضل فاقدها طريقهم إلى المستقبل.

ان الذين يؤرخون لحركة التنمية الحقيقية في عمان يقعون في خطأ فادح، إذا لم يسقطوا من حسابات الزمن السنوات الخمس الأولى التي خلالها، كان العمانيون يبنون بيد وباليدين الآخرين يحملون السلاح.

والتاريخ الحقيقي لحركة التنمية يجب ان يبدأ - وهذا هو الانصاف - منذ الحادي عشر من ديسمبر (١٩٧٥م) .



لماذا ؟

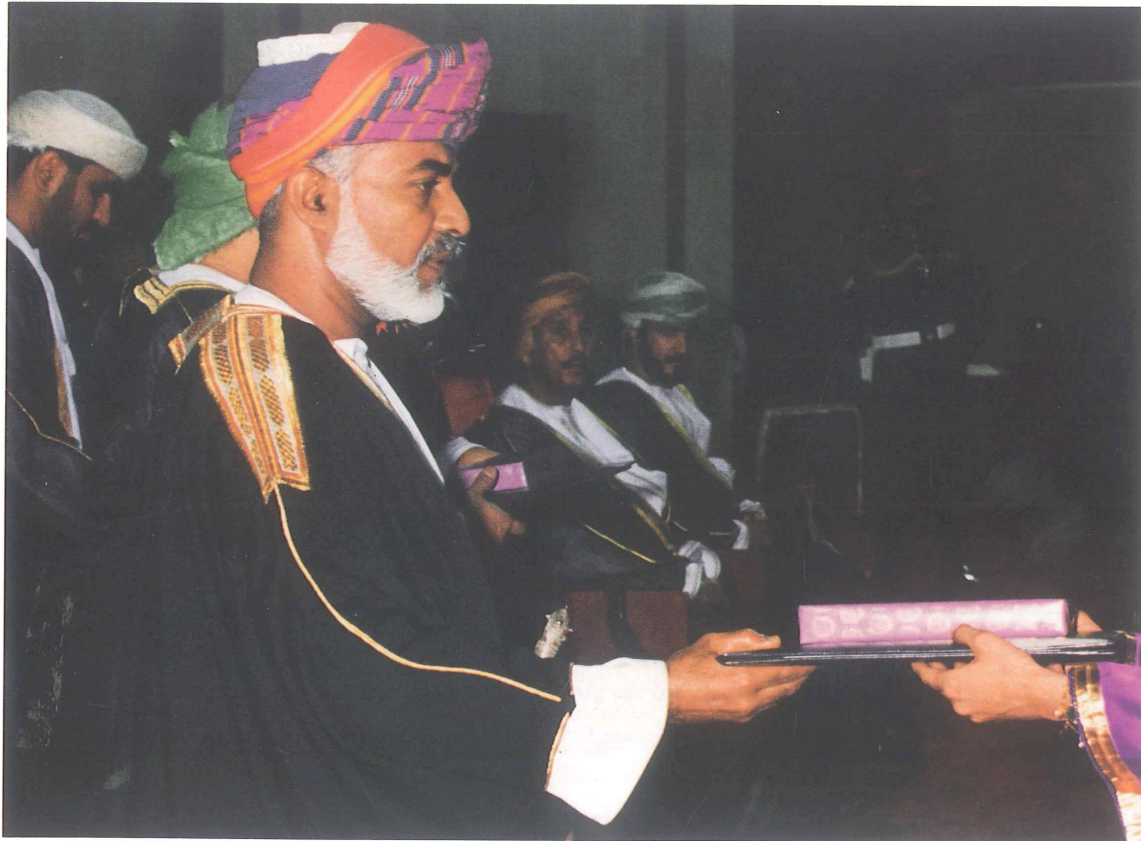
الوحدة الوطنية التي ترسخت خلال سنوات خمس عجاف دفعتها عمان ثمنا باهظا من نهضتها .. ومن حركتها التنموية .. من دماء ابنائها وعرقهم ايضا.

ونقول ايضا - مستعبدن الذاكرة - بأن الجيل العماني الجديد من حقه أن يعرف الحقائق أيا كانت مرارتها، ليس -

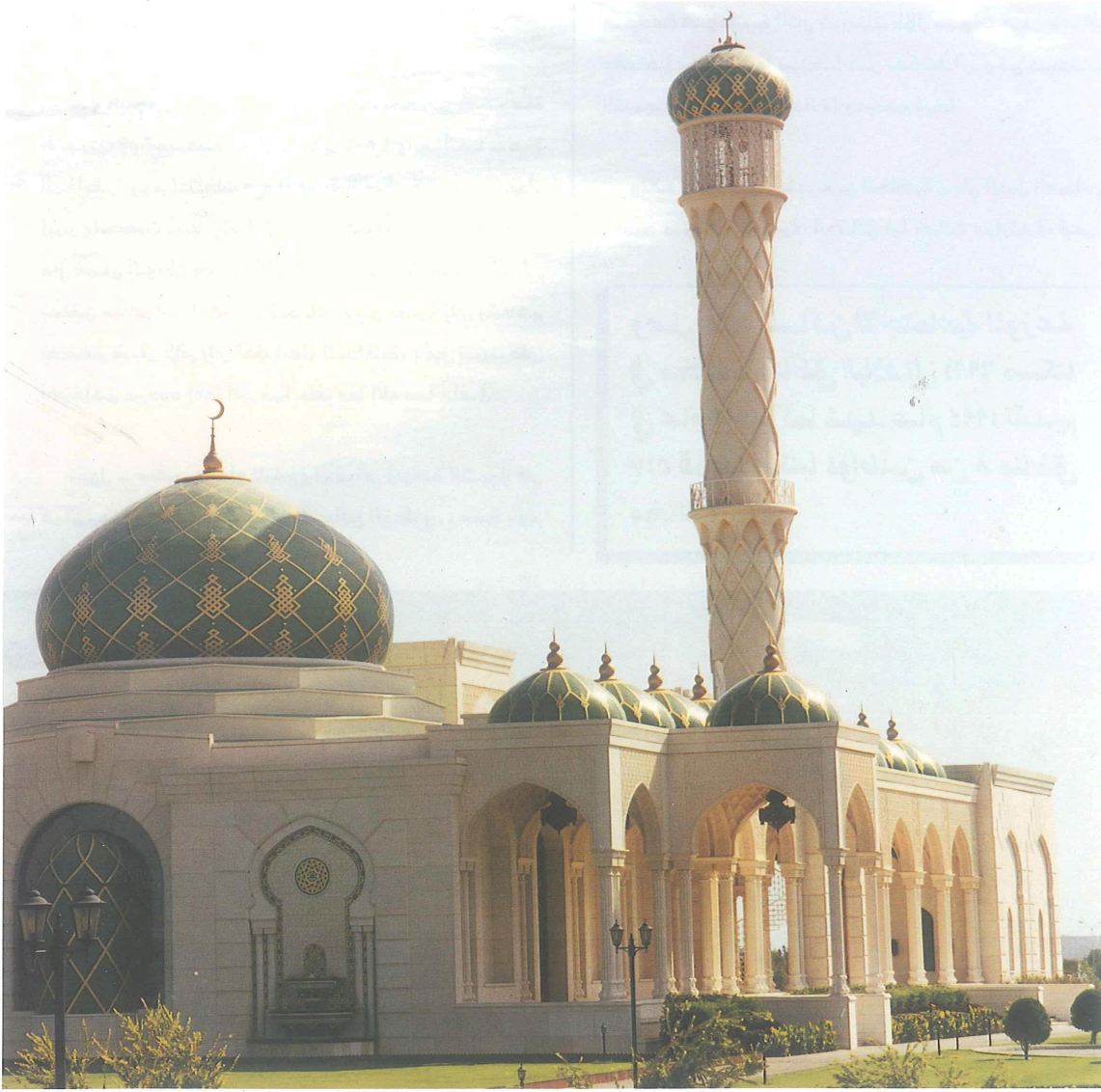
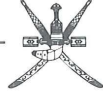
وصل عدد المساكن الاجتماعية الموزعة في مختلف مناطق البلاد إلى ٦٩٩١ مسكنا في عام ١٩٩٢. كما شهد عام ١٩٩٤ تقديم ٥١٧ قرضا سكنيا لمواطنين من ٨ مناطق مختلفة.

هو اليوم الذي انتصرت فيه ارادة التعمير ضد دعاة التخريب ووضعت فيه عمان - باجماعها واصالتها - حدا للمخاطر، يوم اختلطت فيه الوحدة الوطنية بدماء شهداء ابرار وانصهرت فيه (المناطقية والقبلية) داخل بوتقة واحدة هي عمان الوطن وعمان الام الحنون على كل ابنائها .. لم تستثن منهم احدا، فحتى العصاة الذين ثابوا إلى رشدهم ضمتهم عمان الام إلى احضانها الدافئة، وهي تربت على اكتفاهم مرددة (عفا الله عما سلف عفا الله عما سلف).

نقول - مكررين - بأن التاريخ الحقيقي لحركة التنمية في عمان يجب أن يبدأ منذ لحظة التصالح الوطني .. منذ يوم



ع قرن من التعليم.



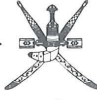
منارات الدين المنتشرة في كل (عمان) تضيء الوقار والجلال، وتؤكد مدى التمسك وصور الإسلام.

الجديد من حماة المكتسبات النهضة وبنود المسيرة..
مسيرة الخير والنماء عند تقاطعات تاريخية هامة.. ليعرفوا
بأن ما نحقق لجيلهم الآن لم يأت بضربة حظ، أو بوقفة
يانصيب.

لكن معالم النهضة الحديثة وشواهد اثباتها تتحدث

فقط.. بحكم انتمائه لعمان وانها ايضا لأنه المسؤول الاول -
بفعل حركة الاجيال - عن حماية المكتسبات التنموية التي
ينعم بخيراتها الآن ، ويحرص على تنميتها وتطويرها
وليسعى لبناء اكثر مما بنى سابقوه.. واقل منهم.

ونستعيد ذاكرة السنوات الخمس العجاف ليعرف الجيل



المشروع الحضاري

ومن نافذة الحاضر - إلى من المستقر - تعالوا نلقي بنظرة عاجلة على مشارف زمن مضى، وكان فيه الخوف هو العنوان! خوف من المرض والجهل والفقر.

فقد أيقن جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - منذ ولايته عند مشارف السبعينات - بأن هذا المثلث البغيض هو الخصم العنيد لشعبه وبلاده، وهو الداء الذي يفقد الوطن - أي وطن - مناعته الحضارية.

كان جلالته خصما عنيدا لهذا المثلث البغيض حين قرر ضخيم اضلاعه لحساب بلاده وخير مواطنيه.

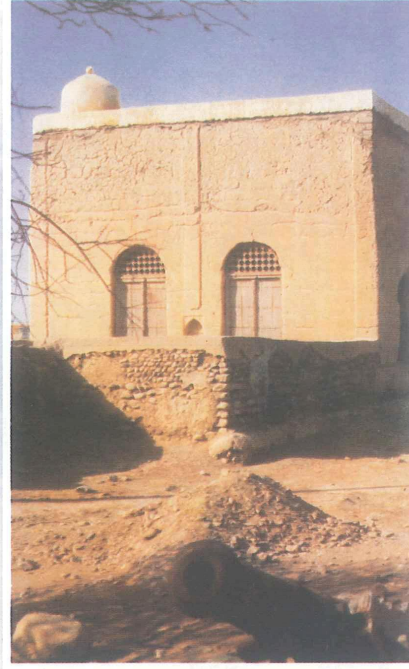
ولم يكن غير النصر خيارا مقبولا في معركة المواجهة عند مفترق فاصل بين مسالك وعرة.

حمل مشروعه الحضاري (التعليم ولو تحت ظل شجرة) ليكون سلاحه الأقوى في المعركة ضد الجهل والتخلف.

ونقول هنا - مستعدين للذاكرة - بأن معدلات انشاء المدارس في عمان، وطوال سنوات القرن الحالي حتى مشارف السبعينات، كانت (مدرسة كل ١٩ عاما).

إلا انها، وخلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية فقط، أصبحت ٩٢٦ مدرسة بمعدل ٤٥ مدرسة في العام الواحد.

وان كانت تلك اشارة عابرة إلا انها تختصر الكثير من الدلالات التي لا تطال الضلع التعليمي فقط، وانما زمتد - بنفس المعيار - إلى الضلعين الآخرين في المثلث البغيض.. الجهل والفقر والمرض.. حتى أنه يمكن القول - وباطمئنان - أن المعركة أصبحت محسومة لصالح الجيل الجديد.. وهي التي لم يقبل جلالته السلطان قابوس بن سعيد المعظم فيها غير خيار النصر.. انتصارا للوطن وانتصارا لمواطنيه.



عنهما، جاءت بالعمل وليس بالتواكل والأتكالية، تحققت بأيد عمانية مخلصة وعقول متقدة تنيرها مفاهيم صحيحة لمعنى (المواطنة) والتي هي عطاء لا يتوقف وبذل بلا حدود.. وجميعها مهيوم بشرف العمل.. أي عمل من أجل الوطن يهون.



البرلمان المفتوح بين القائد والمواطن في إحدى الجولات السلطانية

وكان على جميع المسؤولين في الحكومة - وأجهزتها
المعاونة - أن يدركوا بأن السياسة التي امن بها جلالة
السلطان قابوس بن سعيد المعظم، وارتضاها سلوكاً ونهجاً،
هي التقريب والتفاهم بين الحاكم والمحكوم وبين الرئيس
والمرؤوس... فذاك هو المسلك الناجح القادر على اشاعة روح
التعاون وترسيخ الوحدة الوطنية.

وفي رحلة العبور على جسر التنمية الشاملة - من حالة
التخلف إلى آفاق التقدم - لم تفقد عمان توازنها ولا اصابتها
داء (القرنجة)... فقد ظلت محتفظة بخصوصيتها، محافظة
على انتمائها العربي، مسترشدة - في مختلف المجالات - بنهج
الدين الاسلامي الحنيف... فلم يكن الاهتمام ببعث التراث
العماني - واحيائه - باقل من نظيره في مجالات التحديث
التعليمية والصحية والاقتصادية... وغيرها من مجالات
التنمية الشاملة.

انه المشروع الحضاري المتكامل الذي تبناه جلالة السلطان
قابوس المعظم، ساعياً من خلاله - وبواسطته - إلى تحديث
البلاد وعصرنة المجتمع ضمن اطار يحفظ للموروث كيانه
ويصون للتاريخ هيبته.

خدم للشعب... لا سادته

على الرغم من كونه اداة حيوية في ممارسة الدولة
سلطانها من ناحية، وفي عملية الدمج وتدعيم الانسجام بين
السكان على المستوى الوطني من ناحية ثانية... الا ان الجهاز
الإداري للدولة - عند مشارف السبعينات - ظل يمارس أعماله
بمنطق العشريات، فقد زجمد عند نقطة واحدة لفترة طالت
إلى الخمسين عاماً.

لكن السنوات العشر الأولى من حكم جلالة السلطان قابوس
بن سعيد المعظم تضاعف خلالها عدد العاملين في هذا الجهاز
لاكثر من (ثلاثين ضعفاً)، وقد ظل يتسع باستمرار - كما
وكيفاً - وذلك باعتباره النواة الضرورية ونقطة محورية
تطلق منها الحركة نحو اقامة دولة عصرية حديثة...
وجميعنا شهودها وشواهد اثباتها تتحدث عن نفسها وتحدث
الآخرين عنها.

ولعل الأهم من التطور الكمي هي (النقلة النوعية) التي
حدثت في الجهاز الإداري للدولة، والتي ساهمت في التطوير
والتحول التدريجي للمجتمع العماني من (التقليدية) إلى
مجتمع تديره مؤسسات منظمة ومستقرة... الأمر الذي كان
له الدور الأكبر في اطلاق عملية التغيير الاجتماعي
والاقتصادي من قيودها.



السنية للولايات.

وتلك هي فلسفة الحكم — ولا تزال — التي أرادها جلالة
السلطان قابوس لبلاده.. حكم لا يمارس فيه الحاكم أو
الرئيس (السيادة) على المحكومين أو المرؤوسين وإنما هو
موجود في موقعه ليؤدي واجبا وطنيا مقدسا يتمثل في
خدمة هؤلاء وأولئك.

وكان على جميع المسؤولين في الجهاز الإداري للدولة دون
استثناء لوزير أو مدير أن يجعلوا نصب أعينهم مغزى
المنظور القيادي لجلالة السلطان، وهو أنهم جميعا (خدم
لشعب هذا الوطن العزيز، وعليهم أن يؤديوا هذه الخدمة بكل
اخلاص.. أن هذه الدولة بكل أجهزتها هي لخدمة هذا الوطن
العزيز ومواطنيه الأوفياء).



الملف.. القدوة

وربما كان من المناسب أن نشير هنا إلى النجاح النموذجي الذي نهكت السلطنة من تحقيقه في التعامل مع قضية الحدود، حيث كانت الدولة العربية الوحيدة التي تتوصل إلى حلول مرضية لمشكلة شائكة مع كافة جيرانها.. بما في ذلك الحدود البحرية.



السياسة الحكيمة والرؤية الثاقبة لعاهل البلاد المفدى تتسامى في مواقف (جلالة السلطان المعظم وأخوه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد

حوار لا أسوار

ومن نافذة الحاضر، تعالوا ننظر إلى الماضي.. نستدعيه حتى لا نفقد الذاكرة فتضيع من بين أيدينا مصابيح الطريق الصحيح إلى المستقبل الأفضل.

فقد ظلت عمان تدفع فاتورة جمركية باهظة التكاليف من أمنها واستقرارها وسلامة ابنائها مقابل افكار مغلوطة ومعتقدات مضللة، وجميعها بضاعة فاسدة مسمومة.

ولم يكن ممكناً أن نقيم عمان اسواراً - أو خنادق عميقة - بينها ودول الجوار الاخرى اتقاءً لشُرور محتملة ونجنباً لمخاطر التلوث الفكري.. لكنها اختارت أن تسلك طريقاً حضارياً في التعامل مع الآخرين بمنطق حكيم، وذلك حين أعلنت نهسكها منذ البداية - بداية السبعينات - بسياسة تقوم على أساس العمل من أجل دعم العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة في ظل أسس من حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.. وهي السياسة التي اثمرت بالفعل في وقف محاولات التدخل (بدرجة كبيرة) في الشؤون الداخلية للسلطنة.

وإذا كان الحديث عن السياسة الخارجية انطلاقاً من كونها أداة مهمة للحفاظ على متانة الوحدة الوطنية وتأمينها من شرور الخارج المحتملة.. فلا بد - في هذا الموضع - من الإشارة لهذه السياسة بكل الاعتزاز والفخر.

فخلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، والتي كانت مسقط - قبلها - مدينة معزولة وكانت عمان بلداً منسياً، خلال هذه الحقبة الذهبية - وهو وصف دقيق - تحولت سلطنة عمان إلى موضع للثقة والاحترام من جانب مختلف الاطراف العربية والإقليمية، ولعبت ادواراً ايجابية مهمة في حل عدد من المشكلات الخليجية والعربية.

وكانت - ولا تزال - هي الجهة المؤنّنة التي يرتضيها الفرقاء.. اطراف النزاع - وسيطاً أو حكماً - اقليمياً وعربياً.



ف عديدة مع الإشقاء والأصدقاء.
د العزیز یوقعان علی اتفاقية ترسيم الحدود).



مزيونة .. لكل العرب

ولعل ما يشير الإعجاب أيضا أن السعي المشترك - المخلص والدؤوب - من جانب السلطنة واليمن لإنشاء طريق بري - تعبيده وسفلتته -، لن يكون مفيدا للطرفين فحسب وإنما هو استكمال لحلقة مفقودة في سلسلة الطريق البري الذي يصل بين الدول العربية كافة.

فشبكة الاتصالات البرية بين البلدان العربية في القارة الآسيوية أصبحت قادرة على نقل الإنسان العربي - بسيارته - ما بين بلد وآخر، باستثناء تلك الوصلة بين السلطنة واليمن.. واستكمال هذا المشروع - الذي دفعت له السلطنة ٢٠ مليون دولار - سوف يعني فيما يعنيه تحقيق المزيد من التواصل والترابط بين الشعوب العربية.. ويجعل المواطن العربي في المملكة المغربية قادراً على العبور بسيارته - أن تذللت العقبات الأخرى - إلى عدن وصنعاء مروراً بالاردن والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات وسلطنة عمان.

الغام .. وورود

وهذا بيان عملي آخر تضيفه عمان تأكيداً من جانبها على دعم المفهوم الودودي بالفعل المخلص لا بالقول والشعارات.

ومن ذات المنطلق كانت النظرة العمانية في التعامل مع الآخرين أثناء تسويتها لمشاكل الجوار الحدودية.. حتى أنه يمكن القول بأن جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم نجح في أن يحيط بلاده بسياح حصين قوامه حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.. ويضاف إلى رصيد جلالتة أيضاً أنه يحرس دائماً على تحويل البؤر التي كانت مراكز سابقة لتصدير التوتر إلى مواقع للتعاون المشترك.. مواقع ظاهرة من الغام الكراهية مزروعة بورود المحبة.

ولم يبق جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بإنجاز كل ذلك إلا ابتغاء لمصلحة وطنية عليا.. كان هاجسه الأول في طريقه المنشور بالمتاعب والمعاناة هو تعبيد الطريق إلى

وقد انطلقت في تعاملها مع تلك المشكلة من مفهوم قومي عربي أصيل مفاده، أن الأرض العربية واحدة، وأن القضية لا يجب أن تتخضم أو تصيبها أمراض التصعيد الساخن بسبب (متر هنا أو كيلو متراً هناك).

ولعل الملف الخاص بالعلاقات العمانية/اليمنية هو أفضل المؤشرات والأمثلة على صحة ذلك.

فعلى الرغم من استمرار المفاوضات بين الطرفين حول قضية الحدود البرية لعدة سنوات - سواء قبل الوحدة اليمنية أو بعدها - إلا أن حسن النوايا وتوافر الإرادة المخلصة لدى الطرفين لإيجاد حلول لحفظ حقوق الطرفين دون إفراط أو تفريط، كان هو العامل الحاسم في التوصل إلى صيغة مقبولة لاتفاقية حدودية تم توقيعها في صنعاء مطلع أكتوبر (١٩٩٢ م)، وأصبحت - فيما بعد - مضرباً للمثل كلما جاءت مناسبة من مناسبات (الهم الحدودي العربي).

ولم تكتفِ عمان بما قدمته من قدوة في تسوية المشاكل الحدودية مع جاراتها، فقد أثبتت بأن اتفاقية ترسيم الحدود بينها واليمن ليست كغيرها من اتفاقيات الحدود.. لم تات للعمل على (تسكين) إلهاب مزمز أو (تخدير) لمواضع ألم يتكرر، وإنما جاءت لتضع نهاية محسومة لكل ذلك.. ولتؤكد مصداقية القول بأن المناطق الحدودية بين البلدان العربية خاصة - وخلافاً للمألوف بأنها مراكز خلاف - أصبح بإمكاننا أن نجعلها نقاطاً قوية للوفاق والتأخي.. وبعد أن كانت بؤراً حاضنة تتوالد في كنفها أفعال الكراهية بات يمكننا أن نجعلها مواقع إشعاع للمحبة والتعاون.

فقد أمر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بإنشاء مركز تجاري متكامل في المنطقة الحدودية الواقعة شمال مناث (حبروت) كما أمر بأن يطلق عليها - هذه المنطقة - اسم (المزيونة).



مسيرات كبيرة تعبر عن التقدير والولاء والسعادة بعد توقيع اتفاقية الحدود بين السلطنة و (الجمهورية اليمنية الشقيقة).

المستقبل الآمن أمام الأجيال القادمة من أبناء عمان.

ومن نفس المنطلق - حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين - كان تصديق جلالتهم على الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال ابريل من العام الجاري.



تطوير الجهاز الإداري للدولة



جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم يفتتح (مبنى مجلس الوزراء) بمسقط.



الجهاز الإداري للدولة ظل يمارس
أعماله بمنطقة العشرينات عند
مشارف سبعينات القرن الحالي.. فقد
تجمد عند نقطة واحدة لفترة طالت
الخمسين عاماً .





ضعفا) - بمعدل ثلاثة اضعاف سنويا - وهو ما يعكس يقين القيادة السياسية في البلاد بأهمية الدور المنوط بهذا الجهاز باعتباره نقطة محورية لانطلاق الحركة نحو اقامة دولة عصرية حديثة .

وإذا كانت عملية البناء الإداري للدولة تراكمت وخطط التنمية الخمسية فإن هذه الخطط لم تعرفها البلاد - في تاريخها القديم والحديث على السواء - قبل نهاية العام (١٩٧٥م).



جلالة السلطان المعظم يرسم ويخطط ويوجه وهو يترأس اجتماع مجلس

حديثنا عن الماضي - أو ما كان - ليس إلا بالقدر الذي يسمح لنا بالنظر إليه من نافذة الحاضر حتى نتمكن من بلورة رؤية موضوعية لهلا مع الصورة التي كانت وحقيقة ما هو كائن بالفعل.. نعيش مجرياته في داخلنا ومن حولنا .

ونجاحنا في التوصل إلى مثل هذا القدر من الوعي بمواقع اقدامنا .. والادراك للإجابة على السؤال: أين نقف؟ عندها فقط سوف نصل إلى درجة اليقين بما يجب ان يكون... بالخطوة القادمة .. بمواقفنا الصحيحة - والمناسبة - في عالم القرن الحادي والعشرين شريطة ان تتوافر لدينا - في دواخلنا - قوس العزيمة والارادة ووقود التعبئة لممارسة لون جديد من ألوان التنمية الشاملة المطبوعة (بالكيف لا بالكيف) .. والاختدة بأساليب التكنولوجيا المستقبلية لا باجتهادات الحاضر وسوالف الماضي.

الماضي نعيد التأكيد - هنا - بأن حديثنا عنه لن يكون إلا بالقدر الذي يسمح لنا بنظرة سريعة عبر نافذة الحاضر.

فعلى الرغم من كونه الإدارة الحيوية لفرض سيطرة الدولة من جانب وقيادة حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر، إلا ان الجهاز الإداري للدولة ظل يمارس اعماله بمنطق العشرينات عند مشارف سبعينات القرن الحالي.. فقد (تجمد) عند نقطة واحدة لفترة طالت الخمسين عاما .

ومسيرات الشعوب في سيرة التاريخ تثبت دائما بأن الجمود داء وبيل وقاتل، وان الأمم لا تتقدم ولا تتطور إلا بتجديد أفكارها وتحديثه.

ومن هنا برزت حتمية تطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة باعتباره عمودا فقريا لحركة التنمية التي تتعشش اليها البلاد.. وبالفعل قد كان، حيث شهدت السنوات العشر الأولى - وحتى مطلع الثمانينات - نهريا متسارعا لهذا الجهاز، حيث تضاعف عدد العاملين فيه لأكثر من (ثلاثين



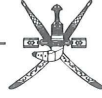
ملاحح السنوات الخمس الأولى

أولاً - إنشاء أهم مكونات السلطة التنفيذية للجهاز الإداري للدولة، والتي تمثلت في مجلس الوزراء، إضافة إلى عدد من الوزارات الحديثة التي كان انشاؤها لأول مرة على أسس علمية في الفترة الواقعة بين (١٩٧٤/٧٢م)، ومن أبرزها الداخلية، الإعلام، الشؤون الاجتماعية، العدل، الدفاع، التجارة والصناعة، والصحة، الزراعة والأسماك، النفط والمعادن، المواصلات، التربية والتعليم، الأوقاف والشؤون الإسلامية والتنمية.

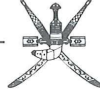
ولذلك نزعم بأن المؤرخين لبداية التنمية الحقيقية في عمان يحسبون على مسيرتها - خطأ - خمس سنوات عجاف - انشغلت خلالها باستعادة الاستقرار الداخلي وفرض هيبة الدولة وترسيخ الوحدة الوطنية. وهي السنوات التي لا يمكن ادخالها - ان اردنا الإنصاف - في حسابات التنمية. والممكن فقط - جوازاً - اعتبارها فترة انتقالية.. انتقلت خلالها البلاد من حالة الغياب إلى الحضور الإداري التنظيمي. ومع ذلك فقد كانت لها بعض الملامح التنظيمية الإدارية كغيرها من مراحل الخطط التنموية الأربعة.



مجلس الوزراء الموقر.



التنمية تعني بناء الإنسان وتشبيد مقومات المجتمع وإعلاء دعائم البناء الحضاري.



ثانيا - تنظيم أنشطة الدولة التقليدية، وذلك من خلال التركيز على (تحديث) الأجهزة الإدارية التقليدية، والتي كانت موجودة في صورة (إدارات عامة فقط)، فتحوّلت إلى وزارات مستقلة وهي الأمن والدفاع الشؤون الخارجية ونحصيل إيرادات الدولة.

ثالثا - الاهتمام بأنشطة الخدمات والإنتاج الأساسية، حيث تركّزت الجهود خلال تلك المرحلة، على ضرورة تلبية احتياجات المواطنين الأساسية، فضلا عن وزارات الخدمات التي انشئت لأول مرة، كان إنشاء دوائر مستقلة للكهرباء كما صدر قانون بتنظيم بلدية العاصمة.

رابعا - إنشاء أجهزة التخطيط الاقتصادي حيث انشئت دائرة متخصصة للتنمية والتخطيط، ثم مجلس مؤقت للتخطيط تحول إلى مجلس أعلى دائم للتخطيط والانهاء في عام (١٩٧٢م) ثم ارتبط ذلك المجلس بإنشاء مركز للتخطيط، وفي العام التالي (١٩٧٣م) انشئت هيئة التنمية العامة ونحوّلت إلى وزارة مستقلة في عام (١٩٧٤م)، وهو نفس العام الذي انشئ خلاله مجلس التنمية. كما أعيد تنظيم دائرة الحسابات والخزينة لتصبح نحت مسؤولية وزارة شؤون الديوان السلطاني.

خامسا - تحديد العلاقة بين العاملين وجهات العمل وتنظيمها إداريا وماليا، حيث صدرت مجموعة من المراسيم لتوضيح تلك العلاقة وتحديثها، وبرزها المرسوم السلطاني رقم ٣٤ لسنة (١٩٧٣م) بإصدار قانون العمل لتنظيم تشغيل العمالة المحلية والوافدة، وعمليات التدريب المهني، والعلاقة التعاقدية، ونظام الأجور والإجازات وساعات العمل، بالإضافة إلى صدور المراسيم المنظمة للمعاملات المالية والإدارية وكذلك المرسوم السلطاني رقم ٤٥ لسنة (١٩٧٤م) بتحديد المعاملات المالية الخارجية والداخلية.

سادسا - الاهتمام بالإدارة المحلية ومحاولة تطبيق مبدأ (لا مركزية الإدارة) وتنشيط فاعلية مشاركة الأهالي مع





اللامركزية، ويهتم بمساهمة الاهالي وشاركهم عن طريق مجالس البلديات.

والملاحظة الثانية - النمو الملحوظ في اعداد العاملين بالجهاز الاداري للدولة، فقد كان مجموع العاملين في السلطنة عام (١٩٧٠م) لا يتجاوز ١٧٥٠ موظفا، ارتفع هذا الرقم إلى ١٢ ألف و ٣٥٠ موظفا في عام (١٩٧٤م)، وخلال تلك الفترة ايضا ارتفع عدد العمالة العمالية من ١٦٣٠ إلى ٩٠٣٥ موظفا، والوافدة من ١٢٠ إلى ١٣ آلاف موظف، وهي ارقام تعكس مدى التوسعات في الاجهزة الادارية للدولة.

والملاحظة الثالثة - ارتفاع قيمة المشروعات الاستثمارية المنفذة إلى ١٦٧٠ مليون ريال عماني في عام (١٩٧٥م)، مقابل ٥٥٤ مليون ريال في عام (١٩٧١م)، اي بنسبة ٣٠٠٪.

أول خطة خمسية

السنوات الخمس التالية (٧٥ - ١٩٨٠م) تميزت بثلاث خطوات مهمة :

١ - صدور قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة.

٢ - صدور قانون الخدمة المدنية.

٣ - تطبيق أولى الخطط الخمسية (٧٦ - ١٩٨٠م).

فما مدى تأثير كل من هذه الخطوات على بناء وتطوير الجهاز الإداري للدولة؟

أولاً - فيما يتعلق بصدور قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة، وكان ذلك في مطلع العام (١٩٧٥م)، فقد تم على ضوءه ايقاف العمل بالقوانين التي كان سبق صدورها في مجال العمل خلال المرحلة الانتقالية. خاصة وان القانون الجديد قد تضمن العديد من الاجراءات القانونية والتشريعية والتنظيمية، كما تعرض لكيفية تحسين اوضاع العمل ورفع

في سنة (١٩٧٠م) كان حجم الناتج المحلي الاجمالي ١٠٤,٧ مليون ريال موزعة كالآتي:
النفط (٧١,٦ مليون) التشييد (٨,٥ مليون) الكهرباء والمياه (١٠٠ ألف) التجارة (١,٦ مليون) البنوك (٦٠٠ ألف) الملكية العقارية (١,٥ مليون) الدفاع (٢,٣ مليون) الخدمات (٢٠٠ ألف) الصناعات التحويلية (٢٠٠ ألف) الزراعة والأسماك (١٦,٦ مليون) النقل والمواصلات (٧٠٠ ألف).

الجهود الحكومية، فقد انشئت إدارات محلية للمناطق والمحافظات النائية - انداك - مثل مسندم وطفار.

سابعاً - زيادة فاعلية التنظيم الإداري في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث انشئت عدد من المؤسسات المستقلة لتعزيز الانشطة الاقتصادية. ففي عام (١٩٧٤م) تأسست هيئة مستقلة لإدارة وتشغيل ميناء السلطان قابوس، كما صدر قانون الشركات التجارية وعدد من القوانين الأخرى التي تركز على حماية الصناعات الصغيرة النامية، وخلق اقتصاد يقوم على التنافس الحر غير الاحتكاري، كما صدر - في نفس العام أيضاً (١٩٧٤م) - قانون بإنشاء مصرف عمان المركزي لتحديد الأعمال المصرفية وتنظيمها وتعزيز المعاملات المالية وتنشيط الحركة التجارية والصناعية.

وتبين من خلال الملامح السبعة لتلك المرحلة الانتقالية حدوث تغير جوهري تمثل في انشاء الوزارات الحديثة المستقلة، وانشاء مجالس وهيئات التخطيط الاقتصادي، وكذلك الخدمات المصرفية الحديثة، والإدارة المتطورة لتشغيل ميناء السلطان قابوس. ويدخل ضمن اطار هذا المتغير الجوهري انشاء نظام البلديات الذي يضيف طابع



التواصل مع العالم والتفاعل مع معطياته بحكمة أصبح من الضرورات التي وفرت لها الدولة امكانياتها على أرقى المستويات.

مستوى الكفاءة والإنجاز للجهاز الإداري للدولة وسبل تنظيمه. وجاء نتيجة لذلك صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٦ لعام (١٩٧٥م)، والذي يتضمن تحديد ماهية الجهاز الإداري للدولة، وكذلك تحديد اختصاصات كل من السلطات التنفيذية العليا المتمثلة في مجلس الوزراء، والمجالس المتخصصة التي تشمل كلا من: مجلس التنمية، مجلس الدفاع، مجلس الغاز الطبيعي ومجلس الشؤون المالية.

وفي تلك الفترة، بلغ عدد الوزارات ١٧ وزارة، مما يشير إلى زيادة حجم البناء التنظيمي للجهاز الإداري.

ثانياً - فيما يتعلق بتأثيرات صدور قانون الخدمة المدنية، فقد حدد هذا القانون السبل والوسائل اللازمة لرفع كفاءة الأداء الوظيفي والإداري ضمن إطار القانون العام لتنظيم الجهاز الإداري للدولة.

إهتمام متواصل بتطوير الصناعة وتوفير التقنيات الحديثة.

واهتم قانون الخدمة المدنية بالتركيز على خمس نقاط أساسية:

١ - إنشاء مجلس للخدمة المدنية واعتباره الجهاز المسؤول عن تطوير الجهاز الإداري للدولة.

٢ - تحديد اختصاصات وصلاحيات ديوان شؤون الموظفين ومنحه الاستقلالية الإدارية.

٣ - تحديد العلاقة الأساسية بين موظفي الدولة وجهات العمل.

٤ - تكوين مؤسسات التدريب المهني والإداري والتربوي



كانت وسائل إنتاج المياه منعدمة عدى
الآبار والأفلاج التقليدية، أما في فبراير ١٩٩٥
فقد وصل إنتاج المياه في السلطنة إلى ٢١٢٣٩
مليون جالون يستهلك منها ٢١٠٧٠ مليون
جالون .

التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب،
وعمليات تطوير الجهاز الإداري للدولة من جانب آخر .

وهذا الترابط يعد احد العوامل الأساسية التي من شأنها
ان تؤدي إلى تحقيق أهداف التخطيط وسياسات التنمية،
وذلك عن طريق وجود جهاز إداري يقوم بعمليات التنفيذ
والمتابعة وتقييم الأداء .

وتأكيداً لأهمية هذا الترابط في تحقيق الأهداف وتنفيذ
السياسات كانت أهداف الخطة الخمسية الأولى، وأهمها:

- العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي .
- زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة وخاصة في المجالات
الانتاجية .
- توزيع الاستثمارات على مختلف المناطق الجغرافية .
- دعم وتنمية المراكز السكانية والمحافظة عليهما من
أخطار الهجرات الجماعية .
- الاهتمام بموارد المياه لأهميتها في الأنشطة
الاقتصادية .
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية المحلية .

لتسهم في رفع كفاءات موظفي الخدمة المدنية، وتكوين
الكوادر الإدارية للدولة .

٥ - تحديث جهاز الخدمة المدنية حتى يتلاءم مع احتياجات
التنظيم الإداري .

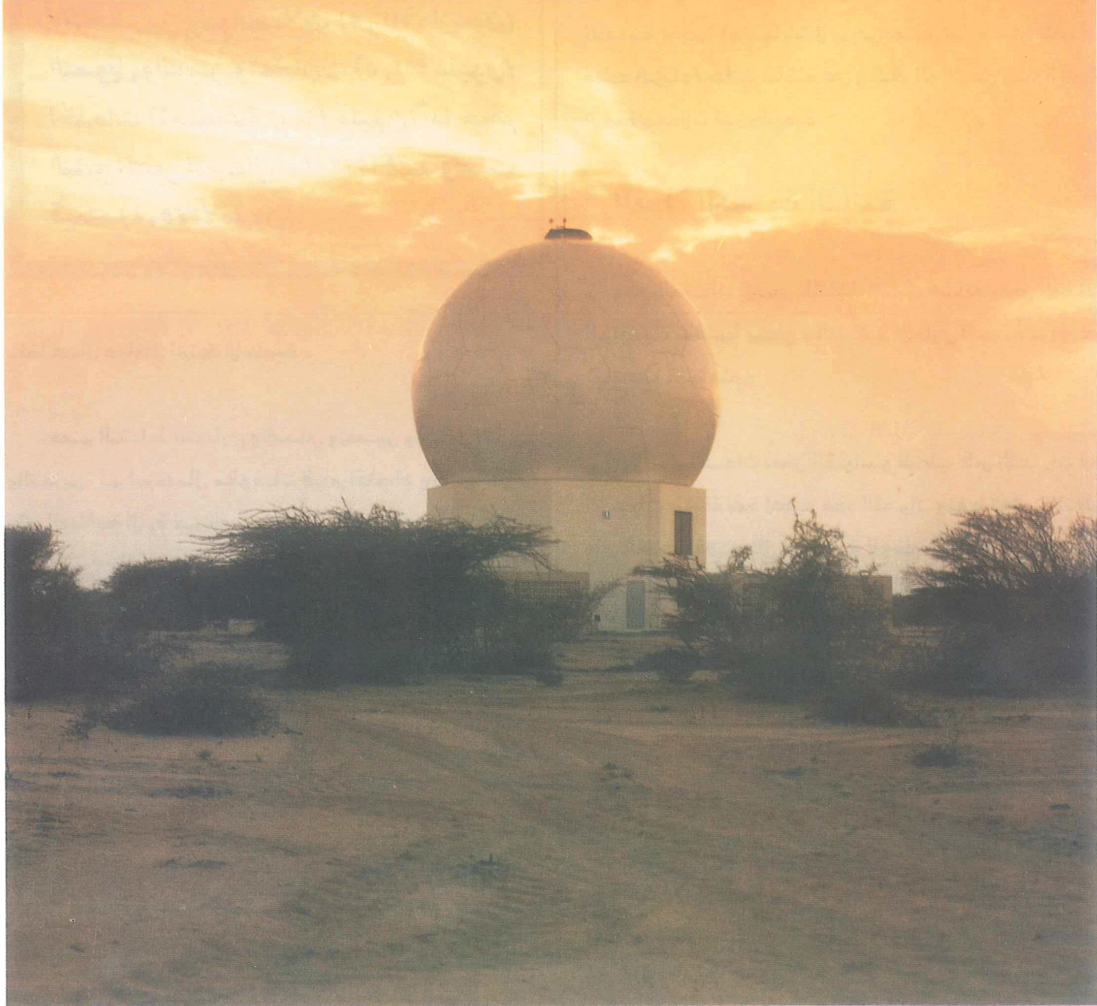
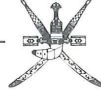
أما مجلس الخدمة المدنية، فقد تركزت اختصاصاته في
رسم سياسات العمل والتخطيط للاحتياجات الفعلية من
الوظائف الحكومية، والموافقة على خطط التنمية الإدارية
والإصلاح الوظيفي والمهني .

وبموجب نفس القانون، كان انشاء ديوان شؤون الموظفين
باعتباره مديرية مستقلة عن باقي الوزارات الأخرى، لكنه
يتبع مجلس الخدمة المدنية، وتركز اختصاصاته في تنفيذ
كافة احكام قانون الخدمة المدنية واللوائح والسياسات التي
يصدرها مجلس الخدمة المدنية، وتحديد ساعات العمل،
وقصص المقترحات والوظائف والدرجات المالية، وتقديم
المقترحات والتوصيات اللازمة بشأن تطوير قوانين العمل
والمعاشات .

واكب هذه التطورات زيادة عدد العاملين بالجهاز الإداري
للدولة من ١٩ ألف موظف في عام (١٩٧٥ م) كان من
بينهم ١٥ ألف عماني بنسبة ٧٨ . ٩٪ عمالة وطنية . ورغم
ارتفاعه إلى أكثر من الضعف في عام (١٩٨٠ م) حيث وصل
إلى ٣٨ ألف و ٨٤٠ موظفا إلا ان حصة العمالة العمانية منها
كانت ٦٠ . ٤٪ أي ٢٣ ألف و ٤٤٥ موظف عماني، ويرجع ذلك
إلى عدم توافر الكوادر الوطنية اللازمة - والمؤهلة - للوفاء
باحتياجات التوسع في الجهاز الإداري للدولة خلال تلك الفترة .

ثالثاً - التي تميزت بها الفترة ما بين (٧٥ - ١٩٨٠ م)
كانت تنفيذ أول خطة خمسية عرفت بها السلطنة في تاريخها
القديم والحديث .

وقد برزت الخطوات الأولى لعمليات التخطيط في السلطنة
ابتداء من انشاء المجالس والهيئات المتخصصة حتى انشاء
مجلس التنمية، وهو ما يعكس مدى الارتباط بين أجهزة



المطار... نافذة تطل من خلالها الدولة على العالم الخارجي، ودليل على مكانتها الحضارية ونشاطها الاقتصادي.



ودعم النشاط التجاري.

وتعكس مؤشرات التنمية الاقتصادية التي ظهرت خلال تلك المرحلة (٧٥ - ٩٨٠ م) أهمية تطوير الجهاز الإداري للدولة أيضا حيث بلغ معدل النمو السنوي للناتج القومي ٢.٣٪ كما بلغ حجم الاستثمارات المنفذة في القطاعين العام والخاص ١٦٧٠.٢ مليون ريال عماني وذلك بزيادة نسبتها ٢٢.٣٪ عما كان مخططا لتنفيذه مسبقا.

لكن من الضروري هنا ان نشير إلى ان هذه المعدلات الضخمة لحجم الاستثمارات لا يمكن اعتبارها معيارا للقياس فتلك الزيادة كانت ناشئة في ذلك الوقت عن زيادة اسعار النفط بمعدلات غير طبيعية.

الخطة الخمسية الثانية

وفي السنوات الخمس الثالثة كانت هناك بعض المعالم الرئيسية - فيما يتعلق بالتنظيم الإداري للدولة - ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا - استحداث بعض القوانين للتغلب على الثغرات في تشريعات سابقة بعد تحديد هذه الثغرات ونوعيتها ، وللتغلب على العقبات في مجال الممارسة الوظيفية تم استحداث بعض الإدارات والمراكز المتخصصة في مجال التنمية الإدارية.

فقد صدر مرسوم سلطاني في مطلع العام (١٩٨٠ م) بشأن قانون (متطور) للخدمة المدنية لمعالجة بعض الصعوبات والاجراءات الإدارية التي واجهت الأجهزة من الناحية التطبيقية لقانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الذي سبق إصداره في عام (١٩٧٥ م) كما اهتم القانون الجديد للخدمة المدنية بضرورة تحديد العلاقة بين العاملين بالدولة ومؤسسات وأجهزة العمل بالإضافة إلى العديد من الواجبات والحقوق والمهام الإدارية والمهنية.

في سنة ١٩٨٩ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي ٣٢٤٢,٩ مليون ريال عماني موزعة كالتالي:

الزراعة والاسماك (١١٧,١ مليون) المناجم والمحاجر (١٤٧٨,٦ مليون) الصناعات التحويلية (١٤١ مليون) الكهرباء والغاز والمياه (٤٣,٩ مليون) التشييد (١٠٦ مليون) تجارة ومطاعم وفنادق (٤٠٥,١ مليون) النقل والتخزين والمواصلات (١١٣,٥ مليون) التمويل والتأمين والعقارات (٢٩١,٥ مليون) الخدمات الاجتماعية (٤٩,١ مليون) أما حجم الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ فقد وصلت قيمته (٤٣٤٥,٨ مليون).

- استكمال هياكل البنية الأساسية .

- دعم النشاط التجاري والمحلي وتحسين وسائل النقل والتخزين، ثم استكمال مقومات قيام اقتصاد وطني يقوم على المنافسة الحرة غير الاحتكارية.

هذه الاهداف يتبين من خلالها مدى تركيز الخطة الخمسية الاولى - سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة - على أهمية تطوير الجهاز الإداري للدولة وذلك عن طريق رفع كفاءته أو تنمية الموارد البشرية واعداد القوى العاملة اللازمة.

وهذا التركيز يعكس الوعي بأهمية وجود تنظيم إداري حديث يقوم على أسس متطورة فهو من شأنه ان يسهم في عمليات التنمية الشاملة ورفع معدلات الاستثمار - تبعاً لذلك - في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وكذلك القيام بأنجاز سياسات الدولة نحو تنمية مصادر الدخل القومي وتنويعها



مبنى معهد الإدارة العامة بالخوير.



أحدى الدورات للقيادات الوظيفية.

وقد صدر أيضا مرسوم سلطاني في عام (١٩٨٤م) باللائحة التنظيمية لقانون الخدمة المدنية الجديد والتي ساهمت في وضع حد للكثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالتطبيقات العملية للقانون السابق.

كذلك تم انشاء معهد الإدارة العامة باعتباره احد المؤسسات العلمية المهمة بالتنمية الإدارية في الدولة خاصة وان ظروف السلطنة كانت - في تلك الفترة - لا تزال باحتياج للمزيد من الخطوات العملية في مجالات التحديث واعداد الكوادر الوطنية وتلبية احتياجات البلاد من القوس العاملة المدربة وتوفير الكفاءات الادارية والمهنية المتخصصة.

ثانيا - استمرار العمل على رفع كفاءة التنظيم الإداري للدولة - وفق مقتضيات المرحلة - حيث اعيد تنظيم بعض الوزارات وقد تم ذلك في ضوء تحديد الاختصاصات الوظيفية والاحتياجات الواقعية لسياسة التنمية ، فعلى سبيل المثال



الإيرادات المالية للدولة (مليون ر.ع)

١٩٨٠ (١١٨٧, ٩) ١٩٨٥ (١٧٧٦, ٢) ١٩٨٦

(١٢٣٠, ٨) ١٩٩٠ (٢٠٣٩, ٩) ١٩٩٤ (١٨٠٦, ٨) هذا

وترجع أسباب تذبذب حجم هذه الإيرادات

إلى اعتمادها أساساً على العائدات النفطية

المتأثرة بتقلبات الأسعار العالمية.



نشر الصروح الرياضية في أنحاء البلاد لبناء جيل قوي وعقل سليم.
(مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر).

الغيت وزارة الأشغال العامة ونحوت اختصاصاتها إلى وزارة الإسكان وكذلك تم دمج العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية في وزارة واحدة.

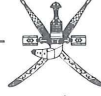
ثالثاً - تركيز أهداف الخطة الخمسية الثانية على ضرورة التوسيع في إنشاء مراكز التدريب المهني للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف وضرورة مراعاة اللامركزية عند إنشاء هذه المراكز، وبناء نظام للإدارة المحلية الحديثة لمواجهة احتياجات المناطق النائية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين عن طريق تطوير نظام البلديات الذي يحتاج بالضرورة إلى وحدات إدارية متخصصة للقيام بعمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.

رابعاً - المؤشرات الإحصائية في تلك الفترة تكشف عن زيادة عدد العاملين تحت نظام الخدمة المدنية ففي عام (١٩٨٠م) كان العدد الإجمالي للعاملين ٣٨ ألف و ٨٤٠ موظفاً من بينهم ٢٣ ألف و ٤٤٥ عمالاً بنسبة ٦٠,٤٪ من العدد الإجمالي.

وفي عام (١٩٨٥م) ارتفع العدد الإجمالي إلى ٦٦ ألف و ٦٤٨ موظفاً منهم ٣٩ ألف و ١٩٦ عمالاً.

ويلاحظ ارتفاع عدد العاملين بالدولة - خلال تلك الفترة - بنسبة ٧١,٦٪ كما ارتفع عدد العاملين الوافدين في القطاع الخاص - حسب بطاقات العمل - ليصل إلى ٢٧٤ ألف





كما يرجع هذا العجز - في جانب منه - إلى تذبذب الأسعار العالمية للنفط إلا أن مؤشرا إيجابيا بدأ في الظهور حيث ارتفع الناتج الإجمالي المحلي إلى ٣٤٥٥.٩ مليون ريال عماني في مقابل ٢٠٦٣.٥ مليون في عام (١٩٨٠م) ، وذلك بمعدل سنوي بنسبة ١.٠٩٪.

استمرار التطوير

وفي الفترة ما بين (٨٥ - ١٩٩٠م) برزت أهمية تطوير الجهاز الإداري في السلطنة، خاصة بعد ظهور بعض التغيرات الأساسية في البناء التنظيمي مستهدفة إعادة تنظيم الأجهزة والمؤسسات الإدارية المختلفة. وهي التغيرات التي عكست نوعية التوسعات التي تشهدها تلك الأجهزة والمؤسسات كنتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزهو القطاعات الإنتاجية والخدمية، وخاصة تكملة البنية الأساسية في الدولة.

وقد أسفرت تلك الفترة عن المتغيرات التالية:

أولاً - انشاء وزارة الخدمة المدنية في عام (١٩٨٨م) - كوزارة مستقلة - تعمل على تطوير الجهاز الإداري للدولة، بصفة عامة، وإعادة تنظيم الأجهزة الإدارية والتنفيذية الداخلة في بنيان هذا التنظيم وفي ضوء ذلك أيضا تم إدخال تعديلات جوهرية على القوانين المنظمة للعمل والخدمة المدنية، كما أعيد تنظيم مجلس الخدمة المدنية واختصاصاته.

وقد اهتمت الوزارة الجديدة بالفعل بالجهاز الإداري عن طريق الإعداد لبرامج التدريب ورفع مستويات العمل وكفاءة هذا الجهاز، وإجراء المزيد من الدراسات اللازمة لتجنب المشكلات الإدارية والروتينية التي قد تحدث عند تطبيق القوانين المنظمة للعمل.

ثانياً - انشاء وزارة العمل والتدريب المهني في عام (١٩٩٠م) والتي ظلت تمارس اختصاصاتها إلى أن برزت أهمية انشاء هيئة مستقلة تكون مهمتها (تعزيز جهود تطوير

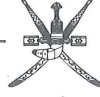


التخطيط العلمي المدروس في مقدمة اهتمامات الدولة لرعاية القطاع العام وتطويره (وزارة الخدمة المدنية).

و ٩٨٤ عاملا بزيادة نسبتها ١١٠.٦٪ عما كانت عليه في عام (١٩٨٠م).

خامساً - وتشير الإحصائيات الرسمية إلى ظهور عجز في الميزانية العامة للدولة قيمته ١٥٢.١ مليون ريال عماني مقابل فائض بلغ ٢٣٨.١ مليون في عام (١٩٨٠م).

وتفسير ظهور العجز يرجع إلى المشروعات الاستثمارية الكبرى التي كانت تقيمها الدولة في تلك الفترة وأهمها مشاريع كل من جامعة السلطان قابوس ومجمع السلطان قابوس الرياضي وفندق قصر البستان والمستشفى السلطاني وغيرها من المشروعات الأخرى في قطاع الخدمات والمرافق والمواصلات.



تطوير مجال البلديات الإقليمية وتحديث الوحدات الإدارية والتفذية في جميع مناطق السلطنة، كما صدرت بعض القوانين الهامة في مجالات العمل مثل قوانين المعاشات والمكافآت لموظفي الخدمة المدنية.

وفي خطوة أخرى على طريق تعزيز كفاءة التنظيم الإداري للدولة تم ادماج قطاع البيئة في وزارة البلديات الإقليمية وانفصلت موارد المياه لتصبح وزارة قائمة بذاتها واستهدف ذلك تمكين التنظيم الإداري من تنفيذ مهامه بأعلى مستويات الأداء.

رابعاً - تكشف المؤشرات الإحصائية عن بلوغ عدد العاملين في الخدمة المدنية ٦٦ ألف و ٦٤٨ موظفاً من بينهم ٣٩ ألف و ١٩٢ عمالاً بنسبة ٥٨.٨٪ إلا أن نهاية العام (١٩٨٩م) سجلت انخفاضاً في العدد الإجمالي للعاملين حيث تراجع إلى ٦٤ ألف و ٨٤١ موظفاً وكان هذا التراجع لحساب تقدم نسبة

القوى العاملة الوطنية وتوفير التخصصات الإدارية والمهنية من الشباب العماني وذلك بهدف تفعيل عمليات تطبيق سياسات التعمين.

ونتيجة عن إنشاء الهيئة الجديدة في عام (١٩٩١م) إعادة الحاق قطاع العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية كما كان عليه سابقاً.

ثالثاً - إنشاء وزارة البيئة وموارد المياه في عام (١٩٨٩م) بعد أن كان للبيئة وزارة مستقلة بالإضافة إلى

وصل عدد المشاركين في الدورات التدريبية المحلية بمعهد الإدارة العامة إلى (١٢٠٠٨) مشاركاً في الفترة ١٩٧٧-١٩٩٤



حرص كبير على دعم الصناعة وتشجيع القطاع الخاص (هيئة منطقة الرسيل الصناعية).



من المصانع العديدة التي تساهم في دفع عجلة التنمية في البلاد.

والاجتماعي حيث توافرت القناعة بالحقيقة العلمية التي مفادها ان أي خطة - اقتصادية أو اجتماعية - هي بحاجة إلى جهاز إداري يتمتع بالكفاءة والقدرة على التنفيذ يقوم على قاعدة مركزية التخطيط والإمركزية التنفيذ وان يكون هناك نوعاً من الاتصال المستمر بالتيارات الإدارية العلمية، وان تقوم فلسفة العمل في الجهاز الإداري على مراعاة الجوانب الاجتماعية والحضارية والاقتصادية.

وهذا - بالضبط - ما سعت إليه سياسات التخطيط الممثلة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية حيث كان تركيزها على استمرارية تطوير الجهاز الإداري في السلطنة.

كان إنتاج السلطنة من النفط (٣٢٢ ألف)
برميل يومي في سنة ١٩٧٠ تنتج من ٦٣ بئراً .
أما في سنة ١٩٩٥ فقد وصل الانتاج إلى (٨٠٠
ألف) برميل يوميا من ١٧٥٧ بئراً.

العمالة العمانية والتي بلغ عددها ٤١ ألفاً و ٣٨٥ عمانياً بنسبة ٦٣.٨٪.

وهذه المؤشرات - في عموميتها - توضح الانخفاض الطفيف في العدد الإجمالي للعاملين تحت نظام الخدمة المدنية مع نهاية عام (١٩٩٠م).

وهي توضح أيضاً - إلى جانب ذلك - زيادة عدد العاملين العمانيين تحقيقاً لسياسة التعمين التي توليها الدولة اهتماماً خاصاً.

وهي توضح - ثالثاً - الحرص على تنفيذ سياسة الترشيد في الإنفاق العام للموارد المالية في ضوء تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

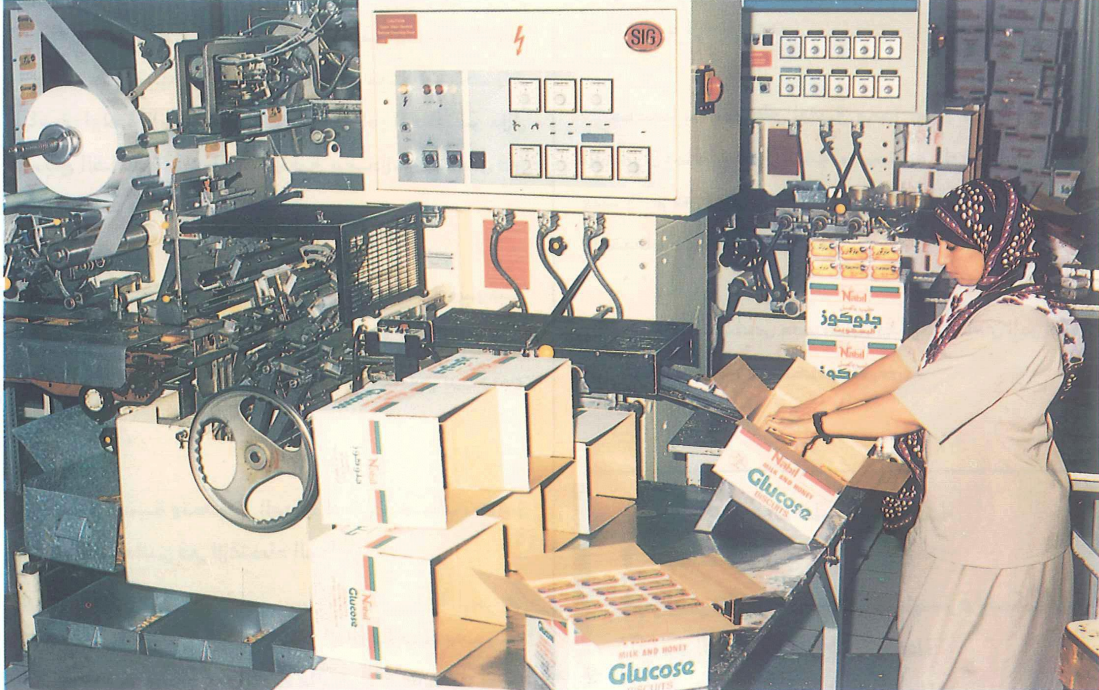
وخاص التغييرات في تلك الفترة ربط عملية إعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة بسياسات التخطيط الاقتصادي



الخطـة الخمسية الرابعة

مرحلة الخطـة الخمسية الرابعة (٩١ - ١٩٩٥) تواصلت خلالها عمليات اعادة التنظيم للجهاز الاداري من أجل العمل على تخفيف السلبات التي تظهر في الأجهزة الإدارية حيث تظهر الدولة كثيراً من الاهتمام بزيادة فاعلية وكفاءة الجانب التنظيمي لهذا الجهاز الذي هو العمود الفقري لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل ابرز خصائص تلك المرحلة من الخطط التنموية - وهي مرحلة الخطـة الرابعة - يتمثل في تطوير منهجيتها واعتمادها على اساليب (النمذجة) الاقتصادية التي يمكنها ان تضمن الاتساق والتوازن بين مختلف مكونات الاقتصاد الوطني واتساع مفاهيمها القطاعية بحيث تتناول كافة أنشطة الاقتصاد الوطني - العامة والخاصة - فيما يتعلق بالمكونات الاقتصادية الأساسية.



مشاركة المرأة العمانية في مسيرة النهضة ومساهمتها كجزء لا يتجزأ من عطاءات التنمية.



تسويق المنتجات المحلية وتعميم خيرات الانتاج في ظل رعاية ودعم الدولة.

اثناء تنفيذ الخطة.

خامساً - العمل على تحقيق معدل نمو مناسب في الناتج المحلي الاجمالي يكفي للنهوض بمستوى المعيشة للمواطنين ويتواءم في نفس الوقت مع الموارد المتاحة والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

والمرتكز السادس دعم النشاط الاقتصادي الحر القائم على المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص.

فقد تم اعداد الاطار العام لخطة التنمية الخمسية الرابعة وفق خط استراتيجي محدد يقوم على ستة مرتكزات اساسية: اولها الاستثمار في تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الانتاجية وتحقيق معدلات نمو أعلى في القطاعات غير النفطية.

والثاني التأكيد على البعد الاقليمي للتنمية وتوجيه الجانب الاكبر من الاستثمارات إلى المناطق خارج منطقة مسقط لتعزيز التكامل والفاعل التنموي بين جميع المناطق.

والثالث تنمية وتطوير الموارد البشرية بهدف تعزيز مشاركة المواطنين في الاقتصاد الوطني.

رابعاً التركيز على تعزيز المركز المالي للدولة وقدرتها على مواجهة متغيرات اقتصادية عالمية أو محلية قد تطرأ

١٩٧٠ = ٥٥٧ خطا هاتفيا جميعها

في مسقط ومطرح

فبراير ١٩٩٥ = السعة المجهزة لشبكات

المقاسم الهاتفية = ٢٠٩٥٣٧ خطا

الخطوط العاملة: ١٦٦٧٨٧ خطا



ويضاف إلى هذه المجالس لجنتان هما :

- اللجنة العليا للمؤتمرات :

تتولى الإعداد والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها سلطنة عمان، وخاصة ما يتصل بالمؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل مع الوزارات المعنية في كل حالة.

- اللجنة العليا للتدريب المهني والعمل :

تختص بتحديد الاقتصاد الوطني من القوى العاملة، ووضع الأسس والقواعد التي تساعد جهات الاختصاص على ربط سياسات التدريب المهني والتعليم بهذه الاحتياجات ووضع السياسات اللازمة لتعمين الوظائف في القطاعين العام والخاص وكذلك خطط توظيف الأيدي العاملة الوافدة في البلاد.

أما بالنسبة للوزارات، فقد حدد قانون التنظيم الإداري للدولة عملية انشائها أو إلغاؤها بموجب مرسوم سلطاني، وتحديد اختصاصات وسلطات الوزارة المستحدثة.. ويكون كل وزير مسؤولاً عن تنفيذ الاختصاصات والمهام والسياسات الموكلة لوزارته.

وإلى جانب مجلس الوزراء والوزارات والمجالس المتخصصة - العامة والنوعية - هناك عدد من الهيئات والمؤسسات العامة التي تدخل ضمن إطار التنظيم الإداري للدولة، وهي تتمتع بطابع الاستقلال من الناحية الإدارية والتنظيمية.. وتشكل إحدى السمات الحديثة للبناء التنظيمي والإداري وهي - أيضا - ترتبط من ناحية أنشطتها في المجالات الإنتاجية والخدمية بالعديد من الوزارات والوحدات الإدارية الأخرى.

ومن أهم هذه الهيئات: الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية، الهيئة العامة للمآثر والاحتياطي

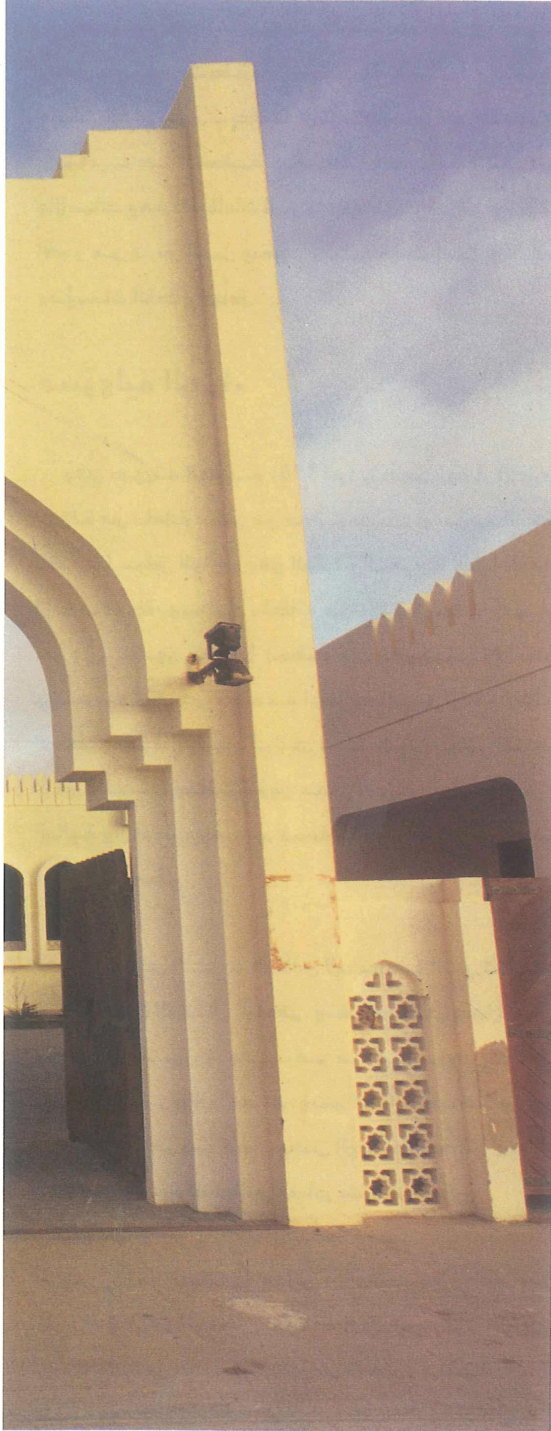
وهذه المرتكزات - جميعها - ليست منفصلة عن بعضها البعض وإنما هي متصلة ومتشابكة أفقياً ورأسياً، فتتويع مصادر الدخل يعني - بطبيعة الحال - التركيز على القطاعات الانتاجية غير النفطية كالزراعة والصناعة والتعدين والأسماك وهي القطاعات التي يتحقق من خلالها توفير نسبة أكبر من فرص العمل ويقوم بغالبية أنشطتها الأهالي ومؤسسات القطاع الخاص.

مسؤولية الوزراء

وفي صورته الحديثة (١٩٩٥م) يتكون الجهاز الإداري للدولة في سلطنة عمان من عدة تنظيمات أو مؤسسات في طليعتها مجلس الوزراء، وهو السلطة التنفيذية العليا للجهاز الإداري للدولة، ويستمد سلطاته من جلالته السلطان، كما أن كل وزير يكون مسؤولاً (بصفة فردية وجماعية) أمام جلالته.. ويأتي في مقدمة أعضائه الممثل الخاص لجلالة السلطان، ثم ثلاث نواب لرئيس مجلس الوزراء نائب للشؤون الأمان والدفاع، ونائب لشؤون مجلس الوزراء، ونائب للشؤون المالية والاقتصادية.. ثم خمسة وعشرون وزيرا بمن فيهم أمين عام المجلس.

ويلي مجلس الوزراء المجالس المتخصصة التي تتكون برئاسة جلالة السلطان المعظم، وتضم في عضويتها أعضاء من مجلس الوزراء، وغيرهم من المسؤولين، وبعض المتخصصين من رجال المجتمع، ويتم اختيار نائب الرئيس في هذه المجالس من بين أعضاء مجلس الوزراء، وعدد من الأعضاء يحددهم المرسوم السلطاني الصادر بتشكيل المجلس.

ومن هذه المجالس : مجلس التنمية، مجلس الشؤون المالية، وكلاهما يتميز بعمومية التخصص، بالإضافة إلى ثلاثة مجالس متخصصة (نوعية) هي : مجلس الخدمة المدنية، ومجلس المناقصات، مجلس جامعة السلطان قابوس.



الغذائي، الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية، الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية، الهيئة القومية للكشافة والمرشدات، هيئة حسم المهنات التجارية، هيئة التدريب المهني.

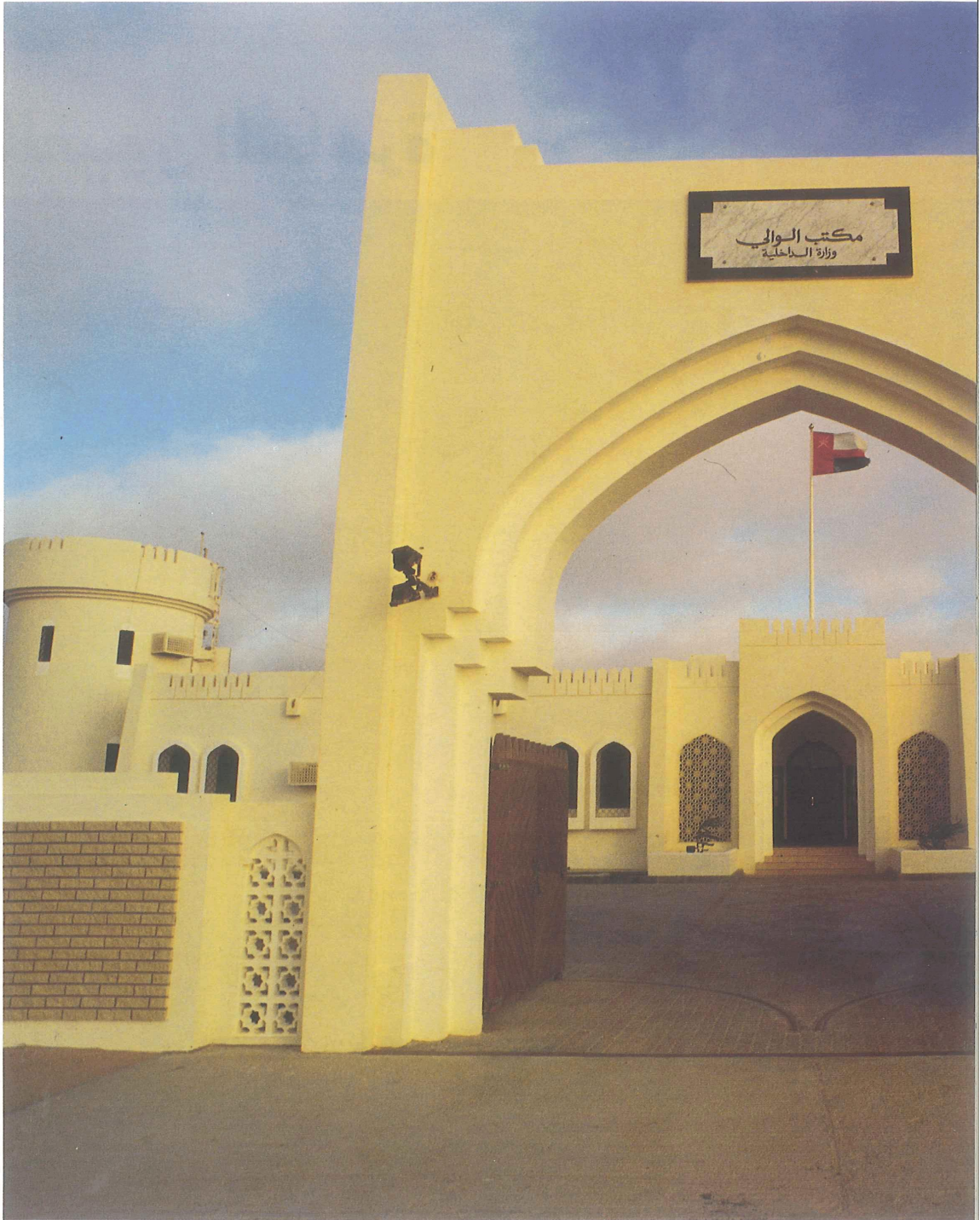
اللامركزية.. مفهوم متطور

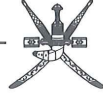
ولعل من أهم الخصائص الحديثة التي تعكس مدى الاهتمام بنظام (اللامركزية الإدارية) هو تطبيق نظام (الإدارة المحلية) والتي تهدف لزيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة ورفع مستويات الخدمات المقدمة إلى المناطق المحلية والإقليمية، وخاصة النائية منها.

وفي هذا السياق يشار إلى أحدث تقسيم إداري لسلطنة عمان، حيث يشمل هذا التقسيم ثلاث محافظات هي: مسقط وظفار ومسندم.. وخمس مناطق هي: منطقة الباطنة، ومنطقة الظاهرة، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الداخلية.

وهذا التقسيم - بمحافظاته الثلاثة ومناطقه الخمس - يشمل (في مجمله) على تسع وخمسين ولاية تشرف عليها - إداريا - كل من وزارة الداخلية ومحافظة مسقط ومحافظة ظفار.

وتبين المراحل الخمس - أولها المرحلة الانتقالية التي امتدت من عام ٧٠ وحتى نهاية (١٩٧٥م) - مدى انعكاس التغيرات التي شهدتها السلطنة - منذ بداية السبعينيات - على طبيعة تشكيل الجهاز الإداري للدولة، وذلك بالشكل الذي يساهم في مواجهة الحاجات الأساسية التي تتطلبها سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الإمكانيات المتاحة للبلاد.



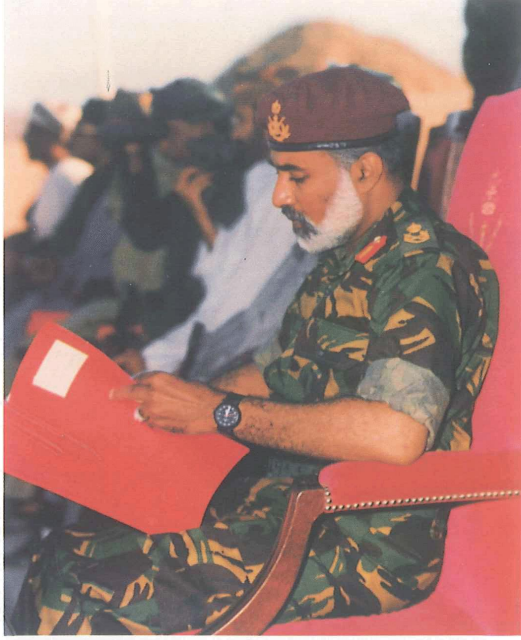


العيون الساهرة



البحرية السلطانية العمانية... امتداد لتاريخ عمان البحري المجيد.





مظلة تحمي منجزات المسيرة وتصون مكتسباتها وتعزز الأمل في المزيــــ

الوحدة الوطنية ، ونهاسك النسيج المجتمعي ، وصيانة الكيان الجغرافي والسياسي والاقتصادي للدولة ، وسيادة الشعور بالأمن والأمان والاستقرار ، وبناء الدولة العصرية بمختلف مؤسساتها المدنية ، ومصداقية المبادئ التي انتهجتها سلطنة عُمان في السياسة الخارجية والتي تعتمد - أساساً - على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأخريين ، والعمل على سيادة الاستقرار والسلام في المنطقة والعالم .

هذه المفاهيم الحضارية الرفيعة ، ما كان ممكناً لها أن تتحقق - خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية - بمعزل عن إنشاء قوة رادعة تصون الأمن الوطني بمختلف مناحيه ، وأينما كان عرضة لتهديد أو مخاطر .

وما كان لها أن تتحول إلى حقيقة واقعة يلمسها الكافة بعيداً عن هذه « القوة » التي حرص جلالة السلطان قابوس المعظم على أن تتبنى « نظرية الردع » ، وأن تكون أداة فاعلة في الوفاء بالاحتياجات الوطنية ملية لنداء الوطن والواجب في عقيدتها القتالية روح الفداء التي يجسدها القسم الثلاثي : « الله - الوطن - السلطان » ومن أجلها - جميعاً - تهون الدماء وتصبح الأرواح رخيصة لرفعة قيم نبيلة تستحق التضحية والفداء .

وقبل أن تستقر المفاهيم الحضارية الرفيعة في الدولة العُمانية الحديثة ، كانت رحلة البناء العاجل في بداية السبعينات لقوات السلطان المسلحة ، والتي نجحت - في زمن قياسي - ونهكنت من مواجهة أولس التحديات ، وأكثرها أهمية على الإطلاق ، في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٧٥م ، حين إنتصرت للبناء والتعمير والتنمية الشاملة ، وإنتصرت - عند نقطة تاريخية فاصلة - للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .

ولم يكن هذا - ورغم أهميته - نهاية المطاف في مجال تطوير هذه « القوة الرادعة » المتمثلة في قوات السلطان المسلحة بأفرعها المختلفة . وإنها كان هو نقطة البداية التي كرسَت المفهوم القائل « يوهوم السلام الذي لا يستند إلى



قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية على الإنسان - قبل أي شيء آخر - باعتباره المصدر الأصيل لتحقيق الأمن وليس الآلة العسكرية أياً كانت حداثتها . ففي غيبة «الجاهزية القتالية» للكوادر البشرية تتحول أحدث أنواع الأسلحة إلى مجرد قطع من الحديد التي يأكلها الصدأ بغض النظر عن كلفة صفقاتها .. فلا سلاح بدون رجال مدربين أكفاء قادرين على إستخدامه بوعي ومقدرة ، متمرسين عبر مناورات وتمرينات تعبوية متكررة وفاعلة .

وإلى جانب ذلك أيضاً ، فقد إعتمدت عمليات التحديث والتطوير والبناء مبدأ «الترشيد» في الإستهلاك والإبتعاد عن «الترف» في التعامل مع شراء الأسلحة . فإكتفت بتوفير أحدث المعدات « الضرورية بالفعل » ، والتي تتناسب والإحتياجات المطلوبة للإبقاء على « الجاهزية » عند مستواها المتميز الذي يضمن تحقيق الردع المنشود . إضافة إلى الإعتداد على الذات - من خلال الأجهزة الفنية المعاونة والورش الشاملة - لإصلاح وصيانة الأسلحة والطائرات

قوة تصونه وترعاه » وبخيال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تتحقق في غيبة السياج الأمني الذي يضمن أمن الوطن وإستقرار مواطنيه ، مهيناً لمنافخ يأمن فيه الكافة على الأرض العُمانية على سلامتهم وإستقرارهم حتى يتفرغوا للعطاء والإبداع دون خوف يتهدد أو فزع يترعبس .. !

من أجل ذلك كله ، ووفق المفهوم الحضاري العميق والواعي .. المتسم بالحكمة والرؤية الثاقبة لجلالة السلطان قابوس المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة وشرطة عُمان السلطانية . كانت - ولا تزال - عمليات التطوير والتحديث للجناحين اللذين يشكلان - معاً - مظلة زحمة منجزات المسيرة وتصور مكتسباتها ، وتعزز الأمل في المزيد من خطوات التنمية المستقبلية الهادفة إلى تحقيق الخير والرفاه للوطن والمواطنين ..

وقد إعتمدت عمليات التحديث والتطوير والبناء لكل من



من التنمية المستقبلية الهادفة إلى تحقيق الخير والرفاه للوطن والمواطنين.. قوات السلطان المسلحة.



تزويد القوات المسلحة بالعدد والعتاد... مهمة نالت عناية القائد الاعلى

والمعدات المتوافرة والعمل على تطويرها قدر الإمكان .

وبذلك نهكت عُمان - بفضل توجيهات جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة وشرطة عُمان السلطانية - من تحقيق المعادلة الصعبة حيث « لم تكن الدبابة على حساب رغيف الخبز » من جانب ، وكانت « العيون الساهرة » واعية وقادرة - في آن واحد - على تحقيق الهدف الوطني الاستراتيجي باعتبارها حاضنة التنمية ورعاية مكتسبات المسيرة وضامنة لمستقبلها المشرق بإذن الله .

ماذا - إذن - عن قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية بعد مرور ٢٥ عاماً من عمر المسيرة التي تظلها قيادة جلالة السلطان قابوس المعظم ؟

منذ ولاية جلالة السلطان قابوس المعظم ، بدت أجنحة الجيش السلطاني العُماني أخذة في التكامل حتى أصبحت - الآن - قوة برية ينسجم فيها عنصر التنظيم والتسليح ، حيث تضم بين صفوفها أسلحة القتال الرئيسية من مشاة ومدركات ومدفعية فضلاً عن الأفرع الإدارية والفنية المعاونة الأخرى .

وقد شهد الجيش السلطاني العُماني - بمختلف أسلحته القتالية - تطوراً تراكيمياً على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية ، كما يحرص جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة على أن يظل رجاله من أبناء هذه القوات البرية المتكاملة الإتساق عند أقصى درجات اليقظة والاستعداد والكفاءة القتالية . وذلك ما يفسر الجهود الضخمة المبذولة - على أسس علمية - لدعم إمكانيات التدريب وتوفير أنسب الظروف الملائمة لتدريب الأفراد على كيفية خوض المعارك الحديثة ، وكذلك إختيار المعدات المناسبة ونقل الخبرات القتالية للوحدات والتشكيلات ، فضلاً عن توفير أحدث أنواع الأسلحة والمعدات بما يتواءم مع الأهداف الاستراتيجية الموضوعية في هذا المجال .

وقد جاءت حركة التطوير لقطاعات الجيش السلطاني العُماني منطلقاً من محورين أساسيين يتقابلان - في النهاية - عند نقطة الهدف المنشود والمحدد .



يشهده الجيش السلطاني العُماني ، والوفاء بكل إحتياجاته على أسس متطورة ، سواء فيما يتعلق بالإمداد والتموين أو الصيانة والإصلاح وإطالة العمر الافتراضي للأسلحة والمعدات في إطار السياسة العامة للدولة - بهذا المجال - والرامية إلى تحقيق التوازن بين ترشيد الإنفاق من ناحية وعدم المساس بكفاءة القوات المسلحة وأجهزتها من ناحية أخرى ، بل وزيادة هذه الكفاءة بمزيد من الاعتماد على تطوير العنصر البشري في التشكيلات القتالية ، والذي أثبتت التجارب العسكرية أنه الأقدر على صناعة الانتصارات وليس الآلة . فلا قيمة لأسلحة متطورة تتكدس يعوزها الكادر المؤهل تأهيلاً قتالياً صحيحاً !

ولم تتوقف العناية بأفراد القوات المسلحة في مجال دعم القدرات القتالية والانضباط العسكري فحسب ، وإنما تجاوزتها إلى العناية بمؤلاء الأفراد من الجوانب الرياضية والثقافية والاجتماعية وغيرها .

أولها - توفير أجهزة وهيئات ومنشآت التدريب ، بما في ذلك المنشآت التعليمية العسكرية بدءاً من مدارس ومراكز التدريب للأفراد ، مروراً بالكليات العسكرية - مثل كلية السلطان قابوس العسكرية ومدرسة تدريب الضباط - ووصولاً إلى كلية القيادة والأركان التي تتولى تأهيل الضباط لتولي المناصب القيادية في وحدات وتشكيلات قوات السلطان المسلحة .

وتكشف الحركة على هذا المحور عمق الاهتمام بالعنصر البشري ، والحرص على إعداده إعداداً عسكرياً راقياً متدرجاً حتى يظل دائماً قادراً على التعامل مع المتغيرات التي يشهدها هذا المجال من ناحية ، وحتى يمتلك « الجاهزية » الضرورية من ناحية أخرى .

وبإنجاء يتوازن مع المحور الأول - ويتقابل معه عند نقطة الهدف - كانت حركة المحور الثاني المتمثلة في تطوير الشؤون الإدارية والفنية حتى تتواءم مع التوسع الذي



على مر سنين النهضة.



إنطلاقاً من الدور الريادي البحري الذي قامت به السلطنة في فترات تاريخية عديدة ، جاءت عملية بناء وتطوير البحرية السلطانية العُمانية على أرضية صلبة تستلهم التاريخ وتأخذ بكل أسباب التطوير والتحديث ، حتى أصبحت قوة بحرية لها مكانتها المرموقة ودورها المتمامي الذي يعيد أمجاد الأجداد .

وفي هذا الإطار ، تم تدشين السفينتين السلطانيتين «البشرى والمنصور» في مايو من العام الجاري (١٩٩٥م). وذلك ضمن مشروع « موج » للبحرية السلطانية العُمانية . وكان قد تم تدشين الفرقاطة « قاهر الأمواج » في عام (١٩٩٤م) من أجل بناء قوة بحرية قادرة على حماية الشواطئ العُمانية بكفاءة وإقتدار ، مواكبة للبحريات



الطائرات القتالية تنضم إلى سلاح الجو السلطاني العماني.

أما سلاح الجو السلطاني العُمني ، فقد زحول - بفضل رعاية جلالة القائد المعظم - إلى صقر جسور يحمي سماء عُمان وفق أحدث الأساليب والمعايير سواء في تدريب الطيارين والفنيين أو في توفير مختلف المعدات والطائرات الحديثة ، مثل طائرات «الهوك والجاوار » وغيرهما .

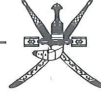
ومن ثم ، أصبح قوة جوية يعتد بها في حراسة سماء الوطن ، وهو يحافظ دوماً على قدراته القتالية عبر برامج التدريب المكثفة . وفي الوقت الذي تقوم فيه أكاديمية السلطان قابوس الجوية والكلية الفنية الجوية ومدرسة الأركان الجوية الصغرى على إعداد الطيارين والضباط الجويين وتوفير الكادر الفني رفيع المستوى . في نفس الوقت يحرص سلاح الجو السلطاني العُمني على توفير المراقبة الدائمة للأجواء العُمانية من خلال شبكة الدفاع الجوي .

وتقوم مدرسة المراقبة والسيطرة ومدرسة « رابير » للصواريخ بدور حيوي في إعداد رجال سلاح الجو السلطاني العُمني وقل أداثهم القتالي .

إلى جانب ذلك ، فإن سلاح الجو السلطاني العُمني يمتلك الورش الهندسية المتخصصة في صيانة الطائرات وإجراء الصمرات لها .

وماذا عن السلاح البحري العُمني . . والذي يحتفظ بتراث عسكري يرجع إلى مئات السنين ، حين إستندجت به الدولة العثمانية لحماية « البصرة » من الغزاة ، فكان أن قام بالهمة خير قيام . وحين نجح بإقتدار وبسالة في تحرير المناطق العُمانية من الغزو الفارسي ، وطرد القوات الغازية في عهد الإمام أحمد بن سعيد - مؤسس الدولة البوسعيدية .

ماذا عن هذا السلاح الهام في دولة تمتد شواطئها لمسافة حوالي ١٧٠٠ كيلو متر ؟



الاهتمام بتأهيل وإعداد الكادر البشري كان دائما الأساس في إنشاء قوات مسلحة قادرة على التعامل مع كل المتغيرات.





تشكيلاً قتالياً متقدماً للتتظيم .. حديث التسليح .

وقد شهد العديد من مراحل التطور منذ إنشائه حتى وصل الآن إلى درجة التأهيل الكامل والمهني على أسس حديثة وكفاءة قتالية نادرة .

ويضم الحرس السلطاني العُماني كافة عناصر الأسلحة الرئيسية القادرة على تنفيذ المعارك الحديثة ، وهو مؤهل - إلى جانب أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى - لتنفيذ المهام التي توكل إليه .

ومن أجل رفع الكفاءة القتالية لوحدة وتشكيلات الحرس السلطاني العُماني ، يتم تنفيذ تمارين ميدانية وبيانات



«العيون الساهرة» واعية وقادرة على تحقيق الامن والاستقرار لهذا الـ

الحديثة ومساهمة بدور بارز في تنظيم حركة الملاحة البحرية بمضيق هرمز . الذي يعد الشريان الحيوي للملاحة العالمية بمنطقة الخليج ، حيث هو الممر الرئيسي لحوالي ٩٠٪ من نفط البلدان الخليجية إلى العالم الصناعي .

وقد شملت عملية تطوير البحرية السلطانية العُمانية جميع عناصر القوة البحرية الحديثة من زوارق وسفن سطح ، مما أدخلها في عداد البحريات الحديثة .

وكان التركيز أيضاً - مثلما هو الحال في الأسلحة الأخرى لقوات السلطان المسلحة - على العنصر البشري بالدرجة الأولى . حيث وضعت البرامج والتمارين العملية المختلفة لتدريب السفن وأطقمها على أساليب القتال الحديثة .

ومن أبرز هذه التمارين - التي تم تنفيذها - التمرين «موج» والتمرين «أسد البحر» ، بالإضافة إلى التمارين المشتركة مع بحريات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومنها التمارين «تعاون ١» ، وكذلك التمارين التي تجرى مع بحريات عدد من الدول الصديقة .

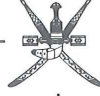
وبينما تم إعداد وتجهيز المنشآت البحرية التعليمية المتخصصة مثل « مركز التدريب البحري » والذي يعتبر أكبر مجمع تدريبي بحري متكامل ، بالإضافة إلى توفير سفن التدريب المختلفة ، بالإضافة إلى ذلك ، يحظى التدريب الشرعي باهتمام كبير ، حيث تم تخصيص السفينة السلطانية « شباب عُمان » لتدريب رجال قوات السلطان المسلحة وبعض الشباب العُماني على استخدام الأشرطة والأجهزة الملاحة .

ومن جانب آخر ، فإن البحرية السلطانية العُمانية لها إسهاماتها المتميزة في مجال المسح البحري «الهيدروغرافي» حيث تقوم السفينة السلطانية « الرحمانية » بدور هام في هذا المجال . وقد تم إصدار أول خارطة ملاحة باللغتين العربية والإنجليزية .

ويأتي الحرس السلطاني العُماني باعتباره واحداً من أهم عناصر قوات السلطان المسلحة باعتباره



وطن وضمائه لمستقبله المشرق.



هذا - إذن - هو الفهم المستدير لمغزى الشعور بالآمن والاستقرار . والذي هو المحور الأساسي لأي حديث عن التنمية والتقدم والازدهار ، وهو المرتكز لأي أمل في مستقبل أفضل . لأن إهتزاز جبل الآمن لا يعني غير إختلاط الأوراق وتبديد الحلم في هذا المستقبل الأفضل ، بل وتهديد ما نحقق من إنجازات ومكتسبات عبر سنوات من المسيرة الفضية المشهودة .

وفي إطار من هذا الفهم الراقى ، وبفضل رعاية بانى نهضة عُمان الحديثة تعيش عُمان منذ بدء مسيرة النهضة عهداً يتميز بالآمن والأمان والاستقرار بالنسبة للفرد ، وعلى مستوى المجتمع ، وعلى نحو غير مسبوق في التاريخ العُماني .



(قوات السلطان المسلحة) ... استعداد دائم لحماية الوطن والذود عــــ

عملية بالذخيرة الحية لاكساب أفرادهم ووحداته الخبرة الميدانية وفنون إدارة المعارك الحديثة .

ومن أجل إعداد أفراد الحرس السلطاني العُماني إعداداً متكاملأ - بدنياً وثقافياً - هناك عدد من المنشآت التعليمية الخاصة به ، مثل مدرسة الحرس السلطاني العُماني التقنية ، وكتيبة التدريب .

كما توجد سرايا مختلفة مثل السرايا الموسيقية المتكاملة التي تختص بمهام الإقبال والمراسم والفرق الرياضية مثل فريق « الخوزات الحمراء » .

وإذا كان حديثنا عن الدفاع وتشكيلات وأفرع قوات السلطان المسلحة منطلقاً من شعور بالدرجة العالية لأهميتها في صيانة سلامة البلاد والحفاظ على كيانها من أية مخاطر خارجية وردع الطامعين في إنتقاص سيادتها . وباعتبارها واحدة من أهم الأدوات الراقية لمصادقية السياسة الخارجية المتمثلة في إحترام حقوق الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . وكذلك - ومن مفهوم أوسع وأشمل - الحرص على سيادة الآمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم كافة .

إذا كان هذا هو منطلق حديثنا عن التشكيلات المختلفة لقوات السلطان المسلحة ، فإن الحديث عن الآمن وأجهزته المتنوعة التي تتمثل في هياكل شرطة عُمان السلطانية ، لا يقل أهمية عن حديث الدفاع والتشكيلات العسكرية لقوات السلطان المسلحة .

وإن كان نابعاً من مفهوم حضاري نموذجي يعبر عن جلالة السلطان قابوس المعظم بقوله : « . . كما أن مواهب الفرد وقدراته الإبداعية والفكرية والعملية والأدبية والفنية لا تنطلق ولا تنمو ولا تزدهر إلا في ظل شعوره بالآمن وبإستقرار حياته وحياة أسرته وذويه . لذلك كان من أهم واجبات الدولة قديماً وحديثاً كفالة الآمن وضمان الإستقرار » .



من منجراته.



وتتولى أكاديمية الشرطة في نزوى - والتي افتتحها جلالة السلطان قابوس المعظم القائد الأعلى لشرطة عُمان السلطانية عام (١٩٨٠م) - مهمة تدريب وإعداد وتأهيل رجال الشرطة ضباطاً وأفراداً ، وذلك من خلال أقسامها المختلفة ، والتي توفر إمكانية التدريب العلمي والعمل .

والى جانب تدريس العلوم الشرطية المتخصصة ، هناك عدد من الإدارات بالأكاديمية مثل إدارة البحوث وتطوير المناهج ، وإدارة التدريب التخصصي ، وإدارة الشؤون الإدارية والمالية ، وكلية الشرطة ، وإدارة تدريب الشرطة والمستجدين ، والتي تعمل جميعها من أجل رفع كفاءة رجال الشرطة ضباطاً وأفراداً ، عسكرياً وقانونياً ، وإدارياً وتخصصياً . وذلك في ضوء ما يتطلبه العمل من احتياجات .

وتضم شرطة عُمان السلطانية مجموعة من الإدارات العامة .

أولاً : الإدارة العامة للضباط والأفراد ، وهي تتولى توفير الاحتياجات من القوة البشرية - عسكريين ومدنيين - والذين يتم إختيارهم وفقاً لمعايير وأسس مدروسة . كما تتولى تنظيم كل ما يتعلق بشئون خدمة العاملين بالجهاز وتوفير الرعاية الاجتماعية لهم ولأسرهم أثناء الخدمة وبعدها . وتتبع هذه الإدارة عدة إدارات فرعية منها إدارة الرعاية الاجتماعية ، والتي تشرف على توفير الاحتياجات الضرورية والكمالية لمنتسبي الجهاز .

ثانياً : الإدارة العامة للعمليات ، وتقوم بتخطيط وإدارة وتنفيذ نشاطات الشرطة المتعلقة بحفظ الأمن والسلامة العامة من خلال الإشراف على نشاط تشكيلات الجهاز اليومي فيما يتعلق بحفظ الأمن والتخطيط لعملياته خلال المناسبات والأعياد الوطنية والدينية والمؤتمرات والاجتماعات التي تستضيفها السلطنة . كما تقوم بوضع خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث الطبيعية التي يتسبب فيها الإنسان بالإضافة إلى ضمان توفير السلامة للمنشآت الصناعية والمباني التجارية والعامة ، وتقدير مدى حاجة شرطة عُمان السلطانية من الأجهزة والمعدات الأمنية اللازمة لأداء العمل .

وقد جاء ذلك كمحصلة لجهد السنوات الطويلة من مسيرة الخير والبناء ، والعمل العلمي لبناء وتطوير شرطة عُمان السلطانية على مدى الأعوام الغضبية الماضية . ومن ثم أصبحت واحدة من أجهزة الشرطة على المستوى الدولي التي تمارس دروها عن وعي عميق بمفهوم الأمن الذي ينطلق من رؤية حضارية وإنسانية شاملة .

فهي تسعى دائماً - عبر أجهزتها المختلفة - لتقديم الخدمات المتطورة للمواطنين بسرعة وسهولة بعيداً عن أية تعقيدات روتينية ، مستخدمة في ذلك أحدث ما توصل إليه العلم من وسائل التكنولوجيا والتقنية لإنجاز المهام الموكلة إليها بالكفاءة والسرعة المطلوبين . حيث تبرمج وتخزن في أجهزة الحاسب الآلي المعاملات الخاصة بتسجيل وحفظ البصمات والسجلات الإجرامية وتأشيرات الدخول والإقامة ، والبطاقات الشخصية ، والجوازات والمعاملات الجمركية الخاصة بالاستيراد والتصدير ، ورخص قيادة المركبات ، وكذلك رخص المركبات . مما أدى إلى زيادة كفاءة الأداء وسرعته ودقته أيضاً على مختلف مستويات العمل الشرطي .

وقد إستوعب جهاز الشرطة في السنوات الأخيرة أعداداً من الشباب العمانيين خريجي الجامعات والمعاهد ، حيث تم إلحاق معظمهم بأكاديمية الشرطة حيث تخرجوا منها بعد أن تلقوا التدريب العسكري والتأهيل الشرطي ليتسلموا أعمالهم كضباط في مختلف القيادات والإدارات التي نحتاج إلى تخصصاتهم العلمية والفنية .

ويجرب حالياً إلحاق مجموعات متتابعة من الشباب الجامعيين بأكاديمية الشرطة على دفعات ليتسلموا مهامهم بعد تخرجهم - في مختلف أفرع ومجالات العمل الشرطي .

وفي ضوء ذلك ، قطعت شرطة عُمان السلطانية شوطاً متقدماً في مجال التعمين ، بما في ذلك الوظائف الفنية ، كالطيران والحاسب الآلي والخدمات الطبية والهندسة بغروها المختلفة وبشكل متزايد . كيث بلغت نسبة التعمين في كافة الوظائف ٩٦.١٪ حتى الأول من يناير (١٩٩٥م) .



القائد الأعلى للقوات المسلحة يفتتح أكاديمية الشرطة بنزوى.



ثالثاً : الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية ، وهي تتولى مهام جميع «الاستدالات» والتحقيق في الجرائم ، وتضم عدداً من الإدارات والأقسام المتخصصة مثل التحقيق والبصمات والسجلات الجرمية والأدلة الجنائية ، وتسجيل الأسلحة وإصدار تراخيصها . وجميعها مزودة بالأجهزة المتطورة لأداء مهامها بفاعلية تامة .

وقد تم افتتاح العديد من الإدارات والأقسام التابعة لهذه الإدارة في القيادات الجغرافية والوحدات التابعة لها .

رابعاً : الإدارة العامة للهجرة والجوازات ، وتتولى مهمة إصدار وتجديد جوازات السفر والبطاقات الشخصية وبطاقات الإقامة ، وتأشيرات الدخول وتصاريح السفر البرية وغيرها من الأمور الداخلة في اختصاصها . وقد أنشئت إدارات فرعية وأقسام في كافة المحافظات والمناطق لتخفيف العبء على المواطنين والمقيمين بتقديم خدماتها إليهم دون حاجة للانتقال إلى العاصمة .

وللإدارة أقسام في كافة المنافذ البرية والموانئ والمطارات لتقديم خدماتها للقادمين والمغادرين .

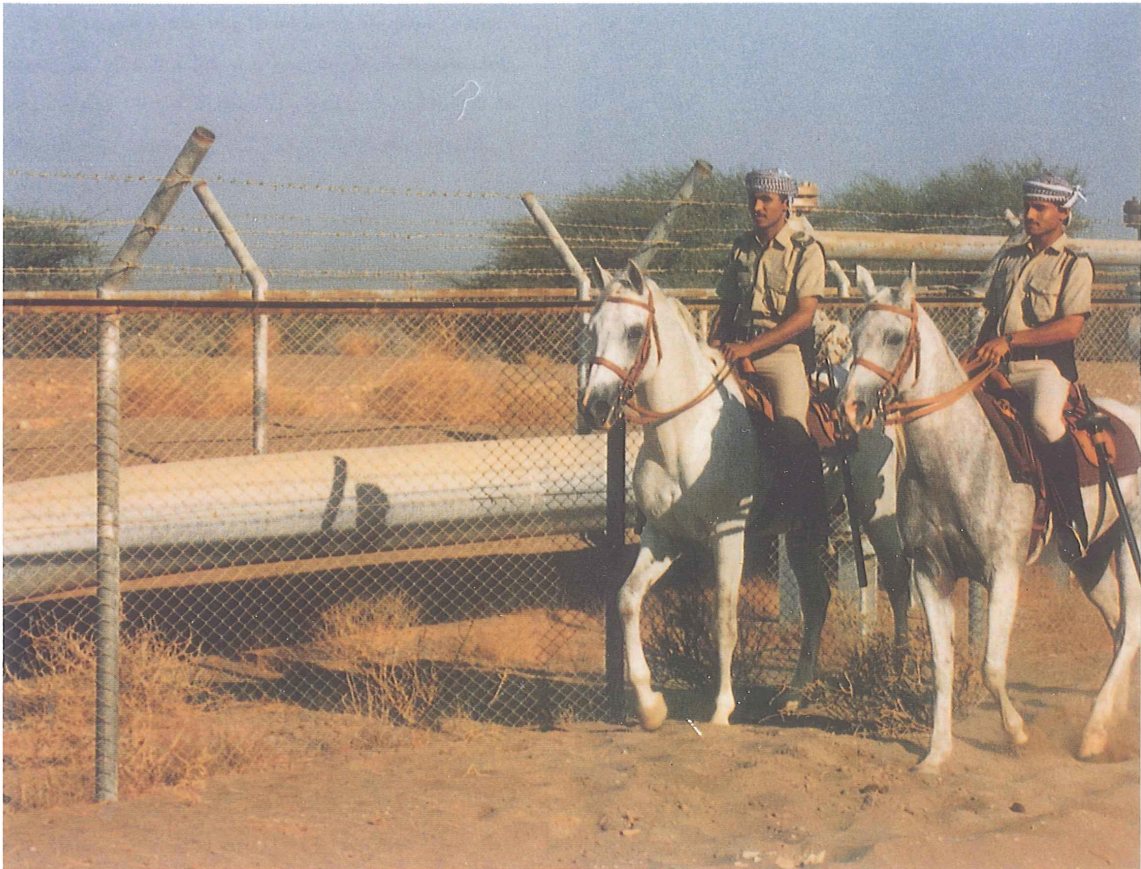
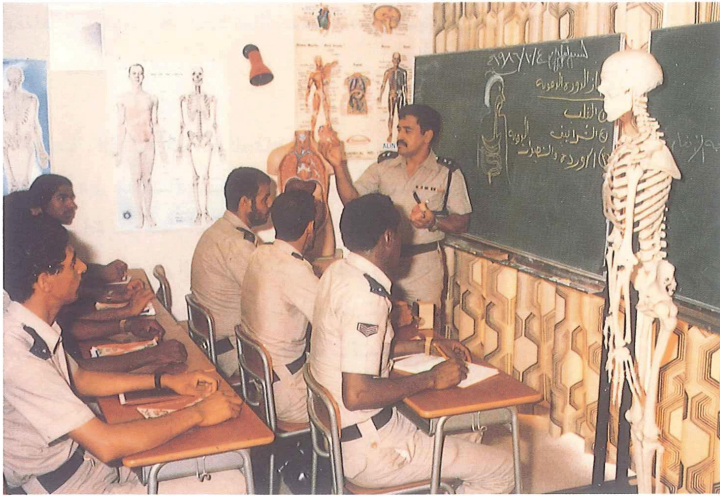
خامساً : الإدارة العامة للجمارك ، وهي تقوم - من خلال مقرها الرئيسي وفروعها في مختلف المنافذ الرسمية للبلاد - برقابة ومتابعة وتنفيذ القرارات والتعليمات الخاصة بعمليات التصدير والاستيراد وإنجاز المعاملات والبيانات الجمركية ونشر جدول البضائع والسلع المحظور إستيرادها وتصديرها أو التي يفرض على تصديرها أو استيرادها قيود خاصة حماية للمجتمع وحرصاً على سلامة وأمن الوطن وإقتصاده .

سادساً : الإدارة العامة للمرور ، وتتولى المهام ذات الصلة بالسير والمرور ، كالفحص والترخيص والتحقيق في حوادث السير ووضع العلامات المرورية والحفاظ على السلامة المرورية .

وقد تم استخدام الحاسب الآلي لتسهيل إنجاز المعاملات بسرعة ودقة وكفاءة . كما تقدم الإدارة خدماتها في



وحدة الخيالة تساهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار في ربوع البلاد (شـ)



شرطة عمان السلطانية.



مختلف القيادات والوحدات الجغرافية عن طريق الإدارات
والإقسام التابعة لها .

سابعاً : الإدارة العامة للدفاع المدني ، وهي تؤدي دوراً
مهماً في مكافحة الحرائق والمحافظة على الأرواح
والممتلكات من خطر الحريق . كما تسعى - قدر الإمكان -
للحيلولة دون وقوع الحرائق والتأكيد على اشتراطات الأمن
والسلامة في المباني والمنشآت وإصدار تراخيص تخزين
وتسويق المواد والمنتجات البترولية بالتنسيق مع الجهات
المختصة .

وللإدارة فروع ومراكز في قيادات الشرطة والوحدات
التابعة لها .

ثامناً : وحدة شرطة أمن المطارات ، وهي وحدة تخصصية
تتولى مسؤولية الحفاظ على الأمن في المطارات والمناطق
المحيطة بها ، وحماية المنشآت وتأمين سلامة الطائرات
والمسافرين . ويتوفر لها المعدات والأجهزة المتطورة
للمساعدة في إنجاز مهامها .

تاسعاً : وحدة شرطة خفر السواحل ، وهي تخصصية في
مجال مراقبة وحماية وتأمين السواحل العمانية ومكافحة
عمليات التهريب والتسلل وأخطار التلوث البحري . وكذلك
تقديم العون للصيادين والسفن التي تتعرض للمخاطر في
المياه الإقليمية العمانية .

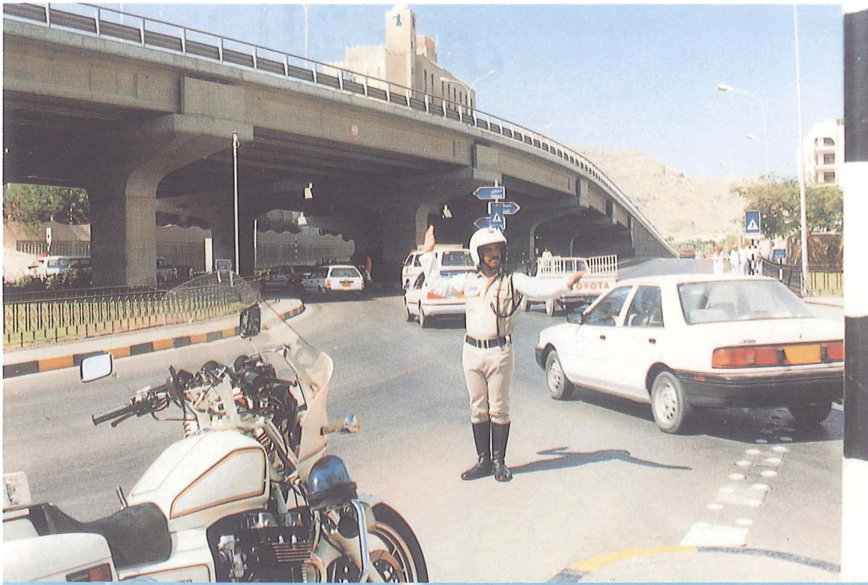
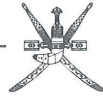
عاشراً : وحدة الخيالة ، وتقوم بالدوريات في المدن والقرى
على الشريط الحدودي ، حيث تستخدم الخيول في حركتها
بالأماكن التي لا تصل إليها وسائل النقل الحديثة .

وهي تضم قسم « المهجانة » الذي يقوم بأعمال الدورية
الشرطية في المناطق الصحراوية الوعرة .

وقسم « كلاب الشرطة » الذي يقوم بحالته بتدريب الكلاب
على أعمال الحراسة ، والتفتيش وإقتفاء الأثر وغيرها .



الحفاظ على السلامة المرورية من أولويات مهام وواجبات شرطة عمـ



ان السلطانية.



وكانت الشورى هي الحل



وعد القائد فؤاد... فتفاعل المواطن بكل صدق ووفاء... من أجل (عمان).



التقليد الاعمى والاستجابة عن
غير وعي لدعاة استيراد (المعلبات
الديمقراطية الجاهزة) - والتي لا
تصلح للاستهلاك العماني - كان
كفيلا باقتلاع الجذور، وابقاء
المسيرة (برمتها) معلقة في هب
الريح.





هو انه لا فائدة يمكن التعويل عليها بعيدا عن اشراك المواطن - أو مشاركته - بمكاسب التنمية ومردودها، ضمن اطار مقبول من التوزيع الذي يتصف بالعدل الاجتماعي. وتلك قناعة ثابتة في فكر جلالة السلطان قابوس.. الذي يحرص دوما على تأكيدها والالتزام بها بالفعل.. لا بالشعارات.

وان كان ذلك هو المفهوم العام لأهمية المشاركة - بمعناها الواسع - فالمشاركة السياسية، عند مستوياتها الشعبية، هي بمثابة الروح في جسد هذا المعنى الواسع..

ان نظرة من نافذة الحاضر إلى مشارف السبعينات تؤكد بأن ما نحقق لعمان لم يكن مجرد بنايات قابلة للتصدع أو مهددة بالانهيار. لكنه مشروع حضاري واسع النطاق، ركيزته المحورية اعادة صياغة الإنسان ليصبح بالفعل - لا بالشعارات - هدفا للتنمية وشريكا في صنعها وأميناً على مكتسباتها.

ومن هنا - بالضبط - تأتي أهمية الربط بين مفهومي التنمية والمشاركة .



(السبلة) أو مجلس اللقاء... المجال الأوسع انتشارا للشورى والتشاور للعماني منذ قديم الزمان.

الشامل، فلا حيوية لها في غيابها.

لكن التقليد الأعمى والاستجابة عن غير وعي لدعاة استيراد «المعلبات الديمقراطية الجاهزة» والتي لا تصلح للاستهلاك العماني - كان كفيلاً باقتلاع الجذور وابقاء المسيرة برمتها معلقة في مهب الريح.

ومن هنا - بالتحديد - جاءت أهمية العودة إلى منابع التراث.. إلى الجذور المتأصلة في التربة العمانية.. إلى تعاليم الدين الإسلامي الخفيف الذي لم يترك قضية من

المشاركة التي يعني غيابها - أو تغييبها - ترويجا مجانيا لروح الاتكالية البغيضة، وتشجيعا مكروها لتفشي حالات الطيران خارج السرب، وهو ما يعني - تباعا - اضعاف الالتزام وسقوط المقوم الأساسي للتنمية الذي يتمثل في (التعبئة الوطنية).

فلا تنمية بدون التعبئة الوطنية الملتزمة. وكلاهما - التعبئة والالتزام - لا يتحققان الا في حضرة المشاركة.

وان كان هذا صحيحا - وهو كذلك بالفعل - فالصحيح ايضا



هذه النقاط الثلاث كانت حاكما للحركة الديمقراطية «المؤسسية» وضابطة لمساراتها المتدرجة وهي التي تطورت عبر ثلاث مجالات وفق ظروف ومعطيات المسيرة التنموية في السلطنة.

الخطوة الأولى

مجلس الزراعة والأسماك - في السبعينات (١٩٧٩م) - الذي ضم عددا من رجال المجتمع وفعالياته الاقتصادية وآخرين من القطاع الرسمي. إلا أن جميعهم كانوا معينين من قبل الحكومة. لكن هذا المجلس لم يكن سوى خطوة تاهيلية لخطوات أخرى قادمة. ويمكن اعتباره بأنه جاء متناسبا في حينه مع ظرف الزمان العماني على اختلاف مساراته ومحاور حركته.

الخطوة الثانية

جاء المجلس الاستشاري للدولة في عام (١٩٨١م) - كتطوير لمجلس الزراعة والأسماك، حيث كان القطاع الأهلي - ممثلا في غرفة تجارة وصناعة عمان - يرشح عددا من أعضاء هذا المجلس ليصدر بهم مرسوم سلطاني. وبقيّة الأعضاء تقوم الحكومة بتعيينهم.

وبعد أحد عشر عاما من ولايته - يجدد جلالة السلطان قابوس فيما يتعلق بفلسفة التعامل مع قضية الديمقراطية في بلاده. ففي مناسبة افتتاح المجلس الاستشاري للدولة - الثالث من نوفمبر (١٩٨١م) - قال جلالتة: «إن التجارب الإنسانية قد أكدت ولا تزال تؤكد في كل زمان أن أسلوب التقليد المجرد أسلوب عقيم، وأن أسلوب الطفرة - أو القفز فوق الواقع العملي والظروف الموضوعية لأي مجتمع - يؤدي دائما إلى مخاطر جسيمة، لهذا نرفض التقليد ونرفض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفرة، ونؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه. نحن لا نخطو إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة. ونحن نمارس العمل فأننا نراقب ونرعى النتائج».

القضايا بغير بيان.

وظرف الزمان العماني - باقتصادياته واجتماعياته وتراثه - لم يكن يسمح باستيراد «المعلبات الديمقراطية» فكانت الشورى - بأبعادها الإسلامية المتحضرة - هي الحل.

ثلاث ضوابط

العمانيون يستمدون ديمقراطيتهم من مبدأ الشورى في الإسلام، والذي كان متمثلا فيما يسمونه «السلة» باللهجة العمانية، وهي التي تشير إلى المركز الذي يتجمع فيه أبناء القرية أو الحي أو المدينة لمناقشة كافة أمورهم الحياتية على اختلافها وتنوعها، حتى أن جولات جلالة السلطان قابوس المعظم السنوية الميدانية في مختلف المناطق والولايات يمكن اعتبارها ترجمة صحيحة وبلورة فعلية في صيغة متطورة لموروث شعبي أصيل.

لكن قصة الشورى العمانية - كمؤسسات وطنية حديثة - لم تعرفها عمان إلا منذ ولاية جلالة السلطان قابوس، فهو الذي أعلن في الثالث والعشرين من يوليو عام (١٩٧١م) - وبعد توليه الحكم بعام واحد - عن عزمه على تثبيت حكم ديمقراطي عادل.

يقول جلالتة آنذاك: «سوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعا العماني العربي، وحسب تقاليد وعادات مجتمعا، جاعلين نصب أعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائما».

وبذلك زُحذت مرتكزات الديمقراطية التي تسعى إليها عمان في ثلاثة نقاط:

أولاً - أن تكون في إطار الواقع العماني.

ثانياً - أن تتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع.

ثالثاً - أن تأتي منسجمة مع تعاليم الإسلام.



خططنا الإنمائية .. والاولويات المقررة لمشروعاتها ..
والمعوقات التي قد تصادف تنفيذ هذه الخطط
والحلول المناسبة لها . ولهذا كان حرصنا على تمثيل
القطاعين الحكومي والأهلي معا في هذا المجلس ..
تمثيلا يحظى فيه القطاع الاهلي بالاعلبية في عدد
الاعضاء الذين يمثلون مختلف المناطق . وذلك لكي
يكون المجلس على مستوى الهدف النبيل الذي

وفي موضع اخر من نفس هذا الخطاب السياسي حدد
جلالته المهام الموكولة إلى المجلس الجديد - آنذاك - فقال:
«اننا إذ نعهد إلى مجلسكم بمهمة ابداء الرأي
والمشورة في السياسة العامة الاقتصادية
والاجتماعية للبلاد، فاننا نريد بذلك ان يكون
المجلس اطارا لجهود مشترك بين القطاعين
الحكومي والأهلي .. يتناول بالدراسة اهداف وابعاد



إنجاز يشار إليه اليوم بالبنان حيث صرح الرأي والمشورة (مجلس الشورى).



وقد حددت مراسيم انشاء المجلس الاستشاري للدولة
صلاحياته واختصاصاته في خمس نقاط:

١ - ابداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسة
عامة في مجال التنمية، والتوصية بما يرى اتخاذ من أجل
استكمال الخطط الزمنية وتشريعاتها التي تنوي الحكومة
استصدارها .

٢ - ابداء الرأي في القوانين الاقتصادية والاجتماعية
النافذة في السلطنة، والتوصية بما يرى المجلس تطويره
منها لمواجهة « ما طرأ من متطلبات التنمية » .

٣ - اقتراح ما يرى اتخاذ من خطوات واجراءات حكومية
في المجالات الازمائية التي لم يسبق للحكومة معالجتها،
وذلك من أجل دفع عجلة التنمية ورفع كفاءة وطاقات الانتاج
الوطني .

٤ - النظر فيما يواجه القطاع الخاص المشغل في المجالين
الاقتصادي والاجتماعي من اختناقات والتوصية بوسائل
العلاج المناسب لها في حدود الامكانيات المتاحة للدولة .

٥ - ابداء الرأي في الموضوعات الاخرى التي يرى جلالة
السلطان احالتها اليه .

وكانت تشكيلة المجلس الاستشاري للدولة كالتالي: ١٧
عضوا يمثلون القطاع الحكومي، و ٢٨ عضوا يمثلون القطاع
الاهلي - من بينهم ١١ يمثلون القطاع الخاص و ١٧ يمثلون
المناطق العمانية المختلفة. وبذلك يكون العدد الاجمالي ٤٥
عضوا - زيد فيما بعد ليصل إلى ٥٦ عضوا - ويصدر بتعيينهم
جميعا مرسوم سلطاني .

لن يتجمد

وفي تجربة المجلس الاستشاري للدولة - أو مرحلته - لم يكن
وزراء الخدمات ملزمون بالقاء بيانات أو الرد على اسئلة
الاعضاء، لكن توجيهات جلالة السلطان قابوس كانت تقضي

انشاء من أجله، وهو ان تؤخذ رغبات وحاجات
المواطنين بعين الاعتبار في رسم سياستنا الوطنية
في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولكي يكون
المجلس ايضا مجالاً حيويًا للتفاعل والتكامل بين
الاراء والتعاون التام فيما نحن بصدده من مهام
وواجبات المرحلة الراهنة من مراحل التنمية .





وهناك عاملان اساسيان وراء الاعلان عن انشاء مجلس للشورى في عمان أولهما - تقدير جلالة السلطان للنجاح الذي احرزته التجربة في مجال الشورى، والتي كانت ممثلة في المجلس الاستشاري للدولة. والثانية - تحقيقا ووفاء بالوعد الذي قطعه جلالتة على نفسه بالعمل لتطوير التجربة بما يوفر مزيدا من الفرص امام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسؤولية والاسهام في بناء الوطن والحفاظ على مكتسباته التنموية.

جاء الخطاب السياسي لجلالة السلطان، الذي أعلن فيه عن قيام مجلس للشورى حريصا في تأكيد على المرتكزات الثلاثة التي تحكم مسار الحركة الديمقراطية في عمان. وهي «الانطلاق من مبادئ الشريعة الإسلامية» والتوافق مع تقاليد راسخة في العمل برؤية وتدرج وبالمستوى الذي يلائم واقع الحياة في السلطنة ويواكب مسيرة التنمية في مختلف المجالات».

انفتاح على الآخرين

لكن نقطة مهمة اضافية - تضمنها نفس الخطاب السياسي - واصبحت موزعا للاعتبار عند الحديث عن التجربة العمانية - فقد اضاف جلالتة إلى المبادئ - أو المرتكزات السابقة الثلاث - ما يمكن اعتباره مرتكزا آخر ولا يقل اهمية عن غيره من المرتكزات السابقة. قال جلالتة: «وذلك مع الانفتاح على تجارب الآخرين بما يثري التجربة العمانية دون تقليد لمجرد التقليد».

اذن.. فقد انفتحت عمان على تجارب الآخرين في مجال المشاركة الشعبية، لكن هذا الانفتاح يأتي محميا بسياج التجربة العمانية، ومشروطا ومصاننا بعدم تقليد الآخرين والانسحاق وراء تجاربهم.

وهذا هو المنطق الذي كان محورا رئيسيا للحركة بانجاز تشكيل مجلس الشورى - في فترته الاولى عند العام (١٩٩١م) وكذلك تحديد اختصاصاته.

بنقل ما يليه الوزراء من بيانات امام المجلس - وما يترتب على ذلك من اسئلة للاعضاء واجوبتها من جانب الوزراء - نقلها مباشرة إلى اجهزة الاعلام العمانية المرئية والمسموعة والمقروءة. وذلك بهدف اطلاع المواطن على ما يجري من مناقشات وهو ما كان بمثابة خطوة مبكرة زهدد لمرحلة أكثر تطورا في النهج الديمقراطي العماني.

فبعد حوالي خمس سنوات من تجربة المجلس الاستشاري للدولة، سئل جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عن احتمالات التطوير المستقبلية للتجربة: فجاءت الاجابة نجديدا للعهد بالتطوير الدائم والمستمر. قال جلالتة: «لا شك ان هذا المجلس لن يتجمد».. ثم كررها: «انا اقول كلمة لن يتجمد، وانما سوف يتطور مع متطلبات التطور والتنمية».

وفاء القائد .. ونبض المواطنين

وكما عهدده شعبه دائما، كان جلالتة وفيا بالوعد حافظا للعهد وهو الذي ان نحدث صدق.

نعم.. لم تتجمد تجربة المجلس الاستشاري للدولة، ولم يتوقف نموها عند ما وصلت إليه. فبعد حوالي عشر سنوات متواصلة - تراكمت خلالها انجازات وخبرات عديدة لهذا المجلس وعاشت عمان حالة من النضج النسبي لديمقراطيتها - اصبح الجميع جاهزا - وشغوقا - لاستقبال المزيد من جرعات المشاركة السياسية على المستوى الشعبي.. وبات الطريق ممهدا للخطوة التالية.. وجلالتة يرصد كل شيء ويستشعر نبض مواطنيه.

ففي الثامن عشر من نوفمبر - واثناء احتفالات السلطنة بعيدها الوطني العشرين، جاءت الخطوة التالية والمتنظرة، أعلن جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عن انشاء مجلس الشورى يكون اعضاؤه مختارين بكاملهم من بين المواطنين في ولايات السلطنة التسع والخمسين - حسب اخر تقسيم إداري - وان يكون لكل ولاية ممثل واحد في هذا المجلس.



الانتخابية» الحاضرة.

ونموذج ثالث، كان اتباعه في بعض الولايات أيضا، حيث تم تشكيل لجنة موسعة ارتضاها كافة الحضور في جلسات الترشيح، ثم تولت هذه اللجنة امر ترشيح عدد من الاشخاص على أساس من ضوابط معينة، جرى بعدها التصويت على هؤلاء جميعهم من جانب كافة الحاضرين في «اقتراع سري» ثم اعلنت اسماء الثلاثة الحاصلين على النسبة الاعلى من اصوات الحضور.

فطريقة التشكيل شهدت تطورا كبيرا فيما يتعلق بتعميق المشاركة الشعبية، حيث تم تنظيم جلسات خاصة في كل ولاية يقوم خلالها الحاضرون بترشيح ثلاثة اشخاص ترجح الحكومة اختيار احدهم ليكون ممثلا للولاية في المجلس خلال فترته الاولى.

تفاوتت الاساليب التي تم بموجبها اختيار المرشحين الثلاثة عن كل ولاية. ففي بعضها كان الاختيار عن طريق «التركية» وذلك في اسهاب مناقشات مطولة يتوصل بعدها الحاضرون -



المواطنون في أروع وأصدق صور الولاء والوفاء لصانع ومفجر ينباع الخير.

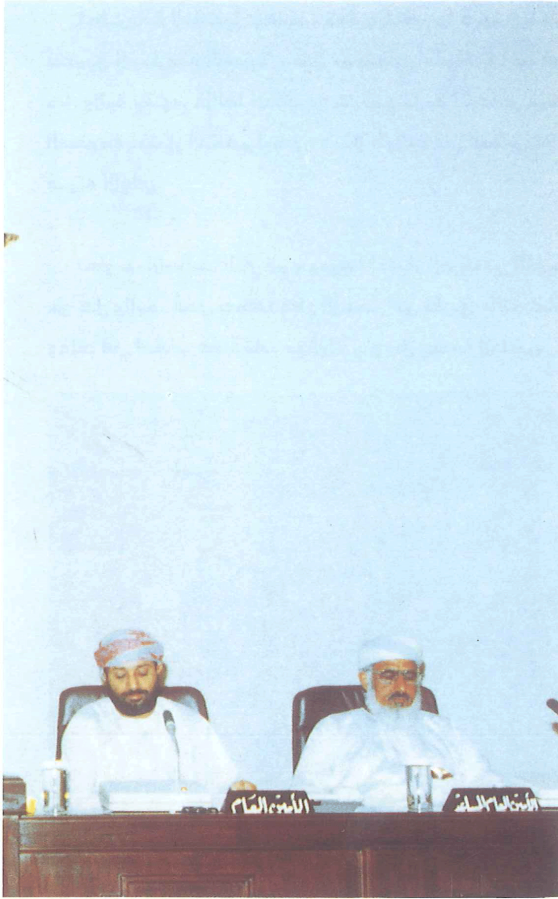
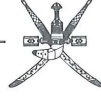
هل هو صورة طبق الاصل؟

ماذا عن اختصاصات مجلس الشورى؟ وهل هي ذاتها التي كانت للمجلس الاستشاري للدولة أم أن هناك خطوات أوسع لإثراء الوضع الجديد؟

المادة التاسعة من المرسوم السلطاني رقم (١٩٩١/٩٤م)

من الشيوخ والاعيان والوجهاء - إلى اتفاق عام بشأن الاسماء الثلاثة المطلوب ترشيحها .

وفي بعضها الآخر، كانت الفرصة متروكة للاختيار من خلال «اقتراع سري» جرى بين جميع المرشحين، وقامت لجنة - يختارها الحاضرون - بعملية فرز الاصوات، ثم اعلنت اسماء الثلاثة الحاصلين على أعلى نسبة من اصوات «الهيئة



(مجلس الشورى) يوجه الأسئلة ويثري حوار المناقشة مع أصحاب

معوقات واقتراح وسائل العلاج المناسب لها.

وتاسعا : ابداء الرأي في الموضوعات الاخرى التي يرس
جلالة السلطان عرضها على المجلس.

تشريع ورقابة

وهكذا يبرز الجانب التشريعي للمجلس من خلال هذه
الصلاحيات الواسعة ذلك لأن القوانين المرتبطة بالحياة
الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين يتم عرضها عليه قبل
اتخاذ اجراءات اصدارها ولن تتخذ هذه الاجراءات الا بعد ان

والخاص بانشاء مجلس الشورى حددت ٩ صلاحيات يعمل
المجلس من خلالها في سبيل تحقيق اهدافه.

أولا : مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية
التي تعدها الوزارات المختلفة قبل اتخاذ اجراءات استصدارها .

في سنة ١٩٧٠م كان إنتاج الكهرباء في سلطنة
عمان يقدر بـ ٨ مليون كيلوواط / ساعة .
أما في سنة ١٩٩٤ فقد وصل الانتاج إلى ٦١٨٧
مليون كيلوواط / ساعة .

وثانيا : تقديم ما يراه مناسبا في مجال تطوير
القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة.

ثالثا : ابداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من
سياسات عامة وتقديم المقترحات المناسبة في شأنها .

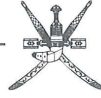
رابعا : المشاركة في الاعداد للخطط التنموية للبلاد
ومتابعة تنفيذها في اطار الاستراتيجية العامة للدولة ووفق
الامكانيات المتاحة .

خامسا : المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف
التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها
وذلك لمعرفة طبيعة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية
للمناطق وتعميق الترابط بين المواطنين والحكومة .

سادسا : المشاركة في الجهود الرامية إلى المحافظة على
البيئة وحمايتها من اضرار التلوث .

سابعاً : النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق
العامة واقتراح سبل تطويرها وتحسين ادائها .

ثامناً : النظر فيما يواجه القطاع الاقتصادي من



المعالي الوزراء.

يبدى المجلس رأيه وملاحظاته وتوصياته حول مشروعات تلك القوانين.

ودوره ليس قاصراً فقط على النظر في التشريعات المستقبلية لكنه صاحب حق في مراجعة القائم منها والتي قد يرس بأنها أصبحت لا تتفق مع متطلبات المرحلة الحاضرة.. يبدى رأيه في شأنها ثم تتخذ الدولة ما هو مناسب في ضوء هذا الرأي من تغيير أو تعديل أو إلغاء لتلك التشريعات.

وفي المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من المرسوم السلطاني الخاص بإنشاء المجلس نصوص تشير بوضوح إلى دور رقابي منظم

الارسال الاذاعي : ٥٥٩٥ ساعة في عام ١٩٧٥
١٢٧٨٩ ساعة في عام ١٩٩٤

الارسال التلفزيوني : ٣٩٦٨ ساعة في عام ١٩٨٥
٦٢٩٦ ساعة في عام ١٩٩٤



يمكن رصده في ثلاث نقاط:

أولها : تخصيص مجلس الوزراء اجتماعين سنويين يحضرهما رئيس وأعضاء مكتب مجلس الشورى لمتابعة مجالات التنسيق بين الحكومة والمجلس بما يخدم المصلحة العامة وهو ما يشكل تدعيما وتفعيلا أكثر لدور المجلس في متابعة أعمال الحكومة.

ثانيا : الزام وزراء الخدمات بتقديم بيانات سنوية إلى المجلس عن منجزات وخطط وزاراتهم، والزامهم أيضا بالإجابة على أسئلة الأعضاء بشأنها. كما يجوز للمجلس دعوة أي من وزراء الخدمات لمناقشة بعض الأمور المتعلقة باختصاصات وزارته عند الاقتضاء.

ثالثا : الزام كافة الوزارات والجهات الحكومية والهيئات العامة بالتعاون مع مجلس الشورى لتسهيل مهامه، والزامها أيضا بأن تقدم للمجلس ما يطلبه من بيانات أو معلومات تتعلق بالمسائل الداخلة في اختصاصه.

١٩٧٤ = ١٢٠١٠٠ ريال موزعة على ٥٧٠ حالة
منتفعة من برامج الضمان الاجتماعي
١٩٩٤ = ٢٠ مليون و ٨٧٨ ألف و ٧٠٠ ريال
موزعة على ٤١٢٣٢ حالة منتفعة.

رقابة من نوع خاص

ويمكن ان نضيف هنا خاصية رقابية أخرى، لكنها من نوع مختلف... وهي أيضا جاءت بتوجيهات مباشرة من جلالة السلطان قابوس، وتعمل وسائل الإعلام العمانية على تنفيذها - وخاصة التلفزيون - حيث يتم نقل جلسات تقديم الوزراء لبيانات وزاراتهم امام المجلس - وهو ما يجري بناء

على «استدعاء» للوزير من جانب المجلس - يتم نقلها على شاشة التلفزيون لتذاع كاملة إلى المشاهدين في كافة أنحاء السلطنة، وغيرهم من الذين يلتقطون البث التلفزيوني العماني وهي الجلسات التي تحولت إلى نوع من مساءلة الوزراء حول خطط وبرامج وزاراتهم في مناقشة صريحة وشاملة ونقل هذا الزخم إلى المستوى الجماهيري حيث تشمل اذاعتها - كاملة - أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية... الأمر الذي أدى إلى اكساب المشاركة بعدا جديدا يمكن تسميته «التثقيف السياسي» على المستوى الشعبي، والذي يؤدي إلى شعور المواطنين بدورهم في بلورة افكار وخطط التنمية وهذا من جانب.

ومن جانب آخر، ساهمت هذه المكاشفة الإعلامية في خلق نوع مهم من الرقابة على أعضاء مجلس الشورى أنفسهم... حيث يتابع المواطنون في كافة الولايات والمناطق هذه الجلسات ويترقبون لما يصدر عن الأعضاء الممثلين لولاياتهم الأمر الذي يطرح في عقول المشاهدين منهم - وتلقائيا - سؤال حول كيفية أداء ممثل الولاية وما إذا كان مرضيا لهم ام لا . ونحدد الإجابة على ذلك موقف الناخب في الولاية تجاه ممثله في الفترات الانتخابية القادمة... وما إذا كان مفيدا له ان يعيد ترشيحه من جديد، أو يفكر في ترشيح آخرين اقدر على التعبير عن همومه ومشاكله.

ثلاثة مؤشرات

وإذا كان مجلس الشورى جاء انشاؤه حلقة ضمن سلسلة المسيرة الديمقراطية، ووفق فلسفة خاصة للقيادة السياسية في البلاد، فإن الفترة الأولى لهذا المجلس تعطي ثلاثة مؤشرات واضحة:

أولاً: ان الإنجاز الذي تسلكه القيادة العمانية - ممثلة في شخص جلالة السلطان - هو اكساب التنمية بعدا اضافيا، إلى جانب بعدها الاقتصادي والاجتماعي، والذي يمكن تسميته بـ (التنمية السياسية) وذلك من خلال السعي إلى تحريك الشعب العماني وتعبئته ليتحمل مسؤولية (المواطنة) بشكل أكثر فاعلية في المرحلة القادمة.



لكل مواطن الحق في ترشيح من يمثلته بمجلس الشورى.

فهذا التوقيت كان يضع مجلس الشورى على مقربة من نهاية فترته الاولى ليتأهب - بزخم جديد - للدخول إلى الفترة الثانية.. وعند المنطقة الزمنية الفاصلة بين الفترتين بدا صعبا على نفس جلالة السلطان - وهو قائد مسيرة التطوير وباني عمان الحديثة - ان يدخل مجلس الشورى، والذي بات واحدة من مؤسسات الدولة المعتبرة، ان يدخل فترته الثانية ليمضي ثلاث سنوات اخرى دون اضافة جديدة تكشف عن وجه عمان الحضاري ورؤية قيادتها الثاقبة التي تستجيب لمتطلبات العصر ومتغيراته في قرارات وتوجيهات جريئة نماذج بين تلك المتطلبات العصرية من جانب وبين متطلبات المجتمع العماني من جانب آخر، فيأتي هذا المزيج نموذجا متكاملًا لتجربة فريدة.

عند صيف العام الماضي، كانت عمان على موعد مع النقلة الحضارية الراقية لمؤسسة الشورى.

ثانيا : خلق المزيد من التفاعل الايجابي بين مؤسسة الشورى من جانب والمؤسسة التنفيذية من جانب آخر، وذلك بما يخدم - في نهاية المطاف - مصالح المواطن الذي هو هدف التنمية وغايتها.

ثالثا : ان خطوات جلالة السلطان باجاء التنمية الشاملة - للارض والانسان - لا تأتي دفعة واحدة، وانما في جرعات تتلاءم مع الزمان.. والمكان.

الفترة الثانية .. والزخم الجديد

ومزيد من الوفاء بالعهد.. عهد التطوير والتحديث.. العهد الراض للوقوف عند نقطة التجدد، عهد جلالة السلطان قابوس المعظم.

فقد شهد صيف العام الماضي - (١٩٩٤م) - نقلة نوعية متقدمة وخطوة أكثر اتساعا ربما مما تخيله الكثيرون.



عدالة التمثيل

المتغير الأول - زيادة عدد ممثلي الولايات من ٥٩ إلى ٨٠ عضواً، حيث كانت كل ولاية في الفترة الأولى - ممثلة بعضواً واحد، إلا أن نتائج التعداد السكاني كشفت عن أهمية تحقيق (العدالة في التمثيل) داخل المجلس، فولايات لا يتجاوز تعداد سكانها ٣٠ ألف نسمة كانت تتساوى في التمثيل بعضواً واحد مع ولايات يقترب تعدادها السكاني من ١٠٠ ألف نسمة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم نجسدت الرغبة في تطبيق نظام التمثيل النيابي الأكثر عدلاً والأوسع مشاركة. حيث أصدر جلالة السلطان المعظم توجيهاته بضرورة استيعاب معطيات التعداد السكاني للولايات في حجم التمثيل لمجلس الشورى في فترته الثانية. وجلالته أيضاً الذي سبق له أن وعد شعبه - خلال جولاته الميدانية السنوية ولقائه مع مواطنيه مطلع العام (١٩٩٣م) - وعد بتحقيق (تمثيل عادل) للمواطنين في مختلف الولايات في ضوء ما تسفر عنه نتائج أول تعداد شامل للسكان في السلطنة. ووفاء بهذا الوعد، دخلت ٢١ ولاية ولأول مرة - بممثلين لكل منها (بدلاً من واحد) رافعة بذلك عدد أعضاء المجلس إلى ٨٠ عضواً بدلاً من ٥٩ فقط. وهذه الولايات هي: (مسقط - السيب - مطرح - بوش - العمارات - صحر - الرستاق - شاص - صحم - الخابورة - السويق - المصنعة - بركاء - عبري - نزوى - سمائل - بهلا - صور - المضبي - جعلان بني بوعلی - وصلالة). حيث يزيد عدد السكان في كل منها عن ٣٠ ألف نسمة. أما بقية الولايات - ٣٨ ولاية - والتي يقل عدد سكانها عن ٣٠ ألف نسمة فقد استمر تمثيلها بعضو واحد.

إلا أن ذلك كله لا يعني الثبات عند هذا الحد، فالسكان يتزايدون بمعدلات مرتفعة في السلطنة (٣,٧٪ سنوياً)، وهو ما يعني أن نسبة النمو السكاني سوف تكون موضعاً للمتابعة والاهتمام من أجل مواصلة الوفاء بتحقيق (عدالة التمثيل) على أساس القاعدة التي تم تحديدها من جانب جلالة السلطان في ضوء معطيات التعداد الشامل للسكان والمساكن والمنشآت، وهي أن كل ولاية يزيد عدد سكانها

فعلی مدى اسابيع خمس سبقت ترشيحات الفترة الثانية لمجلس الشورى العماني عقد المسئولون العمانيون المعنيون بتنظيم هذه الترشيحات - وزير الداخلية والمحافظون ونوابهم والولاة - عقدوا لقاءات جماهيرية في كافة الولايات والمناطق لتوضيح كيفية الترشيح والاختيار، والرد على استفسارات المواطنين في هذا الصدد. كما تم اعداد الاستمارات المطلوبة لعمليات الترشيح والاختيار وغيرها من الاجراءات الادارية المتعلقة بدعوة (الهيئة الانتخابية) وزحديد مواقع اجتماعاتها ومواعيدها.

وقد حرص المسئولون المعنيون جميعهم - وفي مستوياتهم المختلفة - على عدم التدخل في عمليات اختيار المواطنين لمرشحيهم باستثناء التأكد من توافر الشروط المنصوص عليها في (ملحق) المرسوم السلطاني الخاص بإنشاء مجلس الشورى، وبرزها أن يكون المرشح من ذوي المكانة والسمة الحسنة في ولايته، وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة (ما لم يكن قد رد إليه اعتباره)، وأن يكون على مستوى مقبول من الثقافة أو أن تكون لديه خبرة عملية مناسبة، كما لا يقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس والوظائف العامة.

متغيرات أربع

وإذا كانت تلك الاجراءات والاستعدادات من قبيل نحصيل الحاصل، باعتبارها اجراءات إدارية لازمة في مثل هذه الحالات التمهيدية التي تسبق العملية الانتخابية، فإن (النقلة الحضارية الراقية) التي نقصدها هي تلك التي جاءت في تعليمات جلالة السلطان فيما يتعلق بترشيحات الفترة الثانية لمؤسسة الشورى. وهي التعليمات التي حملت في طياتها خمس متغيرات أساسية ذات دلالة ليس من الإنصاف أن نتجاوزها ومع هذه المتغيرات الخمس كان هناك ثابت وحيد... وهو أيضاً يحمل دلالة مهمة. لا يمكن لمتابع المسيرة القابوسية أن بغض الطرف عنها لأنها تشكل محورا من محاور الفكر السياسي لجلالة السلطان قابوس.



ومزيد من الحرية للمواطن

وثاني المتغيرات الخمس - تحديد سلطة الحكومة في ترجيحها للأعضاء من بين المرشحين، الأمر الذي يقابله - بالضرورة - توسيع حق المواطنين في (اختيار) ممثليهم.

ففي ترشيحات الفترة الأولى لمجلس الشورى كانت (الهيئة الانتخابية) التي يمثلها الشيوخ والأعيان والوجهاء في كل

عن ٣٠ ألف نسمة يكون لها الحق في التمثيل بعضوين داخل مجلس الشورى.

وفي ظل هذا المعيار، فإن الولاية التي يمثلها عضو واحد حاليا - ويقترب سكانها من سقف الـ ٣٠ ألف نسمة - سوف تكون لها الفرصة عند تجاوزها لهذا السقف مستقبلا، للمشاركة بعضوين أسوة بتمثيلاتها.



تكرم القائد المفدى للمرأة خطوة متميزة بأن تشارك في الانتخابات وتصبح عضوة في اتخاذ قرار (الشورى).

ولاية - تقوم (بترشيح) ثلاثة أسماء، وكانت الخطوة التالية هي (ترجيح حكومي) لأحد المرشحين الثلاثة ليكون عضوا في المجلس.

إلا أن نظام الترشيح للفترة الثانية تم على أساس قيام (الهيئة الانتخابية) بترشيح عضوين فقط لكل من الولايات المطلوب تمثيلها بعضو واحد - وهو ما يعني تضيق سلطة الحكومة في الاختيار الذي ستكون فرصة أقل محدودية

يبلغ عدد سكان سلطنة عمان ٢,٠١٨,٠٧٤
نسمة منهم ٧٣٪ من العمانيين الذين يتوزعون
بين ٨٩,٥٠٪ ذكورا و ٤٩,١١٪ إناثا.
أما معدل زيادة عدد السكان فهو يقدر
بـ ٣,٧٪ سنويا .



المتدرجة والمحسوبة بعناية - على الطريق الديمقراطي الطويل والشاق أيضا .

ويمكن ان نضيف هنا ايضا بأن كلا المتغيرين - الثاني والثالث - يدفعان المتابع للتدرج العماني في الحركة بهذا الانجاه إلى الاعتقاد بأن التطورات القادمة - وهي ليست بعيدة - ستجعل من النموذج العماني في الشورى قدوة في الممارسة الصحيحة والمنضبطة، المحروسة بتقاليدها وخصوصيتها الإسلامية والعربية والعمانية .

تفعيل النصف الآخر

والمتغير الرابع - هو ذلك المتعلق بالسماح للمرأة - ولأول مرة في السلطنة ومنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية كافة - بالمشاركة في تسمية المرشحين لعضوية مجلس الشورى، وكذلك حقها في طرح نفسها - كمرشحة - لتكون عضوا في المجلس .

وهذه الخطوة الجريئة جاءت تأكيدا للذات النسائية في سلطنة عمان من جانب، وثقة المجتمع في قدراتها من جانب آخر . فقد شغلت المرأة العمانية العديد من المواقع في المؤسسات المختلفة، ومن أهمها مؤسسات العمل العام، وحققت نجاحات جعلتها مؤهلة لتولي المسؤوليات في قطاعات توجيه الرأي العام - من صحافة وإذاعة وتلفزيون - كما في المؤسسات الحكومية والإدارية والمالية أيضا . حتى أنها أصبحت منذ عام (١٩٨٨م) - ولأول مرة في الخليج وشبه الجزيرة أيضا - وكيلا للوزارة لشؤون التخطيط في مجلس التنمية، وهي حاليا وكيلة وزارة التنمية . كما تمكنت المرأة العمانية أيضا من الفوز في عام (١٩٨٩م) وفي انتخابات حرة مباشرة جرت بالاقتراع السري - تمكنت من الفوز بعضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، وكانت - وللمرة الثالثة - أول امرأة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ترشح نفسها لهذا الموقع . . بل وتفوز به .

ومشاركة المرأة العمانية بالتصويت والترشيح لعضوية مجلس الشورى تحمل دلالة على درجة عالية من الأهمية، فإذا

عندما تنحصر في شخصين فقط في الفترة الثانية بدلا من ثلاثة اشخاص في الأولى .

وبالمقابل ، فهذا يعني توسيع حق المواطن في تحديد مرشحيه بشخصين بدلا من ثلاثة أيضا .

وبنفس المعيار، كان التعامل مع الولايات الـ ٢١ والتي يزيد تعدادها عن ٣٠ ألف نسمة وتم تمثيلها في المجلس - خلال فترته الحالية الثانية - بعضوين حيث رشحت الهيئة الانتخابية في كل من هذه الولايات (أربعة اشخاص)، قامت الحكومة (بترجيح) اثنين من بينهم .

توسيع قواعد المشاركة

وثالث المتغيرات - هو توسيع دائرة المشاركين في ما يمكن تسميته (بالهيئة الانتخابية)، والتي تتكون من مجموعة الشخصيات المدعوة لحضور جلسات تسمية المرشحين لعضوية مجلس الشورى .

ففي الفترة الأولى للمجلس، كانت الدعوة لحضور هذه الجلسات قاصرة على ثلاث فئات - الشيوخ والأعيان والوجهاء - أما في ترشيحات الفترة الثانية فقد شملت إلى جانب هؤلاء - الإدباء والمثقفين والتجار . والا يقل عدد هؤلاء المشاركين عن ١٠٠ شخص بدون تحديد حد أقصى لعدد الحضور .

والملاحظ هنا هو تحديد الحد الأدنى للمشاركين في جلسات الترشيح بمائة شخص، ولم يكن ذلك وارداً في السابق، حيث كان مكتب الوالي - أو المحافظ - يقوم بتوجيه الدعوات إلى الشيوخ والأعيان والوجهاء . . وتنعقد جلسة الترشيح (بمن حضر) من المدعوين للمشاركة .

وهذا المتغير في جانبه - شموله لفئات الأدباء والمثقفين ورجال الأعمال من التجار، وكذلك تحديده لحد أدنى في جلسة الترشيح دون التزام بحد أقصى - هذا يشير إلى دلالة هامة ربما تكون مزيده من الانطلاق نحو توسيع قواعد المشاركة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للسلطنة في ضوء الخطوات



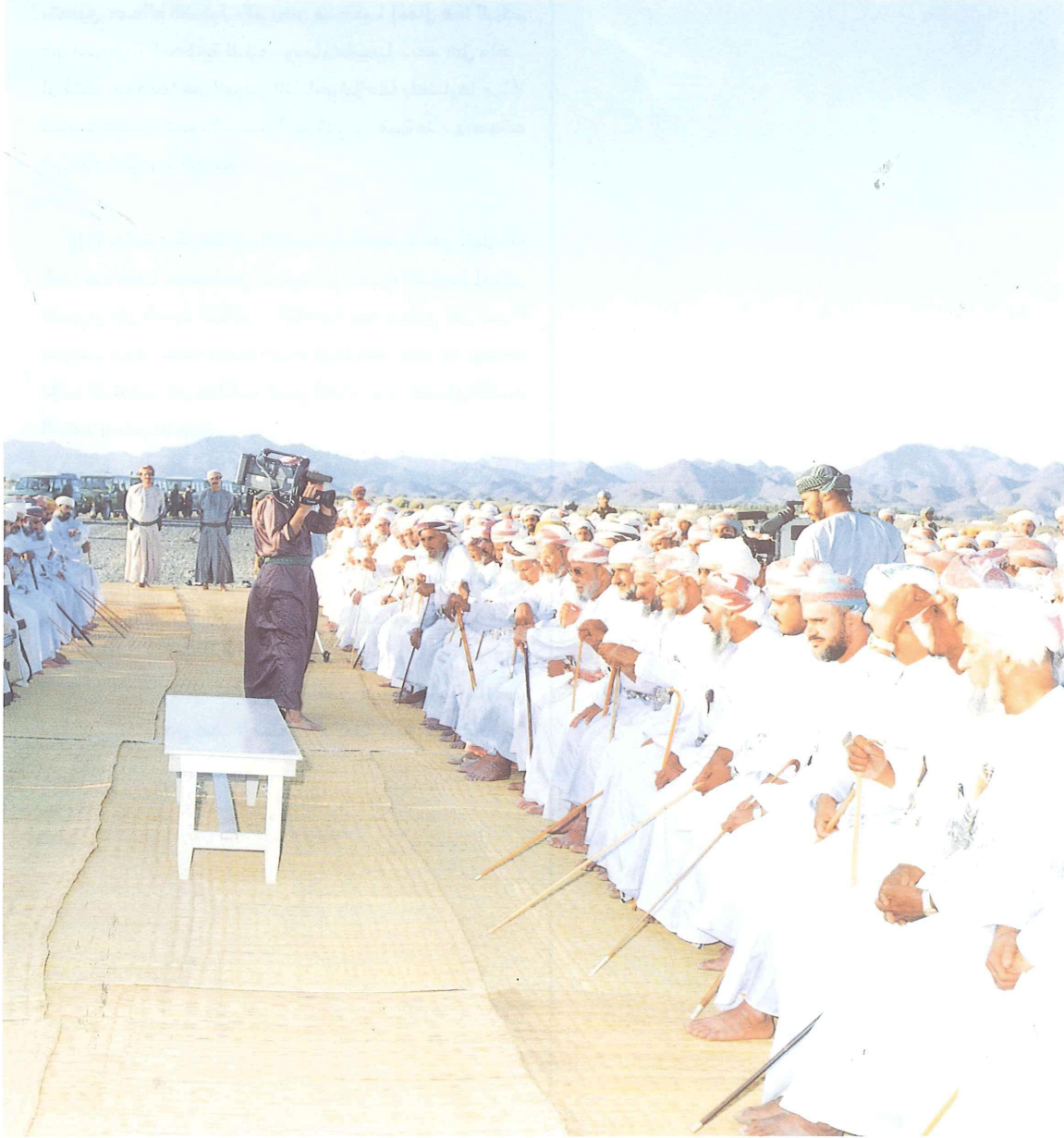
كانت نتائج التعداد العام للسكان - والمعلنة مع نهاية العام (١٩٩٣م) - قد أبرزت حقيقة هامة.. هي أن المرأة تقتسم المجتمع العماني - مناصفة تقريبا - مع الرجل، حيث بلغت نسبة الإناث ٤٩٪ من إجمالي عدد السكان العمانيين، وفي ضوء الالتزام الذي أعلنه جلالة السلطان قابوس المعظم بتحقيق «عدالة التمثيل» لم يكن منطقيا إغفال هذا الرقم في التركيبة السكانية للبلاد. وصار طبيعيا - بعد كل ذلك - أن تتخذ موقعها في المجلس النيابي لبلادها باعتبارها ممثلا شرعيا لقضايا نصف المجتمع العماني ومعبرة عنه وبصوته في تلك المؤسسة الهامة.

وإذا كانت مشاركة المرأة العمانية إقتصرت على الولايات الست لمحافظة مسقط في ترشيحات الفترة الثانية لمجلس الشورى فإن الفترة الثالثة - القادمة بعد حوالي أقل من ٣ سنوات - سوف تشهد توسعا لهذه المشاركة. وهو ما يؤكد جلالته السلطان في خطابه الذي ألقاه عند افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى.

قال جلالته: «إن حق المرأة في الترشيح والاختيار لعضوية مجلس الشورى لن يقتصر في المستقبل على محافظة مسقط - بولاياتها الست - وإزها سيتمدد بالتدريج وحسب الظروف والمقتضيات إلى سائر المحافظات والولايات العمانية. وأن مرجع الأمر في ترشيح المرأة هو ثقة المواطنين فيها وإختيارهم لها لتمثلهم في هذا المجلس، مثلها مثل الرجل».



لغة مشتركة وانطلاقة جديدة



لقاء مباشر بين راعي المسيرة وشعبه يترجم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.



و مبكرا ، أدركت عمان تلك
الحقيقة، مما دفعها لاتخاذ عدد من
الخطوات استبقت بها - ومن خلالها -
مستعدة للحظة الاقتراب من (ساعة
الصفر) ... يناير (١٩٩٦م).



مشاركة مجلس الشورى - ولأول مرة - في عملية الإعداد للخطة القادمة مع المسؤولين التنفيذيين عن السياسة المالية والاقتصادية من ناحية، وسياسة التنمية من ناحية أخرى.

فهؤلاء الذين يمثلون مختلف الولايات والمناطق سيمنهم الوقوف على حقيقة الأوضاع المالية للبلاد، والسياسات الاقتصادية الواجب اتباعها - والمناسبة - في ضوء الامكانيات المتاحة، حتى لا تأتي مطالبهم من الخدمات خارجة عن حدود الممكن.

والمشاركة ستؤدي إلى نقل احتياجات الولايات - الاحتياجات الفعلية - إلى المخططين، حتى تأتي برامج الخطه القادمة ملبية لتلك الاحتياجات وفق الامكانيات المتاحة للبلاد.

والمشاركة ايضا - ان كان استثمارها بالشكل الصحيح - يمكنها ان تخلق نوعا مهما من التعبئة الوطنية العامة وسيادة الشعور بالمسؤولية، وهو أمر حيوي لانجاح برامج الخطه القادمة.

ونتائج التعداد الشامل للسكان والمساكن والمنشآت -

مدخل

إذا كانت الامم لا تتقدم ولا تتطور الا بتجديد فكرها وتحديثه - وتلك حقيقة تاريخية ثابتة - فإنه وعلى الرغم من خضوعه لعمليات التطوير طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية، سوف تظل الحاجة ضرورية لمواصلة تطوير الجهاز الاداري للدولة.. تجديد افكاره وتحديثها بالشكل الذي يسمح لها باستيعاب (لغة مشتركة) تؤهلها للتخاطب مع المعطيات الجديدة، هذا من جانب.. وبما يسمح لهذا الجهاز الضخم بالتحسين - أو التطعيم - ضد فيروس الترهل، تفاديا لمخاطر الدخول في (سن اليأس).

ومبكرا، أدركت عمان تلك الحقيقة، مما دفعها لاتخاذ عدد من الخطوات استبقت لها - ومن خلالها - مستعدة بذلك للحظة الاقتراب من (ساعة الصفر) التي تنطلق عندها الخطه الخمسية الخامسة.. الاول من يناير (١٩٩٦م).

٣ ملايين معلومة

ففي خطوة هي الاولى من نوعها في تاريخ السلطنة - قديمه وحديثه - بدأت حملة واسعة خلال ديسمبر من عام (١٩٩٣م)، قوامها ثلاثة آلاف جندي مسلحين باستمارات التعداد الشامل للسكان والمساكن والمنشآت يفتشون - في أرجاء البلاد - عن البيانات الصحيحة والارقام الدقيقة، مستهدفين حيازة أكثر من ثلاثة ملايين معلومة، جرى ايداعها بالفعل داخل الحاسب الآلي لوزارة التنمية زهميدا لتوظيفها في خدمة عدد من الاهداف الوطنية العليا.

والتعداد الشامل للسكان والمساكن والمنشآت حقق لعمان - بالفعل - عدة اهداف اساسية: أولها: يتعلق بالتنمية، فقد رسمت نتائجه النهائية صورة واقعية - بالحجم الطبيعي - للمدى الذي وصلت إليه التنمية في كل ولاية على حده. وهي صورة كانت ضرورية لمعالجة جوانب القصور فيما يتعلق بأهداف الخطه الحالية - والقادمة بالطبع - في تحقيق (التوازن التنموي) بين مختلف الولايات والمناطق حسب الكثافة السكانية وفي ضوء الموارد المتاحة للدولة.

وما يعطي هذا الهدف مزيدا من فرص النجاح هو



التعداد والتخطيط من أجل إشراقة ابتسامة الأمل لأجيال الغد.



قليل من الحذر.

ونتائج التعداد الشامل للسكان أوضحت وهذا - خامسا -
بأن المرأة العمانية تتقاسم المجتمع - في تركيبته السكانية
- بالفعل لا بالقول.. فهي تشغل ما نسبته ٤٩٪ من هذه
التركيبة.. الرقم الذي يعني ضرورة الالتفات إليها بعناية

ثانيا - من شأنها أن تتيح الفرصة لإعادة توظيف الموارد
البشرية العمانية المتاحة وتميئها في إطار من الواقع بما
يخدم برامج الخطة القادمة أيضا.

ونتائج التعداد - ثالثا - أفادت السلطنة في تحقيق ما
يمكن تسميته (بالتنمية السياسية)، فقد حققت (عدالة
التمثيل) داخل مجلس الشورى بما يتفق والكثافة السكانية
لكل ولاية من الولايات.

وهذه النتائج - رابعا - كشفت الرقم الغائب في التركيبة
السكانية، وهو حيازة العملة الواحدة - أو استحواذاها - على
٢٦٪ من هذه التركيبة.. الأمر الذي يعني اختلالا نسبيا،
يمكن للمخطط أن يعمل على تصحيحه لحساب التوازن
المنشود.. كما كشفت - في هذا الصدد أيضا - بأن أكثر من
نصف هذه النسبة هي (عمالة سائبة) مجهولة العنوان.. وهي
مسألة حيوية تستدعي التعامل معها بكثير من الحزم وغير



أصبح المواطن يشارك اليوم في (مسيرة التنمية) على أحدث وأرقى المستويات.



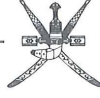
التعداد الزراعي

وفي سياق الاستعداد لساعة الصفر الفاصلة بين ماضٍ يترك وراءه خمسة وعشرين عاماً من الإنجازات الكبار من جانب، ومستقبل يحمل في طياته آمالاً لأجيال قادمة.. وهي آمال لا تقنع - فيما يبدو - إلا بمزيد من الإنجاز تأخذ

باعتبارها طاقة بشرية تشكل إضافة حقيقية للتنمية، وذلك عند النجاح في توظيفها بأماكنها الصحيحة.. فلم يعد ممكناً تغيب المرأة عن المشاركة العادلة، بما يتناسب وحصتها في التركيبة السكانية.. وهي حاضنة الأجيال التي يتوجب أخذها بمزيد من الاعتبار.



عناصر الاقتصاد القومي لا يمكن أن تعتمد على النفط ومن هنا جاء إهتمام السلطنة بقطاع الزراعة.



استراتيجية المياه

وعُمان، وهي تتأهب لعبور الحاجز الزمني الفاصل بين خمسة وعشرين عاما من الإنجازات من ناحية وبين مستقبل متحفز بالأمل في المزيد من ناحية أخرى.

عند هذا الحاجز، كانت حريصة -ضمن استعداداتها لها هو آت- انفتحت الكثير لحساب تكاليف المشروعات التي تم تنفيذها للحفاظ على الثروة المائية وهي تتعلق -في مجملها- بجمع البيانات والمعلومات عن موارد المياه السطحية والجوفية، وأجراء البحوث والدراسات والمسوحات التي تهدف إلى استكشاف المزيد من الموارد المائية وإيجاد الأساليب الكفيلة بالحفاظ عليها وإحسان استغلالها، وتوسيع وتطوير وصيانة شبكات المراقبة للمياه السطحية والجوفية للاستفادة منها في تقييم الموارد المائية. وجميعها خطوات عملية جادة يمكن اعتبارها نوعا ثالثا من أنواع التعداد التي تستهدف تحديد الإجابة على السؤال: أين نحن الآن؟ نهيدا



حصاد العمل، وإنتاج خيرات النهضة تغطي اليوم السوق المحلية من المحصول الزراعي.

في اعتبارها كل المتغيرات.

في هذا السياق للاستعداد لتلك اللحظة الفاصلة أنجزت عُمان تعدادا آخر لا يقل أهمية عن سابقه.

فالتقديرات الجزافية لم يعد لها مكان في ظل الطموحات الكبرى، ولا عادت كافية -أو ملائمة- لوضع خطط علمية مدروسة لتنفيذ مشاريع مستقبلية متفائلة في قطاعي الزراعة والأسماك وهما اللذين لا يمكن إغفالهما في الحركة بأزجاء تنويع مصادر الدخل.

وانطلاقا من تلك الفلسفة وهذا النهج -المعتمد رسميا في السلطنة- كان قرار التعداد الزراعي الشامل بمراحله المتعددة التي انتهت العام الماضي (١٩٩٤م) .. وهي التي أتاحت مخزونا معلوماتيا واقعا يستند إلى حقائق فعلية يمكن اعتمادها كمركز أساسي في عمليات التخطيط العلمي لمستقبل الزراعة العمانية.. تنميتها وتطويرها ضمن إطار الخطة الخمسية القادمة.

وقد أفاد هذا التعداد ونتائجه -أيضا- في الوصول إلى تشخيص حجم واتجاه التغير الذي يحدث في مكونات القطاع الزراعي، والعمل على دعم وتطوير التغيرات الإيجابية من جانب.. وتقويم الاتجاهات السلبية قبل استفحالها من جانب آخر.

وأفاد -كذلك- في توفير تقديرات ضرورية للمساحات المرزوعة بالمحاصيل الحولية، ومعدلات الإنتاج النباتي والحيواني.. وتقدير كلفة الإنتاج أيضا وجميعها بيانات ضرورية على طاولة المخططين للمرحلة القادمة.

وصلت مساحة الأراضي الزراعية

الموزعة إلى ٧٠ فدانا في سنة ١٩٨١ تم استغلال

٥٦ فدانا منها. أما في عام ١٩٩٤ فقد وصل

إجمالي مساحة الأراضي الزراعية الموزعة إلى

٢١٣٠٠ فدانا تم استغلال ١٧٠٨٤ فدانا منها.



خيرات وفيرة تكمن في أعماق البحار العمانية ليجد قطاع الاسماك كل عناية ودعم من الحكومة.



المخزون الجوفي في منطقة (النجد) بمحافظة ظفار، والتي اظهرت نتائج تقييمه المبدئي أن مياهه لا تقل عن خمسة الاف مليون متر مكعب - وقد تزيد عشرات المرات عن هذا التقدير - وان هناك امكانية للبدء في تنمية زراعية مرحلية في تلك المنطقة - النجد - باستخدام حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب من هذا المخزون سنويا وهي تكفي لزراعة ٢٥٠٠ هكتار.

المخاطر المحسوبة

وعمان الباحثة عن التقدم والساعية للتحديث والتطوير، ايقنت بأنها أمام خالة تستوجب البحث - بعد مسيرة الانجازات الوطنية - عن (لغة مشتركة) للتخاطب مع معطيات جديدة افبرتها متغيرات محلية واقليمية ودولية.

فهي أمام زيادة سكانية بمعدلات مرتفعة - ٣,٧٪ سنويا - سوف تصعد بتعداد المواطنين إلى مليوني نسمة خلال

لصياغة اجابة على اسئلة اخرى هي: ماذا نريد؟ وكيف نحقق ما نريد؟ ما هو السبيل الانسب إلى تحقيقه؟

و (التعداد الهائي) - بهذا المفهوم - جاء استكمالاً للبنية الاساسية اللازمة من المعلومات والدراسات العلمية الدقيقة، والتي هي ضرورية في انجاح الاستراتيجية المائية المستقبلية، حتى عام (٢٠٢٥م).

ولعل مؤنهمري المياه، في عامي (٩٤ و ٩٩٥م) على التوالي، واللذين استضافتهما السلطنة، كانا خطوتين فاعلتين في مسار البحث عن مخرج للوفاء باحتياجات البلاد من المياه خلال المرحلة القادمة، وتأمين مستقبل الاجيال في هذا الانجاه.

وهناك مؤشرات تدعو للتفاؤل، وهي تتمثل في اكتشافات مهمة لأحواض جوفية في عدد من مناطق السلطنة - حوض المسرات وحوض جنوب الباطنة - وكذلك



اهتمام متواصل بالثروة المائية في البلاد (سد وادي تنوف) .



(الماء شريان الحياة) ولهذا وجبت المحافظة على مصادره وكيفية استخدامه.



والهدف من وراء الحركة العمانية على المحورين -
التخصيص والانفتاح الاستثماري - هو محاولة تجنب اللجوء إلى
التوسع في سياسة الاقتراض تحت ضغط الحاجة لتوفير

وهذا يبدو واضحا - وجوديا - من خلال اصدار قانون الاستثمار في العام الماضي (١٩٩٤م) .. والذي يسمح - ولأول مرة - بقيام استثمارات اجنبية داخل السلطنة بنسبة ١٠٪ في مجالات معينة نحتاجها البلاد، دون حاجة للشريك المواطن. .. وكذلك نحصين هذه الاستثمارات - نهاما - ضد التأميم والمصادرة. .. فضلا عن فترات السماح التي تمتد إلى عشر سنوات فيما يتعلق ببء التعامل ضريبيا اضافة إلى التسهيلات والإعفاءات الجمركة لمستلزمات الإنتاج المستوردة



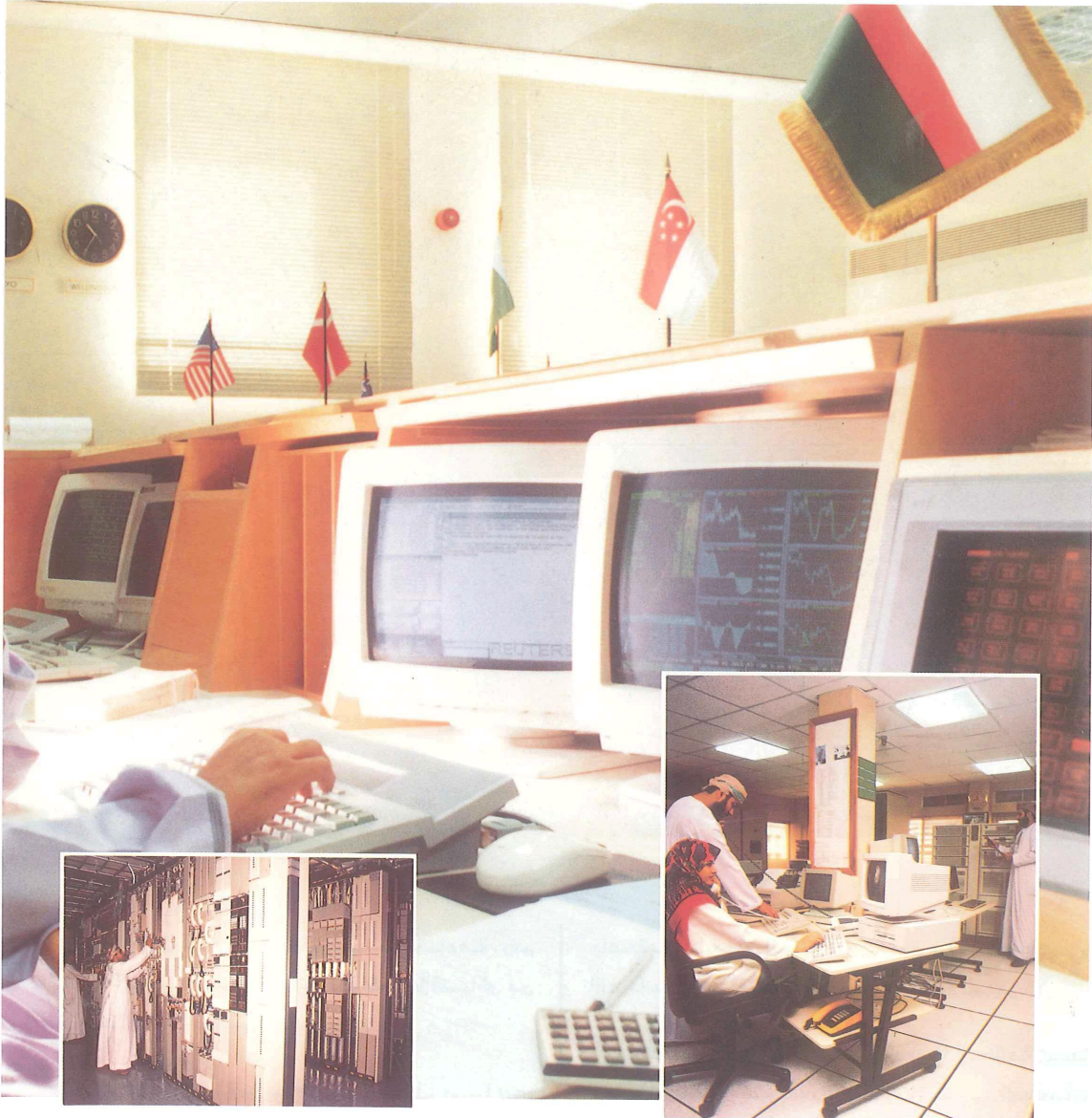
جاهدة - الإجابة على السؤال: كيف نحقق ما نريده في ضوء
الامكانيات المتاحة، وبأقل قدر من المخاطرة المحسوبة؟
وهكذا تبدو الحركة في عمان نهيدا لانطلاقة نهلك
مفردات (اللغة المشتركة) اللازمة للتخاطب مع المعطيات
الجديدة.

التمويل اللازم لمشروعات الخطة الخمسية القادمة، رغم
سمعتها الدولية الممتازة والتي تؤهلها للاقتراض من
المؤسسات المالية الدولية بسهولة ويسر.

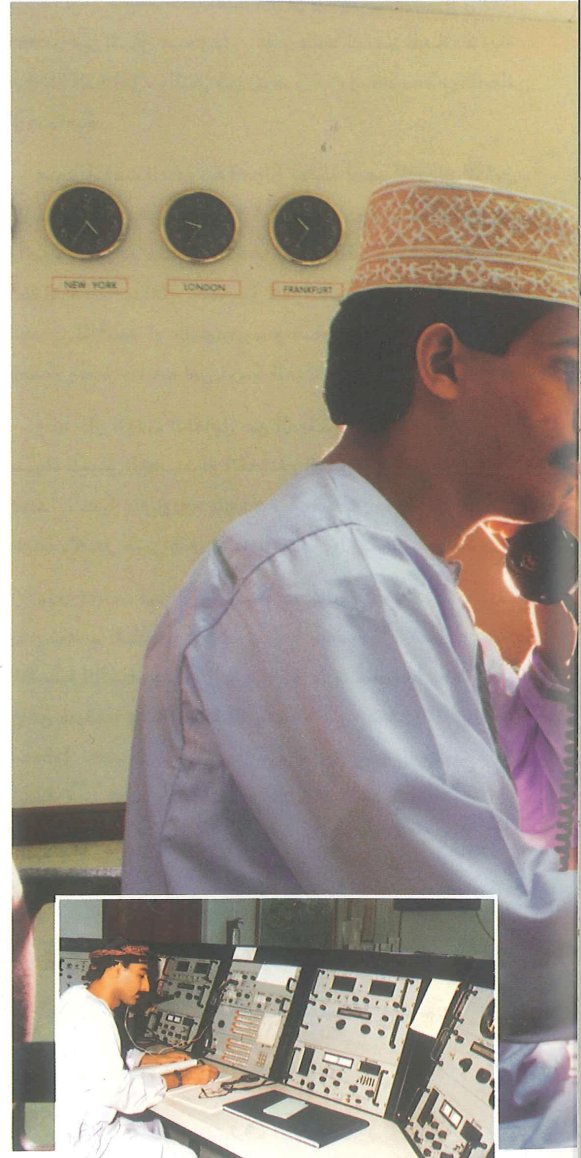
تخطيط علمي دقيق يجيب على السؤال: ما هي
امكانياتنا؟ وماذا نريد؟ ... ثم سياسة مالية حذرة نحاول -



ولا يزال في الأمكان أبدع مما كان



أغدت مسيرة النهضة بالرعاية والاهتمام.. فتجاوب المواطن بالعمل والمثابرة والإسهام لتسير عجلة التنمية إلى الأمام.



إذا كان جلالة السلطان قابوس
المعظم واثقا بأنه سيظل دائما في
الامكان أبدع - وكثيرا - مما كان،
الا أن يدا واحدة لا تصفق



يتحول إلى ركيزة اقتصادية حقيقية وقاعدة صلبة تستند إليها الحكومة والمواطنين على حد سواء.

ونقول ذلك بعد مسيرة الأعوام الفضية، خمسة وعشرين عاما ظل طوالها يأخذ من الدولة وأن له أن يعطي.. فعليه مسؤولية ذات علاقة مباشرة بالدين الإسلامي الحنيف خاصة - وبالضمير الانساني عامة - فالذين اتاهم الله من رزقه وبسط فيه، ليس عليهم غضاظة في أن يهدوا ايديهم لمن كان حظه من الرزق محدودا.. ففي ذلك تعميم للفائدة ونشر لفضيلة التكافل، والتي هي تحصين فاعل ضد تفشي الضغائن الاجتماعية.

وحين أنفقت الحكومة اموالا طائلة لدعم القطاع الخاص - ولا تزال - فلم يكن ذلك من أجل (سواد عيون) هذا القطاع.. وانما كان وراءه حكمة مفادها تحفيزه على ممارسة الفضية.. فضيلة التكافل.. تشغيل المواطنين ذلك لأن المفهوم الصحيح للاقتصاد القومي هو حاصل جمع الموجود لدى الجميع وليس ما هو في خزانة الدولة فقط.

وقد حان الوقت للتفاعل مع المجتمع.. ذلك أن المواطنة - سواء للجبل الجديد أو القطاع الخاص - لا يمكن أن تظل هكذا.. حبرا على ورق، وانما هي تصبح في حاجة إلى التصديق عليها بالفعل حين تأتي ساعة العطاء والوفاء للوطن.

وإذا كانت المرأة العمانية قد نالت حقها من التكريم - وهو تكريم للمجتمع ايضا - فانها مدعوة للإسهام في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب قدرتها وطاقاتها، ووفق خبرتها ومهارتها وموقعها في المجتمع.. فلا مجال لتعطيل نصف المجتمع (٤٩٪ من التركيبة السكانية من النساء)... فعمان بحاجة إلى كل السواعد لتواصل مسيرة الخير والنماء.

في سنة ١٩٧٠ لم يكن للمرأة جمعيتها أما اليوم
فيصل عدد فروع جمعية المرأة العمانية إلى
١٦ فرعا بها ٢٠٨١ عضوة أما مراكز التأهيل
النسوي فيصل عددها إلى ١٢ مركزا.

السوعي بما نحقق لعمان وشعبها من مكتسبات عظام، والفرز الدقيق لمسيرة الأعوام الفضية يسمح لنا بالقول أن قائد هذه المسيرة ومهندس مسارها - جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - ظل واثقا على الدوام بأن مساحة المستحيل يجب أن تتقلص لحساب الممكن.

وإذا كان جلالته مؤمنا بأنه سيظل دائما في الأماكن البعد - وكثيرا - مما كان، إلا أن الحقيقة التي يصعب تجاوزها هي أن بدا واحدة لا تصفق.

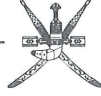
فالجيل الجديد - الناهض والآت - ان له أن يتحمل مسؤولياته في البناء والعمل الجاد من أجل مواصلة المسيرة والحفاظ على ما نحقق من مكتسبات.. وإذا كان من حق المواطن أن يجد له عملا فواجبه - الذي يجب ألا ينساه في زحمة الحديث عن حقوقه - هو أن يقبل بأي نوع من أنواع العمل الشريف، وفي أي موقع من مواقع التنمية وأي خندق من خنادق الخدمة الوطنية.

ولم يعد كافيا أن يرفع البعض من هذا الجيل الجديد - الشباب - شعار (أنا عماني) كمسوغ وحيد لاقتناص (وظيفة) ليس جديرا بتحمل أعبائها، فقد بات ضروريا أن نستوعب الواقع الجديد وأن نفهم (اللغة المشتركة) التي تسمح لنا بالتواصل مع هذا الواقع.. فالعمل وليس الوظيفة هو الشرف والمسؤولية والأمانة والضريبة المستحقة السداد تجاه الوطن.

ولم يعد هناك مجالاً للحديث عن بطالة بعد أن كشفت الأرقام زيف هذا الادعاء وبطلانه.

فإن كان في عمان ٣٠ ألف يبحثون عن عمل، ويحتاجون إليه بالفعل، لن يكون ذلك صعبا مع وجود نصف مليون فرصة عمل يشغلها وافدون.. أما الذين يسعون - عن غير وعي غالبا - إلى انتهاك حرمة المعنى السامي للعمل ومفهومه الإسلامي الرفيع، فهؤلاء يختارون لأنفسهم موقعا في حضن البطالة، ويرتضون بالوقوف على ارضية التكاليف البغيضة وهؤلاء يلحقون الضرر البالغ بأنفسهم قبل مجتمعاتهم وهي امور لا يمكن قبولها وحان الوقت لمقاومتها من الداخل.. من داخل الجيل الجديد نفسه.

والقطاع الخاص صار مطالبا - بحكم انتمائه لهذا الوطن، وبحكم قدرته على المنافسة والصمود - صار مطالبا بأن



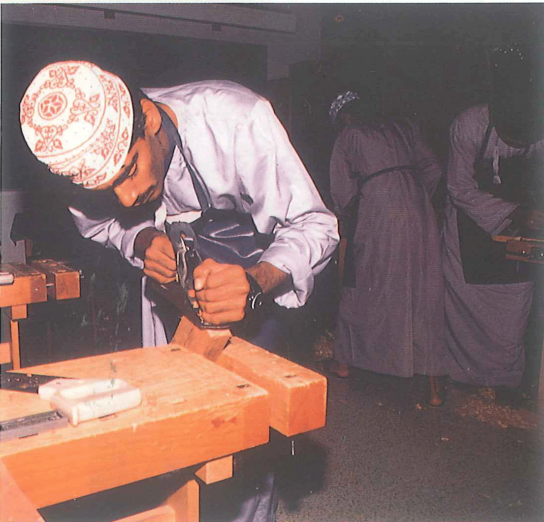
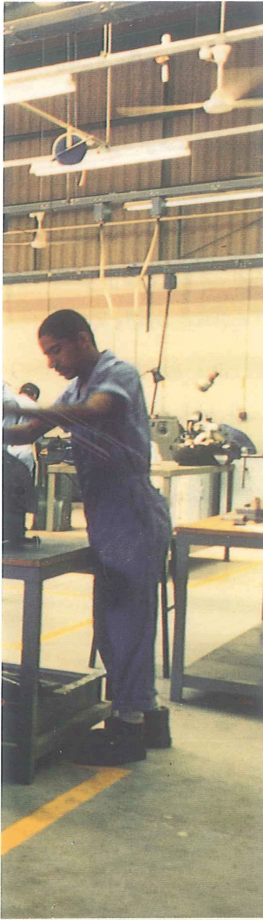
المرأة العمانية مدعوة - وبشكل خاص - إلى ترشيد الإنفاق الأسري والبعد عن القيم الاستهلاكية الضارة وازرع مفاهيم (الأدخار) ليتحول إلى جزء مهم من سلوك أبنائها أسهاماً في تنمية الاقتصاد الوطني.

الجمعيات النسائية - على امتداد الساحة العمانية - مطالبة بتكثيف دورها في توعية المواطنات وفي برامج محو الأمية ورعاية الطفولة المعاقة أو تنمية المجتمعات المحلية والحرف النسائية التقليدية.

والفتاة التي نالت حظاً من التعليم مسؤولة عن الإخذ بيد أخواتها في المجتمع المحلي، والنهوض بهن وصل مواهبهن والارتقاء بإمكاناتهن المادية والمعنوية دعماً لنهضة عمان الحديثة.



إسهامات المرأة في كل موقع من مواقع العمل تؤكد أهمية حضورها ومدى إهتمام الدولة بها.



التأهيل والتدريب من مقومات مسيرة النهضة.

وإذا كان مجلس الشورى قد أصبح شريكا فاعلا للحكومة - يساهم معها في وضع خطط التنمية القادمة - فذلك يفرض عليه المزيد من الالتزامات في العمل من أجل بناء الوطن وخدمة مواطنيه في حدود الممكن، وضمن إطار الموارد المتاحة التي يجب انفاقها حسب أولويات مدرسة لمواجهة حاجات تنزايد ومتطلبات تتنامى في عصر يتسم بسرعة التطور والتطلعات غير المحدودة.. ولم يعد هناك مجال للاستجابة لمطالب عشوائية خارج إطار الممكن وبعيدا عن أولويات الخطة.

والحكومة ليست بعيدة عن المسؤولية فهي محورها - وفي قلبها - وعليها أن ترعى المسيرة وتضبط ايقاع حركتها لتحفظها من ظهور غير محبب لانغام نشاز تعكر الصفو وتقلق البال.

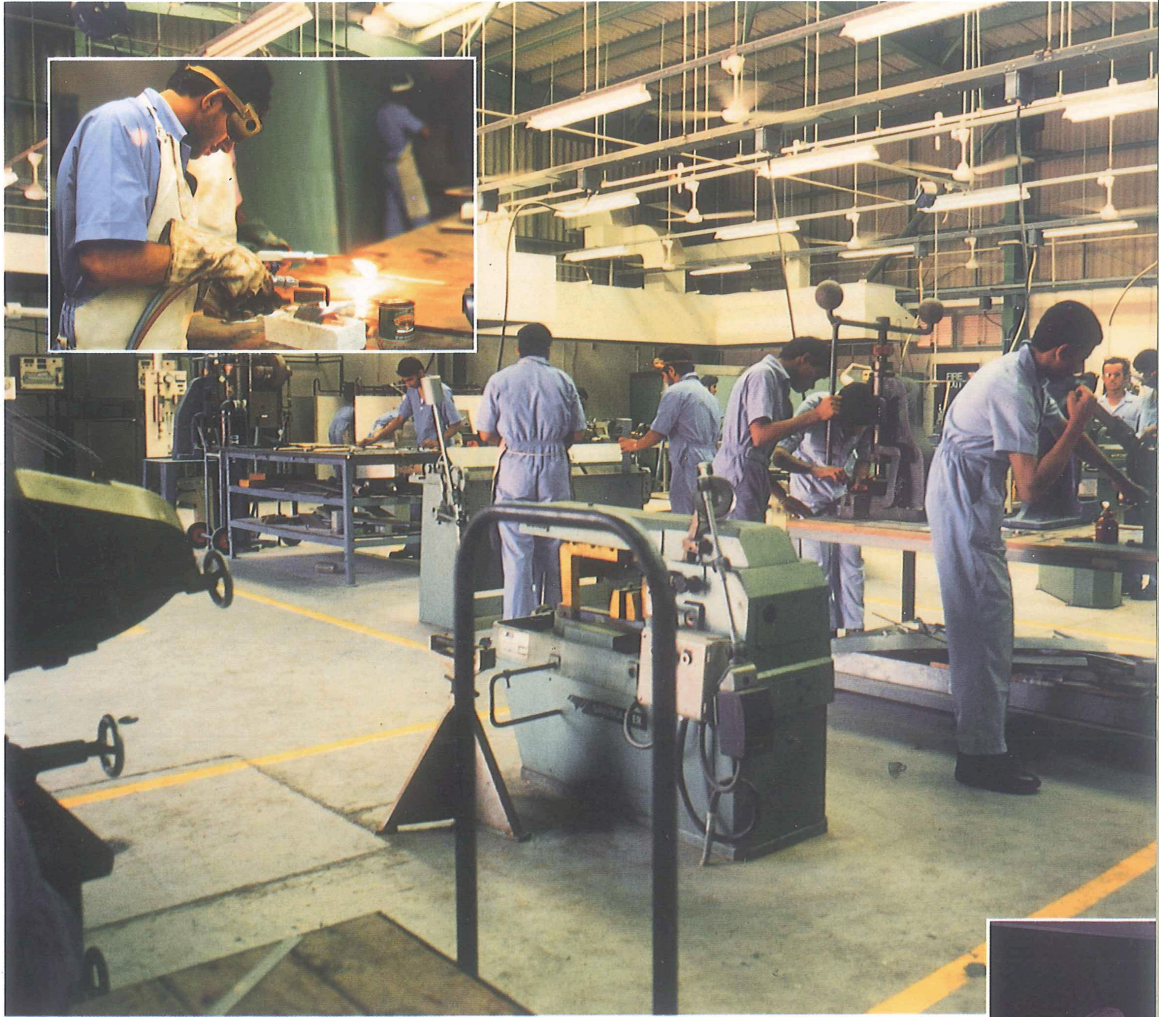
وهي - قبل ذلك وبعده - خادمة للمواطن والوطن في كل المجالات.. وعليها تقع مسؤولية تطوير أدائها استجابة لهذا المعنى بمفاهيمه الواسعة.

ومرة أخرى نقول بأنه إذا كان جلالة السلطان قابوس مؤمنا بأنه سيظل في الإمكان أبديع - وكثيرا - مما كان.. فالحقيقة التي يصعب تجاوزها هي أن يدا واحدة لا تصفق.

ونضيف حقيقة ثانية، وهي أيضا يصعب تجاوزها فقد كان من أهم واجبات الدولة - قديما وحديثا - كفالة الأمن وضمان الاستقرار، حتى يتفوغ المجتمع بكل فئاته وفي طمأنينه للعمل والإنتاج والانشاء والتعمير.. فإن اضطراب الأمن سوف يظل دائما خارج دائرة المسموح.. وأن الأفكار الدخيلة - وإن تسترت زحت شعارات براقة - هي نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العمانية التي لن تقبل أبدا أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق.

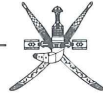
وجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الذي يعرف حجم التضحيات التي كانت من أجل مكتسبات الوطن ومنجزاته، والتي لم تكن متاحة بدونها في السابق، لن يسمح بالنيل من هذه المكتسبات زحت أي شعار مخادع.

وفي ظل الحقيقتين - الأولى والثانية - سيبقى في الإمكان أبديع - وكثيرا - مما كان.



(الشباب العماني) الطموح الجاد ينزل إلى المصنع والعمل ليؤكد ثقة القائد صانع (مسيرة الخير) فيه.

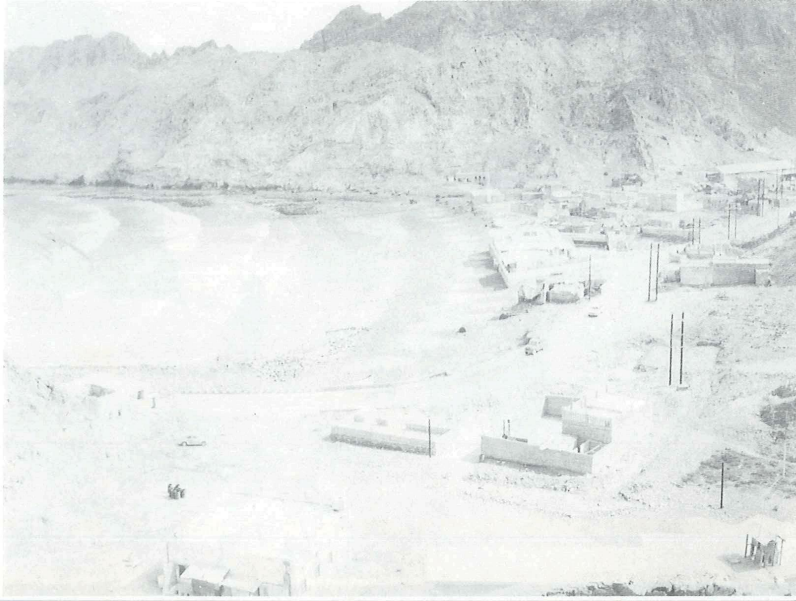
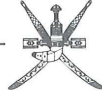




مسجد الخور اليوم.



مسجد الخور قبل عام ١٩٧٠.



شاطيء ريام قبل عام ١٩٧٠.



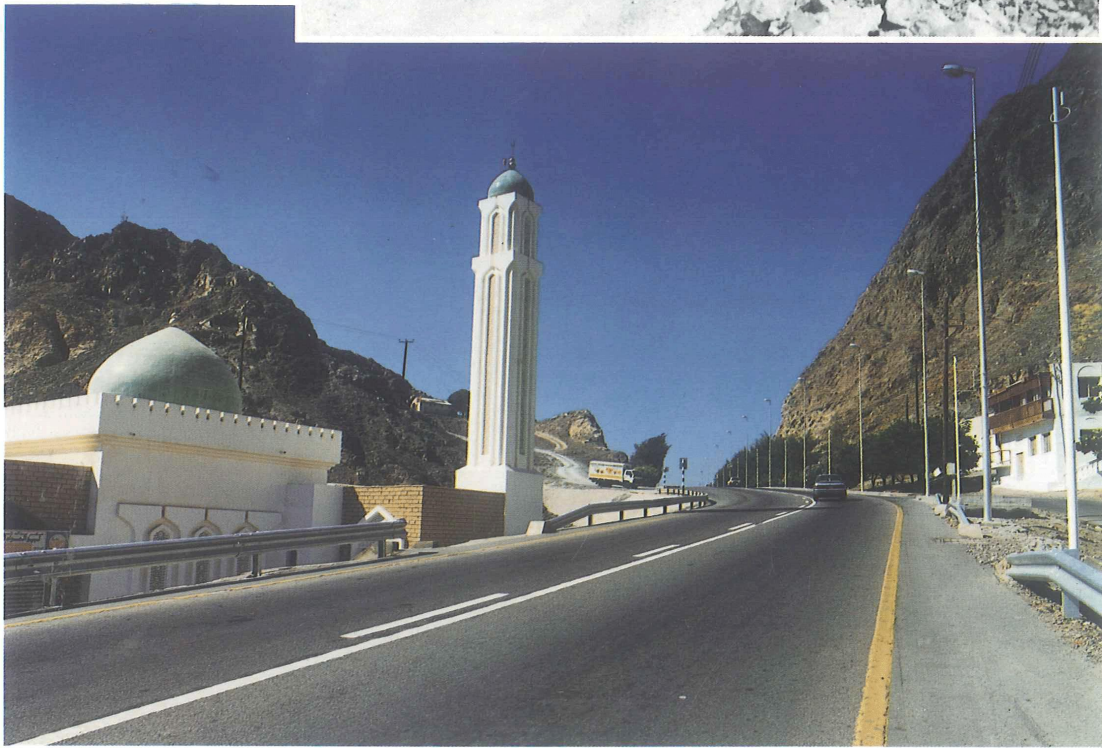
شاطيء ريام اليوم.



سداب قبل عام ١٩٧٠.

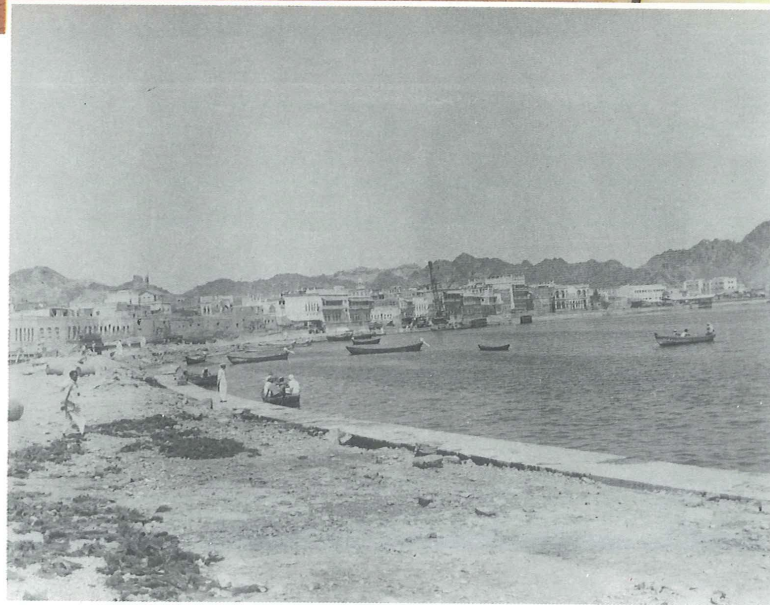


سداب اليوم.





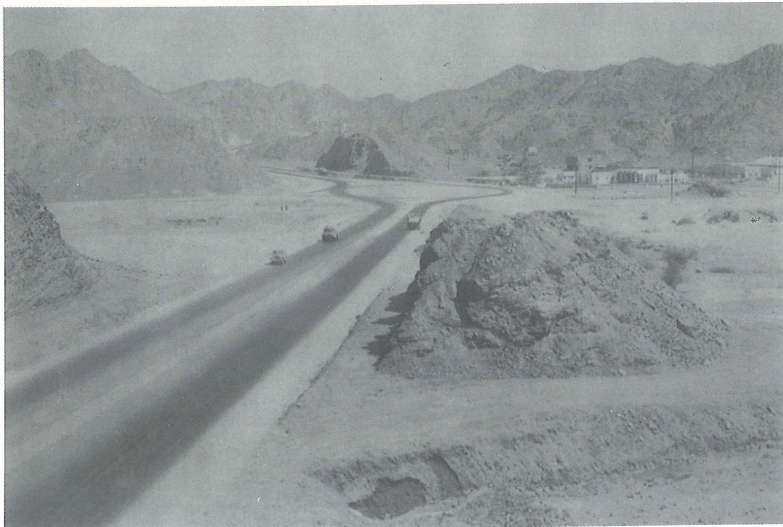
شاطيء مطرح اليوم.



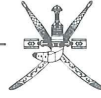
شاطيء مطرح قبل عام ١٩٧٠.



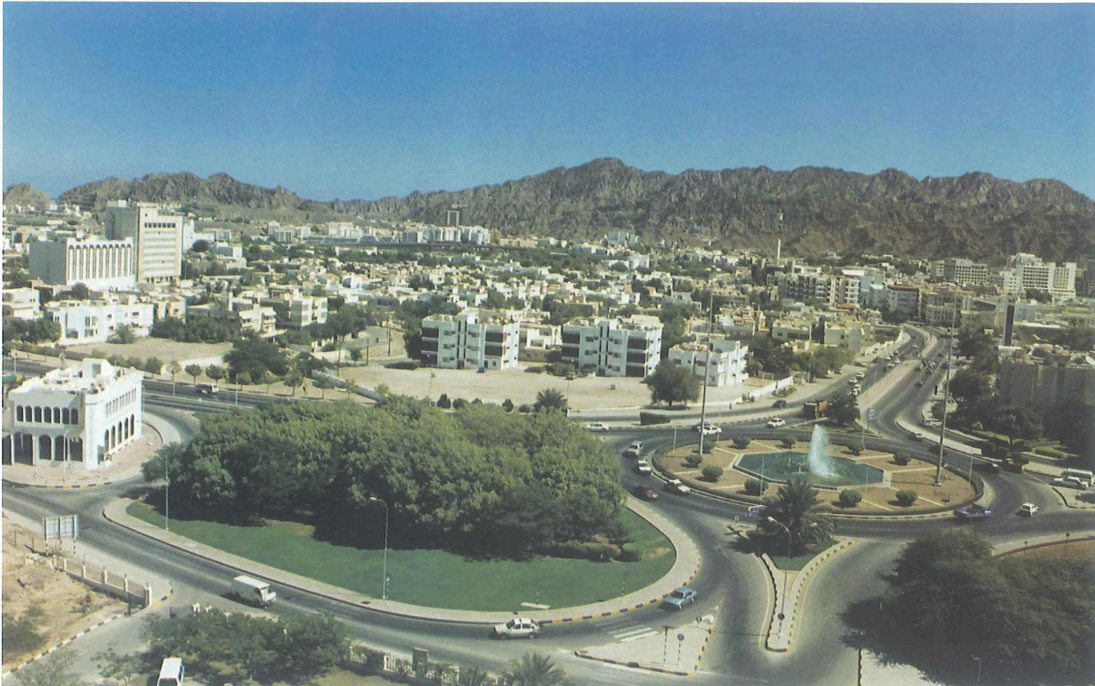
دارسيت اليوم.



دارسيت في أوائل السبعينات.



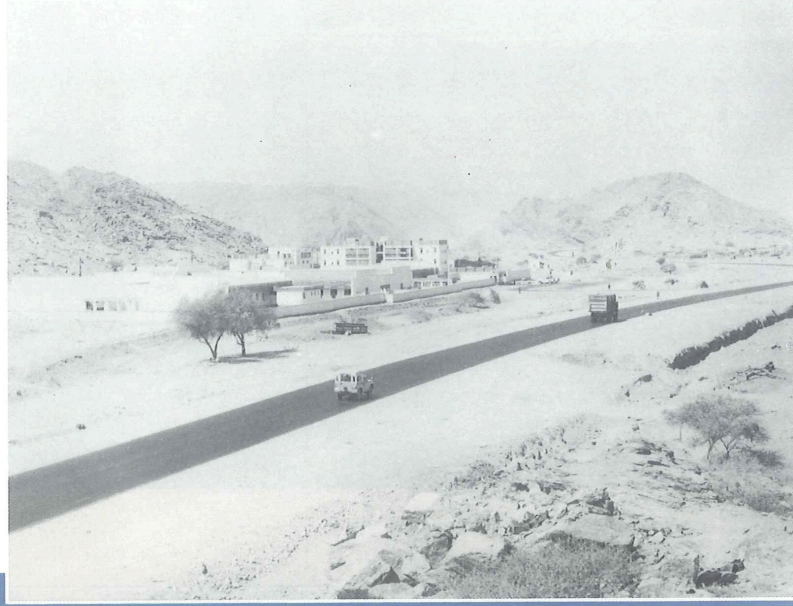
روي قبل عام ١٩٧٠.



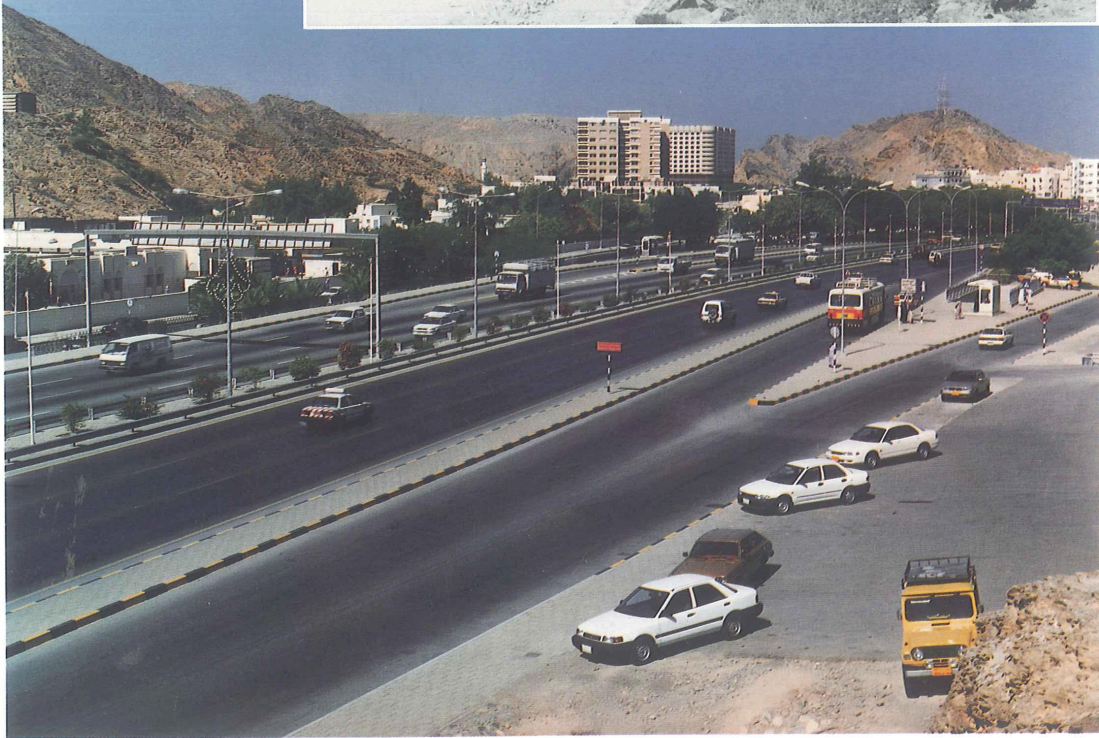
روي اليوم.

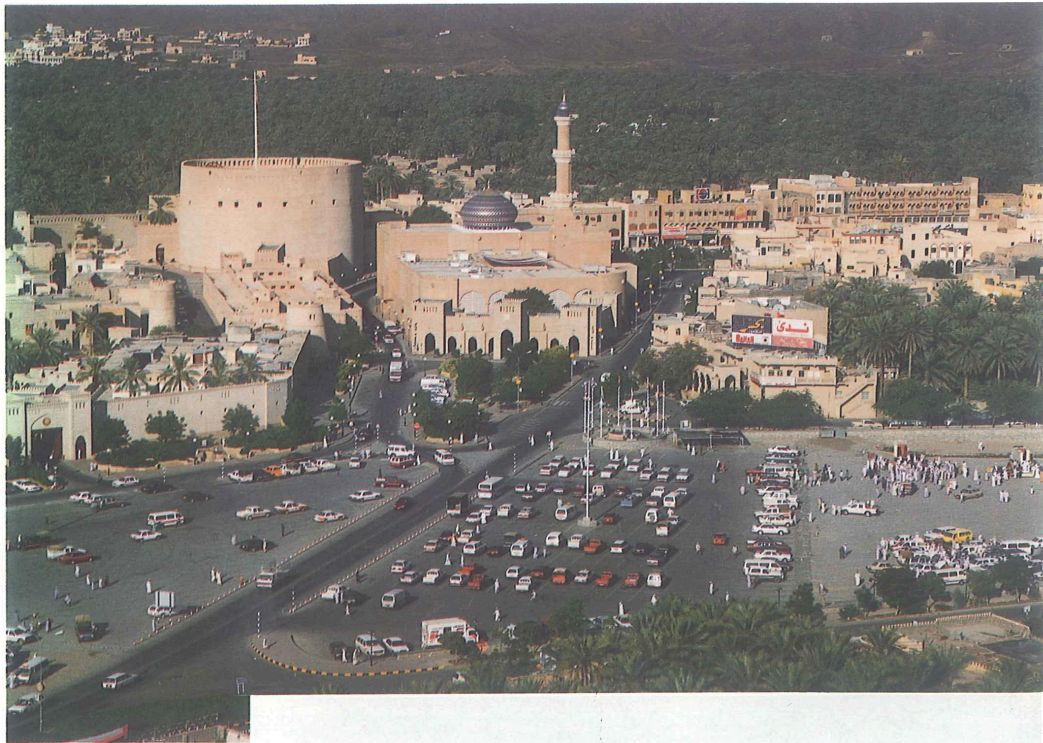


روي (حلة السد) عام ١٩٧٢.



روي (حلة السد) اليوم.

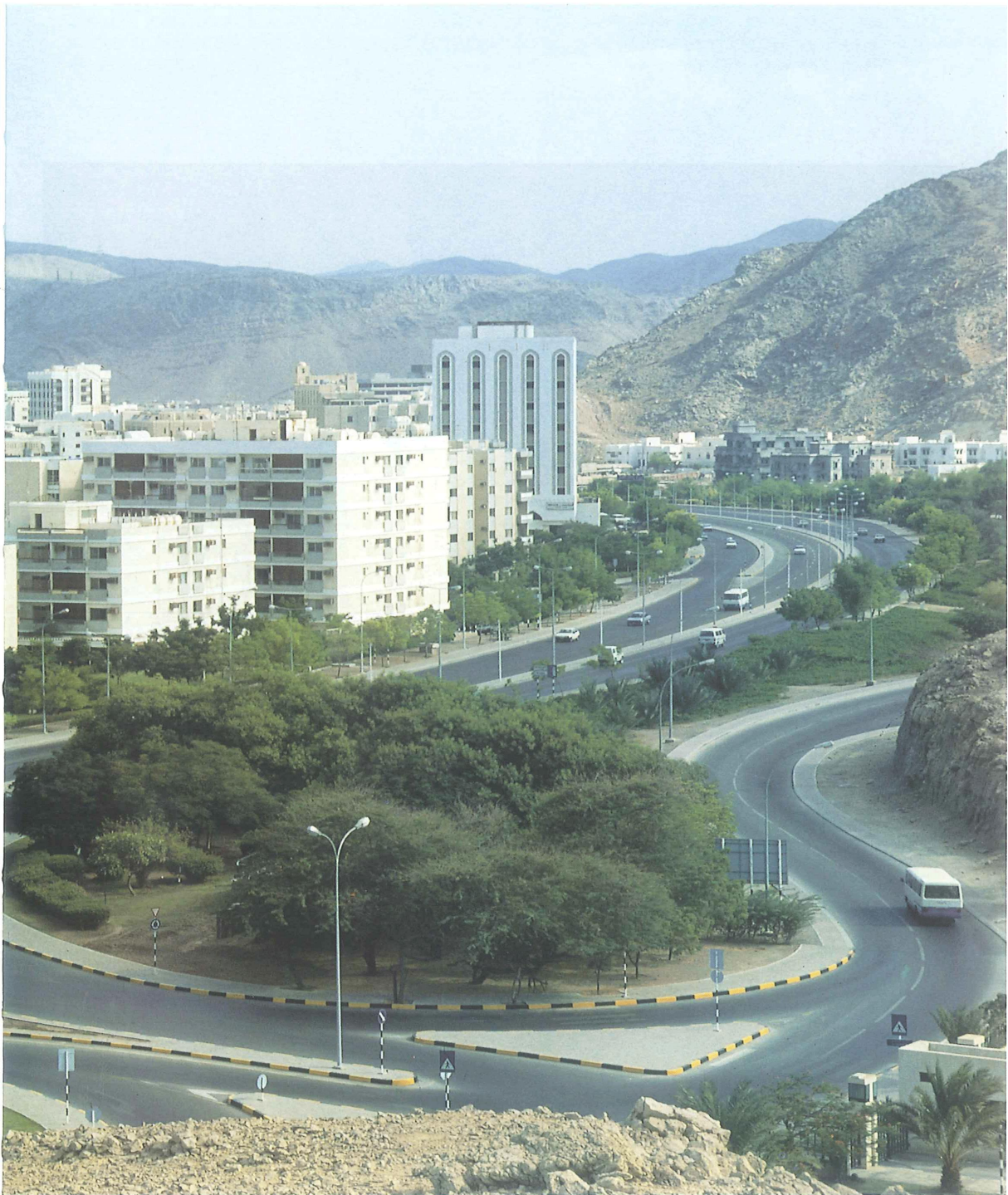




نزوى اليوم.



نزوى قبل عام ١٩٧٠.







التصميم والإخراج :

الدار العربية للإعلان - بروموتارجيت -

المصورون :

وكالة الأنباء العمانية

محمد مصطفى

سالم الهاشلي

خميس المحاربي

محمد الراشدي

تغلب البرواني

جريدة عمان

الإنعكاسات للإنتاج الفني

مركز التصوير

ياكوبز ويلام كروزا

ستيف مولتن

ديفيد مندر

لوليدن

عبد الله العلوي

الطباعة :

مطبعة مزون - تليفون: ٧٠٨٠٠٤

رقم الإيداع
٩٥/١٧٤



إصدار: وزارة الإعلام

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م